جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضـــــوع:

عجز ميزان المدفوعات وأثره على النمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة (1990- 2017)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

بن قطيب خيرة

تحت إشراف:

أ/د. شبوطي حكيم

أعضاء لجنة المناقشة

سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيسًا
شبوطي حكيم	أستاذ	جامعة المدية	مقرّرًا
معيزي قويدر	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنًا
بوجطو حكيم	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنًا
صغيري سيد علي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنًا
حايد مروان	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2020-2021

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضـــــوع:

عجز ميزان المدفوعات وأثره على النمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة (1990- 2017)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

بن قطيب خيرة

تحت إشراف:

أ/د. شبوطي حكيم

أعضاء لجنة المناقشة

سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيسًا
شبوطي حكيم	أستاذ	جامعة المدية	مقرّرًا
معيزي قويدر	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنًا
بوجطو حكيم	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنًا
صغيري سيد علي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنًا
حايد مروان	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وعرفان

لا يسعني بعد إكمال هذه الأطروحة ومن باب الوفاء والعرفان بالجميل

إلاّ أن أتقدم بعميق الشكر والتقدير وعظيم الامتنان الى أستاذي الفاضل الدكتور

شبوطي حكيم

الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، وعلى مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح.

كما أتوجه بالشكر العميق الى لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها دعمًا لايجابياتها ونقدًا بناءً لسلبياتها.

كما أتقدم بشكري وتقديري الى كل من قدم لي يد المساعدة والنصيحة والى كل من ساهم في تسهيل مهمتي

الدكتور صغيري سيد علي، والدكتور رتيعة محمد، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

وفي الختام فالشكر الأول والأخير إلى الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الصبر والمثابرة على إنهاء هذه الأطروحة.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

إلى أعزّ الناس وأقربهم الى قلبي إلى من قال فيهما عزّ من قائل:

«وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

أمي الحنونة الغالية –رحمها الله– التي تعبت وسهرت حتى أوصلتني إلى قمة النجاح، وغرست فيّ روح العمل والأخلاق، وإلى روح أبي الطاهرة – رحمه الله– وأسكنه فسيح جناته، وأرجو أن أكون لهما البنت الصالحة التي تدعو لهما بالمغفرة والرحمة.

إلى كل من كان سندًا لي في هذه الحياة ومنحني دعمه وإخلاصه، زوجي العزيز

لكل العائلة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب في انجاز هذا العمل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، حيث تطرقنا في هذه الدراسة الى ظاهرة عجز ميزان المدفوعات، والى مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي، كما تناولنا واقع ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأخيرًا دراسة قياسية تبيّن أثرعجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي، وتمّ تحديد متغيرات الدراسة وفق نموذج (Atesoglu Sonmez)، وتتمثل في الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بينت نتائج اختبارات السكون أن كل المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول، وهو ما قادنا الى استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)، فأظهرت النتائج أن متغيرات النموذج ذات تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، كما أن الصادرات تؤثر تأثيرًا ايجابيًا ومعنويًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المديين القصير والطويل، أما التدفقات الرأسمالية فهي تؤثر إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل فقط، أما الأسعار النسبية فهي لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سواء في المدى القصير أو الطويل، أما معلمة تصحيح الخطأ فقدرت بـ (0.0769-)، وهذا يعني أن حوالي 7.69% من الاختلال قصير الأجل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدة السابقة يمكن تصحيحه في المدة الحالية باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وأخيرًا تطرقنا الى اختبارات التشخيص والتي أظهرت أن النموذج المستخدم ملائم وخالي من المشاكل القياسية، وتوصي الدراسة أن التغلب على قيود القطاع الخارجي وذلك عن طريق زيادة معدل نمو الصادرات ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال الخارجية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، التدفقات الرأسمالية، الأسعار النسبية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract

This study aims to clarify the impact of the balance of payment on the economic growth in Algeria during the period (1990-2017). The study discusses the deficit in the balance of payment, growth concept and theories, and the reality of the balance of payment and economic growth in Algeria. Finally, an econometric study is designed to identify the impact on the economic growth where exportation, capital flows, and relative prices are defined as independent variables and the real gross domestic product as a dependent variable using AtesogluSonmez model.

Findings show that exportation has a positive effect on the real gross domestic product. Therefore, panel tests show that all variables are constant. After using autoregressive distributed lag, the study variables have a cointegration at 5% level. Moreover, exportation has a positive and significant effect on the real gross domestic product in the long term. On the other hand, relative prices do not affect the real gross domestic product in both the short and long term.

Error correction parameter estimated was (-0.0769) which means 7.69% of the real gross domestic product imbalance in the short term can be corrected during the current period toward the long term correlational balance. Finally, diagnostic testing proves that the current model is relevant, The study recommends that the restrictions of the external sector be overcome by increasing the rate of export growth and lifting restrictions on the movement of foreign capital in Algeria.

Keyword: Exportation, capital flows, relative prices, real gross domestic product, and autoregressive distributed lag.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفإن	I
الإهداء	II
المستخلص بالعربية	III
المستخلص بالإنجليزية	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الرموز والمختصرات	XI
مقدمة.....	أ- خ
الفصل الأول **الاطار النظري لميزان المدفوعات وحالة عجزه**	
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات.....	**03**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته ووظائفه	**03**
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه	**07**
المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسية.....	**11**
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....	**16**
المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.....	**16**
المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.....	**18**
المبحث الثالث: عجز ميزان المدفوعات وكيفية علاجه.....	**24**
المطلب الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات، أسبابه وأنواعه.....	**24**
المطلب الثاني: تمويل العجز في ميزان المدفوعات ومخاطره.....	**29**
المطلب الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات	**31**

خلاصة الفصل.....	**39**
الفصل الثاني **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**	
تمهيد.....	**41**
المبحث الأول: النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة له.....	**42**
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....	**42**
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....	**50**
المطلب الثالث: التنمية المستدامة.....	**54**
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....	**60**
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.....	**60**
المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية ونظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي.....	**69**
المطلب الثالث: نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ونظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات	**73**
المبحث الثالث: معوقات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.....	**81**
المطلب الأول: عوائق النمو الاقتصادي.....	**81**
المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية.....	**83**
المطلب الثالث: التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي.....	**86**
خلاصة الفصل.....	**87**
الفصل الثالث **ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر**	
تمهيد.....	**90**
المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري.....	**91**
المطلب الأول: واقع ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).....	**91**
المطلب الثاني: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائري خلال الفترة (1990- 2017).....	**99**
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).	**110**
المطلب الأول: البرامج الاقتصادية في الجزائر خلال المدة (1990- 2017).....	**110**
المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).....	**118**
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).....	**119**

خلاصة الفصل.....	**141**
الفصل الرابع **دراسة تطبيقية لأثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)**	
تمهيد.....	**143**
المبحث الأول: منهجية النموذج المستخدم في الدراسة.....	**144**
المطلب الأول: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة.....	**144**
المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في الدراسة.....	**146**
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).....	**155**
المطلب الاول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	**155**
المطلب الثاني: نتائج التحليل القياسي للدراسة.....	**156**
خلاصة الفصل.....	**163**
خاتمـــــة.....	**164**
قائمة المراجـع.....	**168**
ملاحـــــق.....	**185**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1-1)	هيكل ميزان المدفوعات	15
(3- 1)	تطور أرصدة عناصر الميزان الجاري في الجزائر للفترة (1990- 1999)	93
(3- 2)	تطور أرصدة عناصر الميزان الجاري في الجزائر للفترة (2000- 2017)	95
(3- 3)	تطور رصيد رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017).....	97
(3- 4)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017).....	98
(3- 5)	التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (1990- 2017).....	102
(3- 6)	تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)..	103
(3- 7)	تطور نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر خلال الفترة (1992- 2017)	104
(3- 8)	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1990- 2017).....	105
(3- 9)	عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (1990- 2017).....	108
(3- 10)	عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (1990- 2017).....	108
(3- 11)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).....	120
(3- 12)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).....	122
(4- 1)	نتائج اختبار استقرار النموذج.....	162

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(2– 1)	جدول يبيّن مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	53
(3– 1)	تطور عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990– 1999)	92
(3– 2)	مؤشري التنوع والتركز السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (1995– 2016)...	100
(3–3)	الهيكل السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).....	101
(3– 4)	هيكل الدين الخارجي في الجزائر حسب العملات خلال الفترة (2011– 2017)	106
(3– 5)	تركيب الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).....	107
(3– 6)	الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)....	121
(3– 7)	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات الاجمالية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).....	124
(3– 8)	معدل نمو التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017).....	132
(3– 9)	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990– 2017)	137
(4– 1)	الخصائص الإحصائية لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990– 2017)....	155
(4– 2)	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيلبس بيرون (PP).....	157
(4– 3)	فترة الإبطاء	157
(4– 4)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test).....	158
(4– 5)	تقدير معلمات الأجل الطويل وفقًا لنموذج (ARDL).....	159
(4– 6)	تقدير معلمات الأجل القصير وفقًا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM).....	160
(4– 7)	نتائج الاختبارات الشخصية (Diagnostic Tests).....	161

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990– 2017)	186
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1992– 2017)	186
03	تطور النمو الاقتصادي وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	187
04	تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	188
05	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بشقيه (السوقية، غير السوقية) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	189
06	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	190
07	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	190
08	تطور القيمة المضافة لقطاع البناء وأشغال عمومية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	191
09	تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)	192
10	اختبار الحدود (Bounds test)	193
11	نموذج تصحيح الخطأ (في الاجل القصير)	195
12	اختبار lm	196
13	اختبار Jarque-Bera	196
14	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	197

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز أو المصطلح	المعنى
ص.م	صادرات المحروقات
ص.خ.م	صادرات خارج المحروقات
ص.إ	الصادرات الإجمالية
د.م.ط.أ	ديون متوسطة وطويلة الأجل
إ.د	إجمالي الديون
د.ق.أ	ديون قصيرة الأجل
ن.م.إ	الناتج المحلي الإجمالي
ق.م	القيمة المضافة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
EX	الصادرات
CF	التدفقات الرأسمالية
RP	الأسعار النسبية

مقدمة

1- تمهيد: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية للدول، وأغلب دراساته تستند الى نماذج كلاسيكية تقليدية وجديدة، ويمكن ذكر بعض النماذج النيوكلاسيكية مثل تلك التي تستند الى سولو سوان (Solow,1956)، أو النمو الداخلي مثل تلك التي تستند الى رومر (Romer,1986)، ولوكاس (Lucas,1988)، وغيرهم، وكان الاعتقاد السائد هو أن ميزان المدفوعات ونمو الطلب لا يشكلان أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن النمو الاقتصادي يستند الى العرض من خلال نمو عوامل الإنتاج والتقدم التقني.

حيث دارت مناقشة جادة حول العلاقة بين التجارة والنمو من قبل أنصار المذهب التجاري في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثلها بشكل خاص توماس مون وادوارد ميسيلدن في إنجلترا، اللذان زعما أن البلدان من الممكن أن تصبح غنية من خلال إدارة فوائض ميزان المدفوعات وتراكم المعادن الثمينة أو العملات الأجنبية التي تبقي معدل الفائدة منخفضًا وتشجع الاستثمار، وكان هذا في كتاب مون توماس الشهير "كنز انجلترا في التجارة الخارجية"، الذي نشر سنة 1664.

ومن النماذج البديلة لتلك المذكورة أعلاه نموذج ثرلوول (Thirlwall, 1979)، والواقع أن مثل هذا النموذج الذي يتبع النمط ما بعد الكينزية ويركز على عوامل الطلب، حيث أن القيد المهيمن على الطلب هو ميزان المدفوعات، وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا النموذج في كيفية تأثير ميزان المدفوعات على أداء النمو الاقتصادي. كما أن هناك مقاربتان للنمو الاقتصادي الأولى تنتمي الى المدرسة «الكلاسيكية الجديدة» وتعتمد على وظيفة الإنتاج والعمالة، والثانية تنتمي الى المدرسة «الكينزية» وتعتمد على القيود في ميزان المدفوعات، وحسب نموذج Atesoglu Sonmez تتمثل هذه المقيدات في الصادرات، التدفقات الرأسمالية، الأسعار النسبية.
والجزائر كغيرها من الدول النامية يعاني اقتصادها من طابع هيكلي لقيود خارجية على النمو الاقتصادي، وخاصة الهيكل غير ملائم للصادرات واعتمادها بشكل شبه كلي على النفط.

2- الإشكالية الرئيسة: مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمويل الأحسن لميزان المدفوعات؟

- ما هي العلاقة النظرية بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي؟
- هل الإجراءات والجهود التي قامت بها الجزائر أدت الى تحسين النمو الاقتصادي؟

3- فرضيات البحث: لمعالجة إشكالية البحث قمنا بطرح جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من الخارج ويعتبر أحسن حل اقتصادي.
- رغم الإجراءات والجهود التي قامت بها الجزائر يبقى النمو الاقتصادي متذبذبًا وضعيفًا.
- هناك علاقة إيجابية معنوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المديين القصير والطويل.
- هناك علاقة إيجابية معنوية بين التدفقات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير.
- هناك علاقة سلبية معنوية بين الأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل.

4- أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تحديد أهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر من جانب الطلب الخارجي.
- إن فهم حالة عجز ميزان المدفوعات وأثره على اقتصاد الدولة يساهم في كيفية التعامل مع هذه الحالة بالشكل الذي يضمن إبقاء آثاره السلبية في الحد الأدنى.
- محاولة توجيه اهتمام الباحثين للبحث في هذا المجال، وكذلك لفت الانتباه الى أهمية عجز ميزان المدفوعات في التأثير على النمو الاقتصادي.

5- أهداف البحث: نهدف من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المعوقات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي.
- معرفة واقع ميزان المدفوعات في الجزائر، واكتشاف أهم الأسباب التي أدت الى عجزه.
- معرفة واقع النمو الاقتصادي، والتطرق الى مختلف البرامج التي انتهجتها الجزائر بهدف تحفيزه.
- محاولة بناء نموذج قياسي لاختبار طبيعة العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة تفسير سلوك النمو الاقتصادي في الجزائر من جانب الطلب الخارجي.

6- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تستهدف الدراسة بلد الجزائر.

- **الحدود الزمانية:** تتمثل دراستنا هذه في الفترة الزمنية (1990- 2017) حصرا.

7- منهج وأدوات الدراسة: لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجزء النظري وتطرقنا في هذا الجزء الى المفاهيم الخاصة بميزان المدفوعات وعجزه، بالإضافة الى النمو الاقتصادي ونظرياته، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية التي تتناول تحليل الجداول الإحصائية وقراءة البيانات الخاصة بحالة الجزائر، موضحين أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي.

8- دوافع اختيار الموضوع: يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع في:

- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.
- الدور الذي يؤديه عجز ميزان المدفوعات في الحياة الاقتصادية.
- إهتمامي الشخصي بهذا الموضوع.

9- الدراسات السابقة: للقيام بهذه الدراسة قمنا بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة لها، إضافة الى شح الدراسات حول موضوع تأثير ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي ومنها نذكر:

- **دراسة عمر حرب وطالب وراد بعنوان: النمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات: حالة الأردن، مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 1، 2019.**

هدفت هذه الدراسة الى تقدير معدل النمو الاقتصادي بناءً على نموذج Atesoglu Sonmez، وتتمثل مشكلة الدراسة في اختلالات الاقتصاد الخارجي الأردني (الصادرات والواردات)، والتي تشكل قيود على نمو الاقتصاد الأردني، حيث أجريت الدراسة خلال الفترة (1976- 2016)، وتشير النتائج الى وجود تأثير إيجابي لكل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية، وتأثير سلبي للأسعار النسبية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل.

- **دراسة سمير حنا بهنام بعنوان: اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990- 2009)، مقال منشور مجلة دراسات الإقليمية، المجلد 8، العدد 24، 2011.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطور التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، باستخدام الأسلوب الكمي لمعرفة هذا التأثير، يستند البحث الى فرضية فحواها أن التجارة الخارجية ذات تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة بناءً على معطيات النظرية الاقتصادية، حيث تمّ الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي والوصفي لمعرفة هذا الأثر، وقد تمّ استخدام سلسلة زمنية للمدة (1990- 2009) لتوضيح أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، كما تمّ اختيار مجموعة من الدول النامية وهي (مصر، تونس، تركيا، الجزائر، الأردن، سوريا، المغرب)، وأهم نتيجة توصل إليها الباحث حيث تبيّن من خلال تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لإجمالي الاستيرادات بأن مؤشر اجمالي القوى العاملة كان ذا تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والمغرب وتونس وسوريا ومصر، وسلبًا في كل من الجزائر وتركيا، أما تأثير رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان ايجابيًا في جميع الدول قيد الدراسة، كذلك كان تأثير مؤشر اجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابيًا في كل من الأردن والمغرب وتركيا وتونس، وسلبيًا في كل من الجزائر وسوريا ومصر، أما بالنسبة للصادرات الإجمالية فكان أثرها ايجابيًا في كل من الأردن والمغرب والجزائر وتركيا وتونس، وسلبًا في كل من سوريا ومصر.

- **دراسة هيثم عبد القادر الجنابي بعنوان: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991– 2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 46، 2015.**

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين الصادرات بشقيها السلعية غير النفطية والسلعية النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1991- 2011، والتعرف على درجة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، باستخدام أدوات التحليل القياسي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة سامية مقعاش بعنوان: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 1995– 2011، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015.**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا، وبيّنت النتائج أن معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر ايجابًا بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية وتحديدًا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي.

- Emmanuel Igbinoba study titled : Balance of Payements Constrained Economic Growth in Nigeria, Review published, African journal of Economic Review, vol 5, N° 2, july 2017.

طبقت هذه الورقة البحثية النمو المقيّد بميزان المدفوعات، وتمّ تعديله بواسطة (Thirwall and Hussiain) سنة 1982 بشأن النمو الاقتصادي لنيجيريا لتقدير محددات معدل النمو على المدى الطويل خلال الفترة (1960- 2012)، وقامت الدراسة بتطبيق اختبار التكامل المشترك مع تقدير العلاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنيجيريا وصادراتها الحقيقية وتشير النتائج الى التكامل المشترك بين المتغيرات، وبالتالي العوامل الخارجية تقيّد النمو الاقتصادي النيجيري على المدى الطويل، كما تشير النتائج كذلك الى أن العامل الرئيسي الذي يقيد النمو في الاقتصاد المفتوح لنيجيريا هو ميزان المدفوعات، أي أن النمو في المدى الطويل في نيجيريا يتحدد بنمو الصادرات ومرونة الدخل للواردات.

10- أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال ما تم استعراضه، يتبيّن لنا أن هذه الدراسات معظمها ركزت على جانب معيّن، فركزت بعضها على الصادرات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كل على حدى، وتناولت دراسات أخرى النمو المقيد بميزان المدفوعات، وسوف نستعرف فيما يلي أهم النقاط التي نلتقي فيها مع هذه الدراسات وكذا نقاط الاختلاف التي نركز عليها في دراستنا وتكون بمثابة إضافات نضيفها على هذه الدراسات السابقة.

- تتفق دراستنا مع دراسة عمر حرب (2019)، من حيث تقدير معدل النمو الاقتصادي بناءً على نموذج Atesoglu Sonmez، كما تتفقان في اختيار المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولكن تختلف معه في الحدود الزمانية والمكانية.
- يتفق بحثنا مع دراسة سمير حنا بهنام (2011) من حيث تناولهما محددات النمو الاقتصادي من جانب الطلب الخارجي، كما تتفقان في اختيار المتغير التابع، لكن تختلف معه في اختيار المتغيرات المستقلة، حيث تناولت دراسة سمير مؤشر اجمالي القوى العاملة ورأس المال الثابت ومؤشر اجمالي الاستيرادات

والصادرات الاجمالية كمتغيرات مستقلة، أما دراستنا فاستخدمت الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية كمتغيرات مستقلة، كما تختلفان كذلك في الحدود الزمانية والمكانية.

- يتفق بحثنا مع دراسة هيثم عبد القادر الجنابي (2015) من حيث تناولهما محددات النمو الاقتصادي من جانب الطلب الخارجي، كما تتفقان في اختيار المتغير التابع، لكن تختلف معه في اختيار المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، حيث تناولت دراسة هيثم عبد القادر الجنابي الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية كمتغيرات مستقلة، أما دراستنا فاستخدمت ثلاثة متغيرات تمثلت في الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية كمتغيرات مستقلة، كما تختلفان كذلك في الحدود الزمانية والمكانية.
- تتفق دراستنا مع دراسة سامية مقعاش (2015)، من حيث تقدير معدل النمو الاقتصادي من خلال العوامل الخارجية، كما تتفقان في اختيار المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتختلفان في اختيار المتغيرات المستقلة وبالتالي اكتفت دراسة سامية مقعاش باختيار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فقط كمتغير مستقل، لكن بيّنت تقسيمات رؤوس الأموال الأجنبية والقسم المؤثر على النمو الاقتصادي، أما الدراسة الحالية فاستخدمت الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية، كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة سامية في الحدود الزمانية والمكانية.
- تتفق دراستنا مع دراسة Emmanuel Igbinoba (2017)، من حيث تقدير معدل النمو الاقتصادي من خلال العوامل الخارجية، كما تتفقان في اختيار المتغير التابع، وتختلفان في اختيار المتغيرات المستقلة، حيث تناول Emmanuel نمو الصادرات ومرونة الدخل للواردات كمتغيرات مستقلة، أما دراستنا فاستخدمت الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية، كما تختلف دراستنا عن دراسة Emmanuel في الحدود الزمانية والمكانية.

11- صعوبات الدراسة: من المشكلات والصعوبات التي واجهت هذه الدراسة ما يلي:

- التضارب والاختلاف بين إحصائيات وبيانات الهيئات الدولية والمحلية.

- التشعب الكبير لموضوع البحث مما صعب علينا الالمام به على أكمل وجه.

12- هيكل الدراسة: من أجل دراسة هذا الموضوع ومعالجة إشكاليته ومن ثم تأكيد أو نفي الفرضيات، سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى مقدمة تضمنت الإطار العام المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، وأربعة

فصول فصلان نظريان وفصلان تطبيقيان، بالإضافة الى خاتمة تناولت النتائج المتوصل اليها وبعدها طرح أهم التوصيات، حيث تضمنت الفصول الأربعة ما يلي:

الفصل الأول: بعنوان **ظاهرة عجز ميزان المدفوعات،** وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتناول الإطار النظري لميزان المدفوعات، أما في المبحث الثاني فسنتناول التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وفي المبحث الثالث سنتطرق الى ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات وكيفية علاجه.

الفصل الثاني: بعنوان **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات،** وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول الى مفاهيم حول النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة له، أما في المبحث الثاني فسنتطرق الى أهم نظريات النمو الاقتصادي، وفي البحث الثالث سنتناول معوقات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

الفصل الثالث: عنوانه **ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)**، وتم تقسيمه الى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول الى ميزان المدفوعات الجزائري، أما المبحث الثاني فسيخصص الى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع: عنوانه **دراسة تطبيقية لأثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)**، وتم تقسيم الفصل الى مبحثين سيتضمن المبحث الأول دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة، أما في المبحث الثاني فسنتطرق الى دراسة قياسية لأثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).

الفصل الأول:

الإطار النظري لميزان المدفوعات

وحالة عجزه

تمهيـد:

تعيش كل دولة في وسط تتواصل فيه مع بقية دول العالم بعلاقات اقتصادية تبادلية، ولمعرفة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى بميزان المدفوعات، ومن الضروري أن يكون التوازن في هذا الميزان، أي تساوي مقبوضات ومدفوعات كل دولة، لكن يكون التوازن حالة نادرة الحدوث، فغالبًا ما يكون رصيد ميزان المدفوعات لدول العالم (متقدمة او نامية) في حالة اختلال سواء كان فائض أو عجز.

وللوقوف على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: عجز ميزان المدفوعات وكيفية علاجه.

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان إحصائي يسجل –طبقا لمنهجية محددة– كل المبادلات التجارية (السلعية والخدمية)، وجميع التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية دول العالم، وسنتطرق في هذا المبحث الى الإطار النظري لميزان المدفوعات من حيث المفهوم والاهمية ووظائف ميزان المدفوعات، بالإضافة الى المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات، والعوامل المؤثرة فيه وهيكله.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته ووظائفه

يمكن تعريف ميزان المدفوعات وبيان أهميته ووظائفه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وطرق حسابه: سنتطرق في هذا الجزء الى مفهوم ميزان المدفوعات وطرق حسابه كما يلي

أولا– تعريف ميزان المدفوعات: تعددت تعاريف ميزان المدفوعات غير انها تصب حول مدلول واحد ومن بينها ما يلي:

1– ميزان المدفوعات هو سجل يبيّن جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليًا في تلك الدولة، والمواطنين المقيمين في دول أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، كما يقصد به أيضًا، أنه بيان يسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن[1].

2– هو عبارة عن بيان إحصائي يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين، خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة)[2]، ويعرف أيضًا هو أسلوب أو تقنية للتسجيل الشامل لجميع المعاملات سواء الحقيقية أو النقدية أو المالية، والتي تحدث بين الوكلاء الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة[3].

3– يعرف ميزان المدفوعات كذلك بانه: " وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا"[4].

---

[1] - منير خروف، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000– 2016، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020، ص: 22.

[2] – Assia MERABET, corrélation entre le taux de change et balance des paiements –cas de L'Algérie de 1991 à 2007-, revue recherche économique Université Saad Dahlab Blida, Volume 7, Numéro 7, Décembre 2012, p51.

[3] - Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, Balance des paiements taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, Revue Des Sciences Humaines, Volume 24,Numéro40, Décembre 2013, p58.

[4]– محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي، تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990–2013، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أكتوبر 2015، ص: 62.

4- يعرف **صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات** على أنه: "هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم"[1].

5- التعريف الاحصائي لميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى، والذي يشار إليهم للسهولة بالأجانب او غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول[3]:

1- يسجل في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة فلا يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات.

2- تعتبر المعاملات خارجية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت لهم نفس الجنسية، وعليه حتى يتم تسجيل أي معاملة في ميزان المدفوعات فإنه تؤخذ بعين الاعتبار الإقامة وليست الجنسية.

3- يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، أي جانب دائن تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

ثانيا- طرق حساب ميزان المدفوعات: توجد طرق عديدة لحساب ميزان المدفوعات أهمها ما يلي[4]:

1- طريقة حساب الدخل: ميزان المدفوعات، محسوبا بطريقة الدخل، يتضمن كل مبلغ تتلقاه الدولة أو دفعته بوصفه دخلا، أي أن استلامه لا يزيد مديونية الدولة ولا ينقص رأس ماله، ودفعه لا ينقص مديونيته البلد ولا يزيد رأس ماله، وعندئذ تعتبر الإيرادات كالدخل والمدفوعات كالإنفاق.

ولا يتضمن الميزان بهذه الطريقة كل المدفوعات والايرادات، وإنما ينطوي فقط على:

أ- ميزان التجارة المنظورة.

---

[1] - كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2، ص: 243.

[2] - موسى شفيري واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص:188.

[3] - كريمة بسدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 243- 244.

[4] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: (235- 237).

ب- وميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل على الخدمات والمدفوعات الاختيارية كالهدايا الاجبارية كتعويضات ملزمة.

ت- وميزان الفوائد والأرباح.

عندئذ يتبقى رصيد سلبي (عجز) أو إيجابي (فائض). وهذا الرصيد يحدد ما يسمى "حساب راس المال" فحساب راس المال يتحدد بصافي حساب الدخل. فإذا كان هذا الرصيد إيجابيًا (+ 500). ويتمثل حساب راس المال في هذه الحال في ثلاث عمليات:

ث- اكتناز النقود، ويمكن الاستدلال عليه بصادرات وواردات الذهب، فاستيراد الذهب مثلاً يزيد الاكتناز.

ج- الاستثمار المباشر في صورة مشروعات يشرف عليها أصحاب رأس المال.

ح- الاستثمار غير المباشر في صورة قروض وأموال موظفة.

2- طريقة الحساب الجاري: هناك طريقة ثانية لحساب ميزان المدفوعات، قريبة من طريقة الدخل، ففيها يقسم ميزان المدفوعات الى قسمين: قسم العمليات الجارية، وقسم العمليات الرأسمالية، فالعمليات الجارية شبيهة بحساب الدخل، والعمليات الرأسمالية شبيهة بحساب رأس المال، لهذا يمكن أن تسمى هذه الطريقة باسم طريقة الحساب الجاري.

أ- العمليات الجارية: تقيد في حساب العمليات الجارية قيمة كل المدفوعات والايرادات الناتجة عن عمليات جارية، مثل شراء وبيع السلع، والحصول على الخدمات، وتقديم الفوائد.

وبصفة عامة تدخل كل العمليات الدولية إلا تلك التي تحدث تغييرًا في مركز البلد كدائن أو مدين، وإلا عمليات الذهب كنقد. فالعمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تمس مصادر الإنتاج وهكذا تتضمن: السلع والذهب غير النقدي + الخدمات + الفوائد والأرباح.

ب- **العمليات الرأسمالية:** تقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنًا أو مدينًا، أو التغيير في حركات الذهب النقدي. فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ولهذا تتضمن رأس المال + الذهب النقدي + الهبات والمنح.

وعندما تضاف العمليات الرأسمالية إلى العمليات الجارية يصبح ميزان المدفوعات متعادلا.

فحساب العمليات الرأسمالية هو حساب يبيّن الاستعمال الذي خصص للعجز أو الفائض في ميزان العمليات الجارية.

الفرع الثاني: أهمية ووظائف ميزان المدفوعات: سنتناول في هذا الجزء أهمية ووظائف ميزان المدفوعات:

أولا: أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر وجود ميزان المدفوعات ضرورة حتمية حيث أن تسجيل المعاملات عبر الحدود من تحركات سلعية ورأسمالية ذات درجة كبيرة من الأهمية[1]، ويرجع ذلك للاعتبارات التالية[2]:

1-يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف والتكاليف ...الخ؛

2- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: يشكل ميزان المدفوعات، أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة؛

3- يقيس الوضع الخارجي للدولة: المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة؛

4- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة، الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

5- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات: يعد ميزان المدفوعات مصدرا غنيا بالمعلومات المتعلقة بأداء الاقتصاديات على المستوى الدولي ويتيح لصناع القرار إمكانية الوقوف على القدرة التنافسية لاقتصادات بلدانهم وتقييم سياساتهم العمومية المؤثرة في المبادلات مع الخارج في عدة مجالات منها السياسة التجارية والسياسة الصناعية والسياسة النقدية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية[3]؛

---

[1]- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص: 82.

[2]- سمية حاجي، صالح مفتاح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990- 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 9، جامعة الوادي، ص ص: 63- 64.

[3]- ميزان المدفوعات مؤشر على قوة الاقتصاد الوطني، على الموقع: http://www.noonpost.org، تاريخ التحميل: 2018/01/12، على الساعة 14:43.

6- موازين المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها[1]:

أ- يتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الاخذ بعين الاعتبار التغيرات في احجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ت- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض للنقود، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب اتباعها.

ث- ان عدم التوازن او الاختلال في ميزان المدفوعات، يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن

ثانيا: وظائف ميزان المدفوعات: يؤدي ميزان المدفوعات عددا من الوظائف الاقتصادية الهامة يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1- تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، وبتوفر البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة.

2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.

3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية تستخرج او تستنتج من ارصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا، وفي هذا المطلب سنتطرق الى المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه.

---

[1]- سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص: 108.

[2]- موسى شفيري واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188- 189.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات: من أهم المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات كما يلي[1]:

1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي: لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X: الصادرات من السلع.

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C+I) = X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

C + I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: $Y - EL$: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فاذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي $(Y - EL > 0)$ فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة $(X - M > 0)$.

2- معدل التغطية (TC): وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

[1] - مرجع سابق، ص - ص: 188- 189.

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فاذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

3- معدل التبعية (TD): وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4- معدل القدرة على التصدير(TE) : وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فان ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5- معدل القدرة على سداد الواردات (CRM): هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما أوثلاثة (03) أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

6- العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام: تعتبر هذه النسبة مؤشرًا على درجة مديونية الدولة، والأمثل للاستدامة في هذا المؤشر ألا يزيد عجز الحساب الجاري عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى[1]، ويمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية: Boc/PIB.

حيث أن:

Boc: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

[1]- تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية 2019، على الموقع: www.pma.ps، ص: 07.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا نجد أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد[1]، نذكر منها[2]:

1- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

2- الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثرًا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

3- سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرًا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

4- التضخم: يؤدي التضخم إلى عجز ميزان المدفوعات وذلك للنقص الذي يسببه في حصيلة الصادرات، بسبب ارتفاع أثمان حاصلات الصادرات على أثر ارتفاع الأسعار مما يقلل من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. كما أن الواردات تميل إلى الزيادة لسد النقص المعروض من السلع في السوق الداخلية. ومع تفاقم عجز ميزان المدفوعات واستمراره، تضطر الدولة إلى خفض قيمة عملتها بحثًا عن العودة إلى التوازن في الميزان التجاري، لأن خفض العملة ينقص من أسعار الصادرات فيعمل على تشجيعها ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات فيعمل على الحد منها. ولكي يتحقق هذا الإجراء " تخفيض سعر الصرف " نتائج إيجابية مهمة بالنظر إلى أن الطالب على صادرات البلاد النامية – وأغلبها مواد أولية – طلب ضئيل المرونة وما يترتب على ذلك من عدم زيادة الحصيلة بل نقصانها، ويؤدي نقصان العملات الأجنبية إلى نقصان قدرة البلد على استيراد السلع الاستثمارية التي لا تنتجها وبالتالي صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية[3].

---

[1]- سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

[2]- بسّام الحجّار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2003، بيروت، لبنان، ص ص: 64- 65.

[3] - محمد أحمد حلمي، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 110.

المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسية

يُعرض ميزان المدفوعات في شكل جدول مقسم عموديًا إلى قسمين، عمود أيمن تحصل الدولة من خلاله على مقبوضات (أي جانب دائن) وعمود أيسر تدفع الدولة من خلاله مدفوعات إلى غيرها من الدول (أي الجانب المدين)، أما أفقيًا فإنه يقسم إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات وعلاقتها بالاقتصاد الوطني، حيث تتمثل في حسابين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال بالإضافة إلى بند السهو والخطأ[1].

الفرع الأول: ميزان المعاملات الجارية (الحساب الجاري): يعتبر هذا الحساب من اهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة الى التحويلات من جانب واحد، ويسمى بالحساب الجاري لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والانفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري[2]، أي هو ميزان المعاملات التجارية تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها او في الفترة التي حصلت فيها وليس في السنوات او المراحل الآتية[3]، ويضم الميزان التجاري وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد[4]:

أولا: الميزان التجاري (عمليات التجارة المنظورة): هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات[5]، والمعنى الدقيق للكلمة، يعبر عن حجم التجارة الخارجية للبلاد، وهي تخص فقط صادرات وواردات السلع المادية للبلاد[6]. ان جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق الى حد ما غير انه من الضروري اجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه عملية تكييف الاحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، اعادة حسابات الواردات من اسعار CIF الى أسعار FOb بمعنى حذف نفقات النقل والتامين عن النفقات الاساسية لشراء السلع.

وأما طريقة القيد – الصادرات تؤدي الى زيادة المدفوعات الاجنبية الى البلد وتقيد في الجانب الدائن، اما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث تؤدي الى زيادة المدفوعات الدولة الى الخارج.

---

[1] – موراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990– 2013)، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، ص: 243.

[2] – Banque de France, Balance des paiements de la France, rapport annuel 2011, p8.

[3] – جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، الاقتصاد الدولي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص: (90– 94).

[4] – سمية حاجي، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[5] – جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

[6] – M.E. BENISSAD, Economie internationale, office des Publications Universitaires, OPU-PUBLISUD 1983,Edition: n° 83/OF/1374.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا، ولغرض معرفة ما يتضمنه ميزان المدفوعات لا بد من توضيح ما يسجل من معاملات فيما يلي[1]:

1- الصادرات: تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من ميزان باعتبارها مقبوضا نقدية استلمها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع الى الخارج.

وحيث ان قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الاخرى التي يتم التصدير اليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

2- الواردات: حيث تسجل الواردات في جانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل دينًا على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، اي حقوقًا على الدولة ازاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية الى العالم الخارجي تمت مقابل استراد السلع منه.

ثانيًا: ميزان الخدمات الاقتصادية (عمليات التجارة غير المنظورة): ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول[2]، أي يشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الاجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وانواع النقل الاخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتامين والسياحة والسفر، كما تشمل ايضا عوائد وارباح الاستثمارات والقروض وايرادات الحكومة والانفاق والادارة ما وراء البحار[3].

اما طريقة القيد، الخدمات التي قدمت الى من مواطنين الى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت الى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في الجانب المدين أنها تؤدي الى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ثالثًا: حساب التحويلات من جانب واحد: تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج الى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد[4]، أي تعني مقابل السلع والخدمات

---

[1] – جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91- 92.

[2] – فتيحة مختاري وفراجي بلحاج، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015) مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، المجلد 03، ديسمبر 2017، ص: 7.

[3] – Kimberly Amadeo, Current Account and Its Four Components, on the site, https://www.google.com/search?sxsrf=ALeKk00vrn6zrLYbJPI2qq, le 19/11/2020, à 15 :12.

[4] - خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005- 2011)، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 77.

المستلمة أو المسلمة مجانًا والهبات النقدية المختلفة كمساهمة الدولة في المنظمات الدولية مثل الإعانات العينية المرسلة للخارج أو المقبوضات المستلمة من طرف المقيمين[1].

والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات، أنها تتم من طرف واحد، حيث لا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابل، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان، من حيث الدائنية والمديونية إلى نفس القاعدة، أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقدية (أجنبية) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.

والتحويلات بدون مقابل، تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية عينية أو موارد مالية من وإلى الخارج، دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال وهي نوعان[2]:

1- تحويلات خاصة: تشمل الهدايا والهبات والإعانات والتبرعات (عينية ونقدية)، والمقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية ...الخ).

2- تحويلات رسمية: تشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية)، والمقدمة أو المستلمة من الحكومات، مثل المنح التي تقدم لتعضيد برنامج للتنمية الاقتصادية، أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية ...الخ

الفرع الثاني: ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي (حساب رأس المال): تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرًا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة، لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر[3]، ويمكن تعريف التدفقات الرأسمالية الأجنبية على أنها صافي التدفقات من القروض مطروحًا منها التسديدات، بالإضافة الى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي وصافي الاستثمار في محافظ الأسهم[4]،

والتي تنقسم إلى نوعين[5]:

أولاً: الاستمارات طويلة الاجل: ويقصد بها حركة رؤوس الاموال التي تطول فترتها عن العام الواحد، وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الاجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة او مدينة للخارج ولأجل طويل[1].

---

[1] – La Balance des Paiements, établissement et présentation, Méthodologie, Banque de France, p8.

[2] – سمية حاجي، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[3] - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

[4] - سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 1995- 2011، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015، ص: 161.

[5] – جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

1-الاستثمارات المباشرة: وهي التدفقات المالية الناتجة عن طريق المساهمات في المؤسسات الأجنبية[2].

2- القروض الدولية: لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر، ومصادرها إما تكون خاصة وإما حكومية او من منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتابعة للصندوق الدولي.

ثانيًا: الاستثمار قصيرة الاجل: وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقاتها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل واذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن، والعكس من ذلك تقيد في الجانب المدين ان كانت محمولة إلى الخارج.

ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، بعوامل منها ما يلي[3]:

1- التضخم وما عنه هبوط في قيمة رأس المال.

2- التغيرات في سعر الفائدة في مراكز المالية المختلفة.

3- عامل المضاربة، إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما، تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر الى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها.

الفرع الثالث: فقرة السهو والخطأ: المبدأ العام هو توازن ميزان المدفوعات في الطرف المدين والطرف الدائن، غير أنه في بعض الحالات لا يكون هناك توازن بسبب بعض التسويات والتسجيلات المحاسبية بسبب أخطاء أو سهو فيجب في نهاية السنة تصحيحها وتسويتها، لكن قبل ذلك يجب تبريرها[4]،

وهذا يستوجب ادخال بند يدعى "بالموازنة" أو فقرة السهو والخطأ يتم الاستعانة به لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.

وفي أحيان أخرى تدخل الحكومة وارداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو والخطأ رغبة منها في الحفاظ على أسرارها العسكرية وبذلك تظهر هذه الفقرة كبيرة في تلك الدول التي تزيد من مستورداتها الحربية[5].

---

[1] – جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[2]– Jean-Baptiste Ferrari, Economie financière internationale, DANGER Edition, Bréal, 2000, p22.

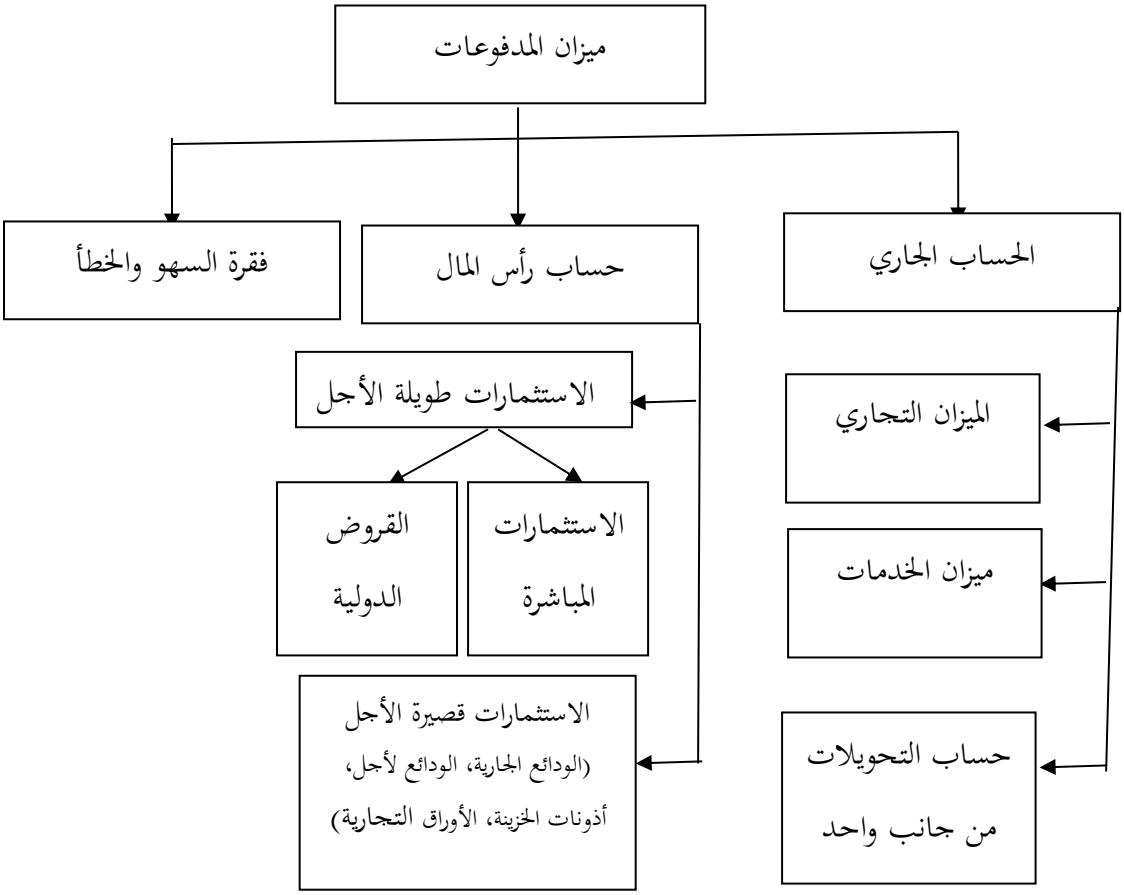
[3] – مرجع سابق، ص ص: 93- 94.

[4] – La Balance des Paiements, op-cit, p8.

[5] – هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

ويمكن توضيح هيكل ميزان المدفوعات في الشكل التالي:

الشكل (1-1): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن التسجيل في ميزان المدفوعات يخضع دائمًا لنظام القيد المزدوج، أي أن يكون الجانب الدائن مساويًا للجانب المدين، وفي ظل هذا فان ميزان المدفوعات يبقى متوازنًا محاسبيًا، إلا أن هذا لا يضمن توازنه من الناحية الاقتصادية، حيث سنتطرف في هذا المبحث الى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التوازن في ميزان المدفوعات وتقسيماته.

1- تعريف التوازن في ميزان المدفوعات: يعني التوازن في ميزان المدفوعات تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى[1].

ويعرف أيضًا: مثل أي وثيقة محاسبية رصيد ميزان المدفوعات يكون معدومًا، بسبب القيد المزدوج (كل معاملة تؤدي إلى تسجيل معاملة معاكسة)، يكون ميزان المدفوعات دائمًا متوازنًا[2].

2- أنواع التوازن في ميزان المدفوعات: يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

أ- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من الناحية الحسابية ومعنى هذا أن ما صدر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود، فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلاً قد حقق فائضًا، أي أن متحصلاته أزيد من مدفوعاته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقًا للدولة على الخارج، أي يمثل مبالغ يجب دفعها للدولة من الخارج، وعندئذ يأتي ميزان العمليات الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته إما بوصفها رأس مال للبلد في الخارج وإما بوصفها ذهبًا نقديًا مستوردًا لهذا البلد، معنى هذا أن ميزان المدفوعات يبيّن رصيد العمليات الجارية، ثم يبيّن أيضًا كيفية استعمال هذا الرصيد، وبالتالي يكون الميزان في مجموعه متوازنًا دائمًا توازنًا حسابيًا بحيث يجب أن يكون مجموع المتحصلات مساويًا لمجموع المدفوعات[3]، وتتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي[4]:

---

[1] – بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990– 2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 2، العدد 16، ديسمبر 2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 29.

[2] – La Balance des Paiements, sur le site: http://www.toupie.org/Dictionnaire/Balance_paiements.htm, le 03/04/2020, à 15 :45.

[3] – عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص: 170.

[4] – موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 201، 202.

– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر.

ب– التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

يتحقق التوازن الاقتصادي بتقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيًا إلى قسمين هما[1]:

– معاملات اقتصادية فوق الخط.

– معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول: إن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

[1] – مرجع سابق، ص ص: 202، 203.

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة التي تعكس وضعية اقتصاد البلد، حيث مع نهاية كل فترة تغلب حتمية حالة التوازن التي تأتي من إتباع طريقة القيد المزدوج، وهذا لا يمنع من وجود حالة الاختلال سواء كانت عجزًا أو فائضًا.

أولا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات وصوره: يمكن تعريف الاختلال وأهم صوره كما يلي:

1- تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات: يعبّر عن الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصًا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان المدفوعات معناه حالة ألا توازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة، ويقصد بالاختلال حالتي الفائض والعجز والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات[1].

2- صور الاختلال في ميزان المدفوعات: إن اختلال ميزان المدفوعات يكون في صورتين إما أن يكون هذا الاختلال في صورة عجز أو في صورة فائض.

أ- الاختلال في صورة العجز: معناه الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، فقد تنخفض الصادرات من السلع والخدمات عن وارداتها منهما وبالتالي يكون هناك عجزًا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات ويتم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري، كما يدل على عدم مقدرة الدولة بتسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر[2]، فالعجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية[3].

ب- الاختلال في صورة الفائض: وفي هذه الحالة يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية

[1] – عبد المجيد عبود، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990- 2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 1، العدد 4، ص:179.

[2] – عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000- 2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، جوان 2017، ص ص: 400، 401.

[3] – كريمة بسدات، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعدّ أقل خطورة من حالة العجز في الميزان، كما يمكن للدولة التخلص من حالة الفائض من خلال منح القروض للدولة الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار[1]، أي أن وجود فائض في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي[2].

ثانيا: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه: تتمثل معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات وأهم الأسباب التي أدت الى اختلاله كما يلي:

1- معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات: لا يوجد بوجه عام معيار محدد لتقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات، ولكن توجد هناك مجموعة من المعايير التي تختلف في مضمونها، ويمكن حصر هذه المعايير في الآتي[3]:

أ- الميزان الصافي للسيولة: يأخذ هذا المعيار في الحسبان تقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين:

- المعاملات الواقعة فوق الخط وتضم:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي كلفة بنود ميزان العمليات الجارية بالمعنى الضيق.
- التحويلات من جانب واحد سواء أكانت في صورة إيرادات أو مدفوعات.
- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق أي حركات رأس المال القصير والطويل الأجل.

- المعاملات الواقعة تحت الخط وتضم:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.

ووفقًا للميزان الصافي للسيولة فإن:

- ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض عندما تزداد الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، أو إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

[1] - عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، مرجع سبق ذكره، ص: 401.

[2] - كريمة بسدات، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

[3] - موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: (203- 206).

- يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجلة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة.

ب- الميزان الشامل للسيولة: وتقسم المعاملات وفقًا لهذا الميزان إلى:

- المعاملات الواقعة فوق الخط وتضم:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

- المعاملات الواقعة تحت الخط وتضم:

- الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.
- الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية.

أي أن الفرق بين هذا المعيار (الطريقة) وطريقة الميزان الصافي للسيولة أنها تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية من ذهب وعملات أجنبية لكونها تشكل احتياطيا إضافيًا لاحتياطي البنك المركزي من وسائل الدفع الأجنبية[1].

ج- الميزان الأساسي: هو ميزان يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما. وبذلك فإن هذا الميزان يتم حسابه على النحو التالي[2]:

الميزان الأساسي= ميزان التجارة (التجارة المنظورة) + ميزان التجارة غير المنظورة(الخدمات)+ميزان المدفوعات من جانب واحد+ ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي والخاص).

أما باقي البنود التي لم تدرج في الميزان السابق وهي: بنود ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص والرسمي والاحتياطي الرسمي والذهب والنقدي فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة.

---

[1] - ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] - عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 132- 133.

وأهمية استخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في أن وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسالة لصانع القرار الاقتصادي بأن طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة هذه الصادرات أو تخفيض الواردات أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل ومن ثم التأثير على الأسعار والتكاليف وأسعار الفائدة.

د- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: المعاملات الاقتصادية المستقلة هي المعاملات العامة أو الخاصة التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وهي تتمثل في:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

- التحويلات من جانب واحد والتي تهدف إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخول بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها.

- حركات رؤوس الأموال الخاصة والطويلة الأجل، وذلك لأنها تسعى للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة أو غير ذلك.

- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربًا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية.

هذا بالإضافة إلى أن المعاملات الاقتصادية المستقلة تهدف لتحقيق التوازن بين الدائن والمدين في الميزان أي تحقيق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات.

2- أسباب اختلال ميزان المدفوعات: هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي[1]:

أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى في دلك البلد، عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار البلد ذاته من وجهة نظر البلدان الاخرى مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته.

ب- أسباب هيكلته: وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات او الاستيرادات، إضافة الى هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية.

[1] - جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97، 98.

ج–أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الاقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريًا.

د–الظروف الطارئة: وهي أسباب عرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات او الجفاف او زلزال او في حالة تدهور البيئة السياسية، وهذه الحالات تؤدي الى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ثالثا: الآثار التي تترتب على ظاهرة الخلل في موازين المدفوعات: تختلف الآثار التي تترتب على ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، وفي الاجل القصير عنها في ظروف الاجل الطويل ويمكن ذكر أهم الآثار في النقاط التالية[1]:

1- تتم مقابلته بتحركات الأرصدة النقدية والذهب لدى السلطات النقدية إلى الخارج، أو بنقص ما لديها من أرصدة أجنبية وأذونات خزانة ...الخ من الأصول السائلة أو بزيادة التزامات البلد صاحب العجز تجاه البلدان الأجنبية في شكل زيادة أرصدة هذه البلدان لدى البنوك الوطنية أو زيادة ما في حوزتها من أذون الخزانة الوطنية أو من الأوراق والحقوق التجارية التي تمثل التزامات على المواطنين، ومعنى هذا كله تدهور مركز الاحتياطات الدولية السائلة لدى البلد.

2- خطورة الاستمرار في ظروف العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما سنة بعد الأخرى. ومن المنتظر أن يصل البلد في ظل هذه الظروف إلى وضع لا يستطيع بعده أن ينتقص ما لديه من احتياطات دولية، حيث يكون قد هبط ما لديه من ذهب وأرصدة نقدية إلى حد أدنى لا يمكن التهاون فيه، بينما تكون التزاماته تجاه البلدان الأجنبية قد ارتفعت إلى حد أقصى لا يمكن زيادته أو التمادي فيه.

3- اتباع إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج بشكل صارم وربما اضطر أيضا إلى تنفيذ بعض الإجراءات الاقتصادية التي تملى عليه من قبل الدول الدائنة أو مؤسسات التمويل الدولية لسداد ما عليه من التزامات نحوه، وغاليا ما نجد أن البلدان التي تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعاتها تلجأ مضطرة إلى اتخاذ

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص: 18 -21.

بعض السياسات التجارية الحمائية الشديدة قبل أن تصل إلى مثل هذا الوضع الحرج ومن ثم قبل أن تصبح على حافة الإفلاس.

4- ظهور تحسن مؤقت في مركز الاحتياطيات لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من السنوات ليس بالظاهرة الصحية التي يمكن الدفاع عنها، فالدولة التي تحقق فائضًا كبيرًا ومستمرًا في ميزان مدفوعاتها تضطر إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية والأوراق التجارية أو إقراض الخارج لأجل قصير، أو تراكم حقوقها التجارية لديه، أو منح الخارج معونات من أجل مواجهة العجز في موازين مدفوعات الدول الأخرى ومن الواضح أنه لا يمكن للدولة أن تستمر في هذا الاتجاه إلى ما لا نهاية، لان معنى ذلك عدم تمتعها بكل ثروتها وأنها تعيش في مستوى معيشة أقل من إمكانياتها الحقيقية، كما أن الفائدة من تراكم الذهب والعملات الأجنبية وغيرها من الأصول إنما تتمثل في استخدامها في الحصول على سلع وخدمات من الخارج.

5- إثارة العديد من المشاكل الدولية التي لا يمكن التغاضي عنها، لأن مثل هذه الظروف تعني زيادة ما لدى البلد من أصول سائلة تمثل التزامات على بلدان أخرى، وزيادة ما لديه من عملات هذه البلدان، بينما تصبح عملة هذا البلد نادرة في السوق الدولية، ومع استمرار تكوين الفائض أي استمرار صادراته أكبر من وارداته واستمرار تراكم الاحتياطيات الدولية لديه، تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل معه، فمن ناحيتها لا تستطيع أن تستمر في أن تستورد منه أكثر مما تصدر اليه فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو بأذونات الخزانة، وبالتالي فإنها تجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقاتها التجارية فيما بينها وبينه. وهنا يجد البلد صاحب الفائض نفسه محاطًا بأزمة دولية قد تذهب بتوازنه الداخلي والخارجي معًا إذا ما تركت بلا علاج، فيضطر إما إلى منح المساعدات الاقتصادية والمعونات والقروض الى البلدان الأجنبية أو أن يزيد طلبه على سلع وخدمات البلدان الأخرى أو أن يزيد نشاطه الاستثماري فيها وذلك حتى تستطيع هذه البلدان الأخرى أن تستمر في التعامل معه.

6-إضطرار البلد إلى تقويم سعر صرف عملته الوطنية نحو الزيادة في أسواق الصرف الدولية وذلك حتى ترتفع أسعار صادراته نسبيا وتنخفض أسعار وارداته، فتقل صادراته الى البلدان الأجنبية بعض الشيء وتزيد وارداته منها. وعلى الجانب الآخر فان عدم سماح الدول ذات العجز باستمراره الى ما لا نهاية انما يعني منطقيًا عدم امكان استمرار الفائض في موازين مدفوعات الدول الأخرى صاحبة الفائض في الميزان.

وما نريد التأكيد عليه هو أن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، سواء كان إيجابيا (في شكل فائض)، أو سلبيا (في شكل عجز) يمثل خطرًا على النشاط الاقتصادي للبلد لا يمكن التهاون فيه ومن ثم فهو يستوجب المعالجة الحاسمة قبل أن يتفاقم أمره.

المبحث الثالث: عجز ميزان المدفوعات وكيفية علاجه

أصبح مؤشر العجز في ميزان المدفوعات أحد السلبيات التي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى في البلاد، ونظرًا لخطورة عجز ميزان المدفوعات وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، وفي هذا المبحث سنتطرق الى ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات، أسبابه وأنواعه.

المطلب الثاني: تمويل العجز في ميزان المدفوعات ومخاطره.

المطلب الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات، أسبابه وأنواعه

يمكن تعريف العجز في ميزان المدفوعات، وأهم أسباب هذا العجز وأنواعه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات وأسبابه: يمكن التطرق الى تعريف ميزان المدفوعات وأسبابه كما يلي:

أولا: تعريف العجز في ميزان المدفوعات: يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الانفاق على الدخل خلال فترة محددة، او الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد.

وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة[1]، كما يعني زيادة مديونتها لدول العالم الخارجي وهذا يضعها مركز المدين المطالب دائما بسد هذا العجز[2]، ويعني كذلك أن الدولة تستورد سلعًا وخدمات ورؤوس أموال أكثر مما تصدره[3].

ثانيا: أسباب العجز في ميزان المدفوعات: من السهل إجراء إصلاح اقتصادي كلما كانت أسباب العجز مؤقتة أما إذا كانت هذه الأسباب غير مؤقتة فإن العبء يزيد ويحتاج الإصلاح الاقتصادي إلى جهود مضنية[4]، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي لوجود عجز في ميزان المدفوعات إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي[5]:

---

[1] – سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2011، ص: 76.

[2] – مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص: 380.

[3] - Umar Lawal Aliyu, Balance of Payments and Economic Growth, International Journal of Economics & Busineness, vol 6, N°2, December 2019, p: 92.

[4] – سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[5] – لخضر عقبي، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990– 2013)، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2017/2016، ص: (41– 45).

1- الأسباب الداخلية للعجز: تتمثل في مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام فالأعوان الاقتصاديون يتخذون قرارات تتماشى مع الوضعية الاقتصادية والاستراتيجية المسطرة للوصول إلى ما تصبو إليه بالارتكاز على مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في:

أ- الأخذ بنظرية العجز المنظم: تتمثل هذه النظرية في أفكار كل من ليندال "LINDAL" – كينز "Keyns" وميردال "Myrdal" والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في فترات الأزمات خاصة الكساد تؤثر بصفة مباشرة على الدخل الوطني، ويساهم في زيادة العرض والطلب على السلع والخدمات، على الرغم من وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال وآلات عاطلة وعوامل إنتاج خاملة نتيجة لانخفاض الطلب.

إن معالجة الركود الاقتصادية بزيادة الإنفاق العام يدفع إلى زيادة التشغيل، على الرغم من أن هذه الزيادة ترفع من التضخم، فحسب هذه النظرية يجب أن لا نخاف من التضخم طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، لان الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الضرائب على المداخيل وعلى الأرباح مما يمكّن من القضاء على العجز[1].

ب- زيادة دور الدولة: حسب المفكر الاقتصادي الألماني فاقنر (Wagner) توجد علاقة طردية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، فزيادة حجم التصنيع تؤدي إلى ارتفاع في النفقات مما يحتم تدخل الحكومة لتحمل هذه النفقات، وبهذا يؤدي التصنيع إلى مضاعفة نفقات الإدارة العامة، ويرى فاقنر أن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- **عامل التصنيع والتحديث:** إن إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة يزيد من تعقد الأمور أكثر مما يدفع لزيادة الحاجة إلى تدخل السلطات العمومية للتكفل بالحماية، التشريع والتنظيم
- **عامل نمو الدخل الحقيقي:** هناك علاقة طردية بين الدخل والإنفاق، فكل زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة في الإنفاق والتوسع فيه مثل الإنفاق على الرفاهية والتعليم وغيرهما.
- **عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي:** إن التطور الاقتصادي والتكنولوجي عاملان يزيدان في إبراز الدور الذي تلعبه الحكومة في تحقيق التطور، زيادة الكفاءة والأداء الاقتصادي وتوفير الوسائل الضرورية في كل البلدان.

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 205- 206.

- **مجموعة العوامل التي تؤدي إلى تراجع الإيرادات العمومية:** تنتشر بكثرة وبشكل بارز في الدول النامية ويمكن حصرها في:

ج- ضعف الجهد الضريبي: يتم خصمه الضريبة كنسبة من الدخل الوطني ولكونه ضعيف فإن قيمة هذا الخصم تكون قليلة مقارنة بالدول المتطورة.

د- ارتفاع درجة التهريب الضريبي: ينتج عن سوء الحوكمة، ارتفاع أو اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة وضعف تأهل الإدارة الضريبية ويتعدى ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي.

هـ- كثرة الإعفاء والمزايا الضريبية: تتمثل في انعدام مصادر الضرائب، واعتماد الضرائب على أسس غير مستقرة مثل أسعار المواد الأولية الشيء مما يتسبب في عدم استقرار الإيرادات العامة.

يمكن أن ننسب أسباب أخرى للعجز في ميزان المدفوعات والتي نلتمسها بكثرة في الدول النامية وتتمثل في:

- **اتساع فجوة الموارد المحلية:** تعاني البلدان النامية من فجوة في معدلات الاستثمار القومي ومعدلات الادخار فقد تزداد بسبب ارتفاع عدد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وبالتالي زيادة في حجم الاستيراد للآلات والسلع الوسيطية أو عن طريق الزيادة في التحويلات والأرباح والعوائد إلى الخارج.
- **نمط التنمية والتصنيع:** من جملة الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدول النامية لتحقيق التنمية هي الاعتماد على القطاع الصناعي للتخفيض من حجم البطالة والتضخم ونتيجة للتركيز على هذا القطاع ودعمه من قطاع الزراعة وعلى حسابه زاد من حجم التكاليف ونقصت الإيرادات وانخفضت إنتاجية الأرض لعدم الاهتمام بها مما زاد في حجم الواردات وزيادة العجز.
- **تزايد معدلات التضخم:** يؤثر التضخم سلبا على النمو الاقتصادي ويضعف تنافسية البلد الذي يعاني من التضخم وبالتالي تنخفض صادراتها ويزداد طلبها على السلع الأجنبية لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد وبالتالي زيادة حدة العجز.
- **هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:** إن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج يؤدي إلى زيادة حاجة هذا البلد لرؤوس الأموال للقيام بالاستثمار مما يؤدي للطلب على رؤوس الأموال من الخارج ورفع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى زيادة التحويلات والأرباح والفوائد إلى الخارج والوفاء بأعباء خدمة الدين الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك مما يؤثر سلبا وبصفة مباشرة على ميزان المدفوعات.

2- الأسباب الخارجية للعجز: تتمثل في مجموعة العوامل التي يمكنها التأثير سلبًا على ميزان المدفوعات والتي يكون سببها خارج الاقتصاد الوطني وتتمثل في:

أ- الارتفاع في أسعار الفائدة: إن الارتفاع في أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع مدفوعات الدين خاصة بالنسبة للدول النامية خاصة إذا صاحبها انخفاض في الطلب على صادرات الدول النامية وبسبب السياسة الحمائية التي تتبعها الدول المتقدمة كالقيود الكمية على الاستيراد والتي ترتب عليها تزايد أعباء الديون وتناقص مكاسب التصدير مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز.

ب- الركود الاقتصادي: يكون كنتاج للارتفاع المفرط في أسعار المواد الأولية وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي وزيادة البطالة مما يؤثر سلبا على حركة التجارة الخارجية بانخفاض معدل النمو السنوي في حجم التبادل الدولي.

ج- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي: تتأثر التجارة الخارجية بوضعية الدول الأخرى ويكون حجم التأثير يختلف من دولة إلى أخرى فالدول النامية ينخفض فيها معدل التبادل أكبر مما هو عليه في الدول المتطورة فقد كان متوسط خسارة الدول النامية في معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (- 0.4) وكان متوسط مكاسب الدول المتطورة في نفس الفترة حوالي (0.8) فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية.

وهناك أسباب أخرى لهذه الظاهرة لا يرجع إلى ما سبق، وإنما يرجع إلى تفشي الرشوة، والفساد الإداري، وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة حيث هروب رؤوس الأموال المحلية يعد من الأسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن العجز في موازين المدفوعات للبلدان النامية، بل أيضا كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها هذه البلدان، وإن رجوع هذه الأموال إلى البلدان النامية واستثمارها سيكون كفيلا بالقضاء على معظم مشكلات هذه البلدان، ولكن ذلك مشروط بتوافر الشفافية في سلوك أجهزة الدولة، إلى جانب السياسات اللازمة لاستغلال هذه الأموال بأفضل صورة[1].

الفرع الثاني: أنواع العجز في ميزان المدفوعات: يمكن تقسيم العجز في ميزان المدفوعات كما يلي:

أولا: التقسيم من حيث الرغبة في العجز: وهنا نميز ما يلي[2]:

[1] - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[2] - ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: (313- 314).

1- العجز غير المرغوب: يكون العجز في ميزان المدفوعات غير مرغوبا فيه إذا كان ناتجا عن زيادة الاستيراد من السلع الاستهلاكية أو نتيجة لزيادة الإنفاق على خدمات الترفيه كالإنفاق السياحي والإنفاق على البعثات الدبلوماسية في الخارج. ويؤكد ذلك على أن العجز في ميزان المدفوعات يعبر عن خلل هيكلي يحتاج إلى إصلاح حيث لا توجد وسيلة لمواجهة نزف العملة الأجنبية إلى خارج الدولة.

2- العجز المرغوب: يكون العجز في ميزان المدفوعات مرغوبا فيه إذا كانت الدولة في بداية مراحل التنمية ويحدث العجز بسبب زيادة الواردات من المعدات والآلات والمستلزمات اللازمة لتحقيق عمليات تنمية سريعة وفي نفس الوقت فإن العجز يمكن تغطيته بعد فترة عندما تبدأ الدولة في جني ثمار عمليات التنمية حيث تستطيع الدولة أن تسدد أعبائها وتصدير جزء من إنتاجها للخارج.

ثانيا: التقسيم من حيث مدة العجز: كما يقسم العجز في ميزان المدفوعات كذلك إلى[1]:

1-العجز المؤقت: يكون العجز مؤقتًا إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثال عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعات الصادرات، وأيضا العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات إحدى الدول الزراعية كنتيجة لتدهور محصول تصديري هام، وهذا العجز يظهر في الحساب الجاري. كما أن العجز المؤقت قد ينشأ في حساب رأس المال إذا تسببت التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة أو في الظروف السياسية إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج، ومن هنا ينشأ عجز مؤقت في حساب رأس المال، كما ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية في زيادة الواردات بشكل مفاجئ.

2-العجز الدائم: ويكون العجز دائمًا إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، وتشاهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلدان النامية التي تعاني من بطء صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها، وقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحيانًا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها.

3-العجز المستمر: ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، ط1، المملكة العربية السعودية، 2017، ص، ص: 258، 259.

الجذرية التي تصيب جانبًا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليًا أو خارجيًا فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.

المطلب الثاني: تمويل العجز في ميزان المدفوعات ومخاطره

إن البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، عادة ما تلجأ إلى تمويل هذا العجز من مصادر عديدة، بالإضافة الى المخاطر الناتجة عن هذا العجز، وفي هذا المطلب سنتطرق الى تمويل العجز في ميزان المدفوعات وأهم مخاطره.

الفرع الأول: تمويل العجز في ميزان المدفوعات وآثاره الضارة على الاقتصاد الوطني: هناك مصادر عديدة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات وتتمثل فيما يلي[1]:

1- استخدام الأرصدة النقدية والذهب الذي تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد: استعمال الأرصدة التي تتاح لدى الدولة من النقد الأجنبي والذهب النقدي، ولا شك أن ما متاح من أرصدة لدى الدول يختلف حسب طبيعة اقتصاديات هذه الدول، ودرجة تطورها بالشكل الذي يمكنها من الاعتماد على هذه الوسيلة من عدمه، ذلك أن الدول المتقدمة ومن خلال تطورها تملك قدرا أكبر من النقد الأجنبي والذهب النقدي يتاح لديها من خلال قدرتها التصديرية العالية، وبالتالي من خلال ميزان مدفوعاتها الملائم غالبا، بالشكل الذي يمكنها من معالجة العجز في حالة حصوله، في حين أن الدول النامية لا تستطيع أن تعتمد على هذا المصدر بشكل واسع لسبب بسيط أن قدرتها على تكوين موجودات من النقد الأجنبي والذهب النقدي محدودة، إن لم تعاني أصلا من عدم توفر مثل هذه الموجودات لديها، بل ويكاد يكون رصيدها منها سلبيًا، أي انها مدينة بأرصدة نقدية اجنبية، وهو ما يجعل إمكاناتها في الاعتماد على هذه الوسيلة ضعيفة إن لم تكن معدومة في حالات ليست بالقليلة، هذا اذا استثنينا بعض الدول التي تمتلك احتياطات مرتفعة، كما هو الحال في بعض الدول النفطية، وهي تمثل حالات استثنائية خارج القاعدة العامة، ومن الصعب تعميم حالتها على الدول النامية الأخرى[2].

2- الاقتراض من الخارج: استدانة الدول وخصوصًا الاقتراض من الخارج من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها[3]، والمقصود بالقروض الخارجية هي تلك المبالغ المالية التي تطلب دولة ما أن تقترضها من دولة أخرى

[1] – سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 82- 83.

[2] – فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص: 417.

[3] – حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص: 121.

بسبب انهيار اقتصادها الداخلي، وغالبا لا تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية، أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، كما أن سداد القرض يكون إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة[1].

فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سوءً نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز في موازين مدفوعات معظم الدول النامية[2].

3- ضغط الاستيرادات

ولكل مصدر من هذه المصادر آثاره الضارة على الاقتصاد الوطني:

فاستخدام المصدر الأول لتمويل العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى نقص الاحتياطيات الدولية للبلد، الامر الذي يشل حركة الاقتصاد مع مرور الوقت لأنه يجبر البلد على خفض استيراداته، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة والتضخم في هذا البلد.

استخدام المصدر الثاني لتمويل العجز في ميزان المدفوعات لا يخلو من الآثار الضارة، خاصة إذا كانت هذه القروض غير منتجة، وفي هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئًا على الاقتصاد بدلاً من أن تكون منقذة لخروجه من مأزقه.

واستخدام البديل الثالث لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات يزيد من المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى ميزان المدفوعات، لأنه يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو في الداخل ويزيد من معدلات البطالة والتضخم ويخفض من الصادرات.

---

[1]- أنواع القروض الخارجية وأعباءها، موقع التحميل : https://www.almrsal.com/post/554881، تاريخ التحميل: 2019/02/11، على الساعة 10:41.

[2] - وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 01، 2002، ص:9.

حيث الحل الأقل ضررًا في مثل هذه الظروف يكون في تشجيع الدولة للاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات ولتخفيض معدلات التضخم والاستيرادات والمحافظة على الاحتياطيات الدولية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي إلا في الضرورات.

وكذلك هناك وسائل أخرى لتمويل العجز في ميزان المدفوعات مثل المنح، الإعانات أو إعادة الجدولة، إسقاط المديونية[1].

الفرع الثاني: مخاطر العجز في ميزان المدفوعات: يمكن ذكر أهم المخاطر التي يحدثها العجز في الميزان التجاري في العناصر التالية[2]:

1- إحداث قصور الطاقات الإنتاجية.

2- العجز عن توفير الاحتياجات المختلفة.

3- زيادة الاستيراد من الخارج.

4- استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية.

5-زيادة الاستدانة وتراكم الديون.

6- وقوع ضعف في قطاع الصناعة.

7- إضعاف أداء السياسة النقدية والمالية

المطلب الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات

أخذت المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارًا متوافقًا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافقًا مع النظرية الكلاسيكية، وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكر الكينزي وكان لابد للمنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو، كما تفاعلت هذه المناهج مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواء كانت أسعار الصرف ثابتة أم الأكثر مرونة ومن ثم العائمة وكلها كانت تسعى لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن

[1] – عبد العظيم أحمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، ط3، الاردن، 2000، ص: 77.

[2] – مريم عيسى مهنى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980- 2010م، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، 2016، ص: 79.

والاستقرار في سعر الصرف ويمكن أن نتابع هذا من خلال العرض النظري لأبرز مناهج تصحيح العجز في ميزان المدفوعات كما يلي[1]:

الفرع الأول: معالجة العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج المرونات (المنهج التقليدي):

إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب، هذا ما أدى إلى ظهور بعض المناهج الجديدة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومدخل المرونات من بين هذه المناهج، حيث يرجع الفضل في بلورة هذا المنهج إلى "Robinson" سنة 1938 وذلك لاستجابة الحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف المرنة[2].

يعتبر منهج المرونات المرتكز الأساسي الذي عليه تعتمد سياسة التعديل الهيكلي التي يتم النصح بها من طرف الخبراء الاقتصاديين بالنسبة للدولة النامية وخاصة الدول التي هي في طريق التحول الاقتصادي من الاقتصاد الممركز أو المخطط إلى الاقتصاد المبني على أساس المنافسة، حيث غالبا ما يتم النصح بتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية الأخرى بغية تقليص الواردات وزيادة الصادرات كما يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها[3]:

– نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنز هي :$B=0$.

– وجود مرونة لانهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.

– استقرار سوق الصرف الأجنبي.

– وجود حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل.

– عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

---

[1] – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص:69.

[2] – كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي – بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000- 2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس – المدية، المجلد 4، العدد 6، جوان 2016، ص: 57.

[3] – محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 3، العدد 4، ص239.

إن شرط مارشال– ليرنر هو شرط كافي لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات. ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير وهذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

يتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات في حالة العجز من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري[1].

يركز منهج المرونات على تصحيح العجز في الميزان التجاري مهملاً البنود الأخرى في ميزان المدفوعات وهذا يرجع إلى البيئة الفكرية التي كانت تحيط بمنظري هذا المنتج في ذلك الوقت، وأن تخفيض قيمة العملة بغية تحسين الميزان التجاري هو إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لتصحيح عجز طارئ في الميزان التجاري لغرض تنشيط الصادرات وهذا قد يصلح في البلدان الصناعية المتقدمة ذات القدرات الإنتاجية العالية والتي تستخدم سياسة التخفيض أحيانًا كأسلوب في الحروب التجارية، وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تقيم أسعار صادراتها التي هي في معظمها من المواد الأولية دوليا. ويعد إجراء تخفيض قيمة العملة بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري أمرًا غير مجد لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة بالأسواق العالمية حتى لو انخفضت أسعارها. من جهة ثانية فإن المرونات السعرية للطلب على المستوردات في معظم البلدان النامية غالبًا ما تكون ضعيفة وبالتالي فإن إحلال بدائل الواردات يكون محدودًا في الأجل القصير، وعلى هذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بدلاً من انخفاض كميتها فيؤدي ذلك إلى آثار عكسية على ميزان المدفوعات. أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات في البلدان النامية هي ضعيفة نسبيًا ويترتب على هذا أن تخفيض قيمة العملة لن يزيد من قيمة الصادرات بشكل ملحوظ[2].

[1] – سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 142

[2] – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83، 84.

الفرع الثاني: تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب:

لقد قام البروفيسور "الكسندر" نموذجا جديدًا لتحليل أثر التخفيض المبني على النموذج الكنزي بعد توسعه ليشمل الصادرات والواردات، فقد انصب اهتمام الكلاسيك على الآثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازن الخارجي وأهملوا دور الدخل الوطني لافتراض ثبات مستويات الدخل، الإنتاج والتوظيف، وهذا النموذج أوسع إذ يمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد وتحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري، ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض إلى آثار على الحساب الجاري ننطلق من معادلة الدخل الوطني فإذا كان[1]:

$$Y= C+I+G+(X-M)$$

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك الكلي

I : الإستثمار العام

G: الانفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات.

ومنه تصبح المعادلة: $Y=N+A$

N : الفرق بين الصادرات والواردات.

A : ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي في نفقاته وهو ما نطلق عليه الاستيعاب، حيث عرف البروفيسور الكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الانفاق الحكومي G والاستهلاك C والاستثمار I) من خلال معادلة الدخل الوطني في التحليل الكينزي الاقتصاد متفتح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية[2] : الدخل الوطني= الاستيعاب+ الصادرات-الواردات

وطبقًا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات X-M سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية، أي الصادرات- الواردات=الدخل الوطني – الاستيعاب.

[1] – فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، بدون سنة، ص ص: 159، 160.

[2] – محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، على الموقع: hadjkonane@gmail.com، 2003، ص: 119.

وإذا تناولنا حالة العجز التي هي محط اهتمام منهج الاستيعاب نلاحظ أنها تتولد في تجاوز الإنفاق الكلي لمستوى الدخل الكلي وعليه لتصحيح العجز في الحساب الجاري هنالك طريقتان[1]:

- إتباع سياسة تهدف إلى زيادة الناتج.
- إتباع سياسة تهدف إلى تخفيض الإنفاق.

ان اختيار واحدة من هاتين السياستين يعتمد على الأثر الأولي للسياسة المتبعة، إذ أن ثمة ترابطًا وتداخلاً قويًا بين الدخل والإنفاق وأن أي تغيير يحدث في أحدهما يكون معتمدًا على التغيير الذي يحدث في الآخر يتغير بتغييره، فالزيادة في الدخل تحدث زيادة في الإنفاق الكلي تعتمد في حجمها ومقدارها على مقدار الميل الحدي للاستيعاب (الانفاق) وبهذا يكون الأثر النهائي للتخفيض معادلاً للفرق بين الزيادة في الدخل والزيادة المقابلة في حجم الاستيعاب، أن هذه العلاقة تفرضها النظرية الاقتصادية التي تؤكد على ارتباط الناتج بالطلب عليه ولهذا فإن أي تغيير يحدث في الناتج يكون قد نجم أصلاً عن تغيير الطلب عليه، وأن سياسة زيادة الناتج المحلي تتأثر بالتغيير الذي يطرأ على زيادة الإنفاق (الأجنبي أو المحلي) على ذلك الناتج، كما أن تحديد مستوى الإنفاق أو تخفيضه يؤثر بدوره على تحويل إنفاق المقيمين والأجانب نحو الناتج المحلي بدلاً من الناتج الأجنبي، ومن خلال هذه العلاقة توصل (جونسون) إلى أثر التخفيض على عناصر الاستيعاب مقسمًا هذا الأثر إلى فئتين، الأولى التي تتأثر بها متغيرات الاستيعاب الخاصة بالاستهلاك والاستثمار بالتغيير الحاصل في الدخل الناجم بسبب التخفيض، والثانية والتي فيها يتأثر الاستيعاب بعوامل مستقلة عن التغيير في الدخل.

ويعتمد الأثر النهائي للتخفيض على المقدار النسبي لكل من الميل الحدي للاستيعاب ومقدار التغيير في الدخل والأثر المباشر للتخفيض على عناصر الاستيعاب (C+I+G)، فعندما يكون الميل الحدي للاستيعاب أصغر من واحد، فإن الزيادة في الناتج تحسن الحساب الجاري، وعلى هذا الأساس فإن السياسة التي تهدف إلى خفض الإنفاق لا ينجم عنها تخفيض الإنفاق فحسب، بل تعمل أيضًا على تحويل الإنفاق نحو الناتج المحلي لأن تخفيض الإنفاق يرافقه انخفاض بالدخل يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في مواجهة السلع المستوردة، فإذن لسياسة تخفيض الإنفاق آثار مرغوبة ليس فقط لتقليل عامل الاستيعاب ولكن لقدرتها أيضًا على تحويل الإنفاق نحو السلع المحلية، والمهمة الأساسية أمام واضعي السياسة الاقتصادية هي معرفة الوسائل والأدوات التي تكفل تحقيق سياسة خفض الإنفاق.

[1] – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96، 97.

الفرع الثالث: تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور المنهج النقدي:

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي (والذي يتكون من مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال) ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطيات الرسمية والذهب النقدي، وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود، كما أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق السياسة النقدية[1].

تطور المنهج النقدي على يد عدد من الاقتصاديين أمثال (روبرت ماندل) و(هاري جونسون) مسبوقًا بدراسات قام بها (جون بولاك) الذي قدم الصياغة الأولى للاتجاه النقدي. ولم يأخذ المنهج النقدي دوره الواضح والفاعل إبان أزمة الكساد في عقد الثلاثينات من القرن العشرين لأن بزوغ الكينزية وانتشارها السريع كانت قد حجبت الضوء عن المنهج النقدي، فكانت نهضة ثانية للمنهج النقدي بدأت باهتمامات (جيمس ميد) في كتابه (ميزان المدفوعات) عام 1981، عندما بدأ المجال الاقتصادي في بداية الخمسينات يعطي مزيدًا من الحيوية للنظرية الكلاسيكية القديمة[2].

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات[3]:

1- أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة.

2- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات.

3- الناتج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.

4- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيمها خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.

5- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي: إن النقود محايدة.

6- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.

حيث صاغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل

[1] – عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

[2] – نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[3] – عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

ميزان الجاري مضافًا إليه ميزان التحويلات الرأس مالية أي[1]:

$$SB=RMIN=BC+B.....(1)$$

حيث:

SB: رصيد ميزان المدفوعات.

RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

BC: الميزان التجاري.

B: ميزان رأس المال طويل الأجل.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كما يلي:

$$RMIN=F(Md-Ms).....(2)$$

حيث:

Md: الطلب على النقود.

Ms: عرض النقود.

ويعني ذلك أن الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد، ويعبّر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية:

$$Md=KPY.....(3)$$

حيث:

K: مقلوب سرعة دوران النقد.

P: متوسط الأسعار.

Y: الدخل الحقيقي.

ووفقًا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان المحلي كما يلي:

$$Ms=MBM.....(4)$$

حيث: $BM=A+RMIN$ ومنه تصبح المعادلة (4) كما يلي:

[1] -كمال باصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 64- 65.

$$Ms=M(A+RMIN).....(5)$$

حيث:

Ms: العرض النقدي.

M: مضاعف خلق النقود.

A: الائتمان المحلي.

RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

BM: القاعدة النقدية.

ونحن نعلم بأن سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي Ms=Md ومنه:

$$MA+M(RMIN)=KPY\Rightarrow \Delta MA+\Delta M\ (RMIN)$$

$$=\Delta KPY\Rightarrow \Delta M(RMIN)$$

$$=\Delta KPY-\Delta MA.....(1)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحًا منه التغير في الائتمان المحلي، وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية.

وعلى ضوء ما سبق، ولفهم آلية عمل هذا النموذج نرى سلوك البنك المركزي من خلال سياساته المتبعة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، حيث يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية انكماشية، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح أقل من الطلب على النقود، مما يؤدي الى انخفاض الأرصدة النقدية الى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة الى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع واصول مالية الى غير المقيمين، وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي الى زيادة صادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج، وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدريجيًا[1].

[1] - مرجع سابق، ص: 65.

خلاصة الفصل:

عالجنا من خلال هذا الفصل موضوع ظاهرة عجز ميزان المدفوعات وعبر مختلف المباحث والمطالب، فقد توصلنا إلى جملة من النقاط نذكر أهمها فيما يلي:

- ميزان المدفوعات هو سجل يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليًا في تلك الدولة، والمواطنين المقيمين في دول أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة.
- هناك طريقتين لحساب ميزان المدفوعات أهمها: طريقة حساب الدخل، وطريقة الحساب الجاري.
- لميزان المدفوعات أهمية كبيرة، كما أنه يؤدي عددًا من الوظائف الاقتصادية الهامة.
- تتمثل المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي، معدل التغطية، معدل التبعية، معدل القدرة على التصدير، معدل القدرة على سداد الواردات، بالإضافة الى العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام.
- من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة، وسعر الصرف بالإضافة الى التضخم.
- يقسم ميزان المدفوعات الى حسابين رئيسيين هما الحساب الجاري، وحساب رأس المال بالإضافة الى بند السهو والخطأ.
- التسجيل في ميزان المدفوعات يخضع دائمًا لنظام القيد المزدوج، أي أن يكون الجانب الدائن مساويًا للجانب المدين، وفي ظل هذا فإن ميزان المدفوعات يبقى متوازنًا محاسبيًا دائمًا، أما التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق.
- يكون الاختلال في ميزان المدفوعات في صورتين إما عجز أو فائض، وهذا ناتج عن التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، أو أسباب هيكلته، أو أسباب دورية، أو الظروف الطارئة.
- تعتبر ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات، أحد المؤشرات السلبية التي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ولها مخاطر كثيرة، ويقصد بهذه الظاهرة زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، أي يعني زيادة مديونيتها لدول العالم الخارجي.
- يمكن تمويل العجز في ميزان المدفوعات باستخدام الأرصدة النقدية والذهب التي تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد، أو بالاقتراض من الخارج، كما أن هناك ثلاث مناهج لتصحيح هذا العجز تتمثل في منهج المرونات، منهج الإستيعاب، والمنهج النقدي

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

تمهيـد:

يعد النمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير، ونظرًا لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول فإن تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دومًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، وعلى ضوء هذا العرض، نحاول من خلال هذا الفصل تناول ما يلي:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة له.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: معوقات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة له

يعتبر النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة له والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من الموضوعات المهمة التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، وفي هذا المبحث سنتطرق الى بعض المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بالإضافة الى التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي وفي هذا المطلب سنتطرق الى مفاهيم خاصة بالنمو.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه: يمكن تعريف النمو الاقتصادي وأهم تصنيفاته فيما يلي:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: وردت عدّة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها:

1- **يعرف النمو الاقتصادي على أنه:** "حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1].

1- يعرّف "فيليب بيرو" النمو الاقتصادي على أنه:"الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي. أما " كوسوف" فيعرفه على أنه " التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".في حين يعرفه "بونيه" على أنه "عملية توسعية اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة"2.

2- يعرف الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي كما يلي:

- يمكن أن يعرف النمو الاقتصادي للدول على أساس أنه هو القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة على الإنتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي والمؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها[3].

---

[1]- هيثم عبد القادر الجنابي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991- 2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 46، 2015، ص: 139.

[2]- عادل بولجنيب، مداخلة بعنوان : تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص : 2.

[3]- Simon Kuznets, Modern Economic Growth, Findings and Reflections, The American Economic Review, vol63, N 3, jun 1973, p247

-"الارتفاع في نصيب الفرد او في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبًا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فان التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج[1].

3- ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد. ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقًا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي، عامة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

كما يعني كذلك[3]:

أ- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ب- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم).

ج- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: ويمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى[4]:

1- النمو التلقائي (الطبيعي): هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعيدًا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته.

---

[1]- Daron Acemoglu, Introduction to modern économic growth, Princeton university Press Princeton and Oxford, usa, 2009, p693.

[2]- محمد بن عزة، مداخلة بعنوان: آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص:05.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، بدون دار النشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 54، 55.

[4]- خليل أحمد النمروطي وآخرون، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996- 2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 2، 2016، ص: 52.

2- النمو العابر: وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها. وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية (ارتفاع أسعار البترول)[1].

3- النمو المخطط: فهو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع. ولذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطًا وثيقًا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، كذلك مرونة السياسات المتبعة. والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي ولكنه يتم بمعدلات أسرع من النمو الطبيعي وذلك على عكس النمو العابر الذي يعد نموًا تابعًا ولا يملك الحركة الذاتية. والنمو المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية مثل روسيا والصين خلال المرحلة الأخيرة من مراحل تطورهما[2].

الفرع الثاني: أهمية وخصائص النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول، إضافة الى الخصائص التي يتمتع بها وسنوجزها كما يلي:

أولا: أهمية النمو الاقتصادي: تكمن أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي[3]:

1- زيادة قيمة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد؛

2- توفير كافة الاحتياجات الأساسية، وخصوصًا المواد الغذائية بأسعار معقولة، وتتناسب مع القدرة الاقتصادية لكافة الناس؛

3- المساعدة في تخفيض نسبة البطالة؛

4- الحرص على تحسين المستويات الصحيّة، والتعليمية، والاجتماعية لأفراد المجتمع؛

5- التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية؛

6- دعم، ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه؛

7- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة؛

---

[1]- جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص: 21.

[2]- هشام محمود الاقداحى، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شهاب الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص: 44- 45.

[3]- عبد العزيز نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970- 2013)، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ص: 227.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي: يُمكن حصر خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي[1]:

1- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.

2- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيًا ولذلك لا يحتاج الى تدخل من جانب الدولة.

3- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.

4- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو ان دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.

5-يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بصورة أكثر يسرًا وسهولة.

6- النمو الاقتصادي يؤدي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

7- يلعب النمو الاقتصادي دورًا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

8- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يُعادل نحو ثلث سكان العالم[2].

الفرع الثالث: مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي: هناك العديد من المقاييس التي يقاس بها النمو الاقتصادي، منها ما هو نقدي ومنها ما هو عيني، فالمقياس الأول هو المعدلات النقدية والمتمثلة في معدلات النمو بالأسعار الجارية والثابتة والأسعار الدولية، أما المقياس الثاني فيتمثل في المعدلات العينية وتتمثل في نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية بالإضافة الى مقاييس أخرى عديدة، كما أن النمو الاقتصادي يتأثر بعوامل عديدة منها العمل، رأس المال بنوعيه، والتقدم التقني.

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي: يمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي[3]:

1- المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضًا بالعملات النقدية. ورغم العديد من التحفظات على

[1]- عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص:16، 17.

[2]- محمد خليل بوحلايس، قياس أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة: 1990- 2013، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2015، ص ص: 174- 175.

[3]- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا، ط1، القاهرة، مصر، 2018، ص:195.

ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليًا.

إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي ترى على هذه التقديرات تبعًا لتجنب الملاحظات السابقة، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي[1]:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويًا، وبذلك يُمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادًا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ومع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادًا إلى الأرقام القياسية، حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة)، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العُملات المحلية نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يُعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي سيد العملات الدولية، ثم تُحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها. ويستخدم هذا الأسلوب غالبًا في الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية.

2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي.

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص: 118- 119.

ونظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...الخ.

3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقومًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس.

ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط (بطريقة تعسفية) بين قوة الاقتصاد في حدّ ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية. ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنًا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

4- معادلة سينجر " Singer": حيث في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية[1]:

$$D=SP-R$$

حيث أن: D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S: معدل الادخار الصافي، P: إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، R: معدل نمو السكان.

حيث قام سينجر بافتراض أن (S=6% من الدخل الوطني) و(P=0.2%) و(R=1.25%).

فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=-0.5%)، النتيجة السالبة توضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده فهي غير كذلك في الوقت الحالي، لكون زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان كانت أكبر مما تم وضعه، مما حقق لها معدلات نمو موجبة.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي: يمكن حصر محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- العمل: هو عبارة عن مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل.

[1]- مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، ص: 25.

2- رأس المال المادي: ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة Stock، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من منشآت ومباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة. وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى فان عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي" Capital accumulation هي عملية تراكمية، وبالتالي أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارًا للتفرقة بين الدول المتقدمة والغنية والدول النامية الفقيرة. كما أن التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي أو الاستثمار المتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي يأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار سيؤدي إلى التوسع الأفقي، وزيادة حجم رأس المال الثابت المنتج من جهة، والى التوسع العمودي المتمثل في تحديث رأس المال الثابت، واستخدام تكنولوجيا ومعدات أكثر تطورًا، وبالتالي فإن مجمل تلك التغيرات ستؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والإنتاج وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي[1].

3- رأس المال البشري: إن الزيادة في عدد السكان من شأنه أن يرفع من الطاقة الإنتاجية الكلية، ويحسّن الإنتاجية الفردية للعامل خصوصاً مع التكوين والتدريب وتنمية معارف وخبرات كل عامل، خصوصًا في الآونة الأخيرة مع تنامي اقتصاد المعرفة[2].

يعتبر تكوين رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري. وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع زيادة رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي[3].

[1]- جمال الدين يرقوق، مصطفى كافي، الاقتصاد الدولي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص ص:242-243.

[2]- Eric Bosserelle, les nouvelles approches de la croissance et du cycle, sur le site:https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4812976v/f15.item.texteImage, le 14/01/2020, à 09 :33

[3]- جمال الدين يرقوق، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

4- التقدم التقني: يعتبر هذا العامل أيضًا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتمًا إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

ملاحظة: إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وانما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا انها ليست مسبباتها النهائية وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورًا مهمًا في تحديد سرعة النمو الاقتصادي، فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع، ومن هنا يتبيّن لنا ان معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي، وانما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقًا عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي[1].

الفرع الرابع: فوائد ومظاهر النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة، وفي هذا الفرع سنتناول فوائد ومظاهر النمو الاقتصادي.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي: يمكن حصر فوائد النمو الاقتصادي فيما يلي[2]:

1- زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات.

2- زيادة رفاهية الأفراد؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

3- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

4- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الامن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.

5- التخفيف من حدة البطالة.

---

[1]- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص: 14.

[2] - محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص : 21.

ثانيًا: مظاهر النمو الاقتصادي: من أهم مظاهر النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

1- ارتفاع مضطرد في الدخل الفردي والقومي.

2- نشاط تجاري واسع على كافة المستويات المحلية والخارجية.

3- تطور إيجابي أو تحسن مستمر في كافة القطاعات الاقتصادية وخصوصًا الزراعة والصناعة وخدمات البنية التحتية.

4- توفر السلع والخدمات بمختلف أنواعها وكمياتها الملائمة.

5- النمو المتوازن والمستقر بحيث تقل معدلات البطالة أو التضخم أو تكون تحت السيطرة كلما أمكن ذلك.

6- توجيه العلم والتكنولوجيا والأبحاث لخدمة الحركة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية والاستثمار الأمثل للمصادر والموارد الطبيعية والإنسانية وغيرها من عناصر الإنتاج.

7- الرفاه المادي العام للفرد والمجتمع.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من مفهوم النمو ويختلف عنه لذلك تطرقنا في هذا المطلب إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وأهدافها ومقوماتها وفي الأخير تطرقنا الى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية كما يلي:

- يعرف "جيرالد ماير" التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن"وتعرف كذلك على أنها:" العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية"[2].

[1]- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية الأسس - النظريات-التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص: 35.

[2]- فطيمة سايح، مداخلة بعنوان: دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجًا، الملتقى الدولي العلمي الأول حول: تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة لونيسي علي البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 28/27 نوفمبر 2018، ص: 3-4.

– يقصد بالتنمية الاقتصادية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل وتركيبة النشاط الاقتصادي[1].

– التنمية تعني تحقق النمو والذي يعني بدوره تحقيق الحاجيات الأساسية للإنسان (تغذية، صحة، تربية)، وأي نقص في هذه الحاجيات (فقر، بطالة ...) تعني إحداث خلل في تحقيق النمو[2].

ومن أهم العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية ما يلي[3]:

1- ضرورة إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بما يضمن رفع الطاقة الإنتاجية ورقي الكفاءة الإنتاجية. مع مراعاة (التدرج) في التغيير طالما أن التنمية الاقتصادية عملية (طويلة الاجل وليست عملية مؤقتة أو عارضة).

2- إن محور الاهتمام في عملية التنمية ينصب على إحداث زيادة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل- وليس الدخل النقدي- بهدف إعادة توزيع الدخول بطريقة تضمن تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الطبقة الفقيرة.

3- حصر إمكانيات الاقتصاد القومي وتحديد أهداف وأولويات عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: أهداف التنمية الاقتصادية: تسعى كل دولة إلى الرفع من مستوى معيشة سكانها، وأن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر هذه الأهداف الأساسية في الآتي[4]:

1- زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية على الاطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة الى زيادة نمو عدد السكان غير متماثلة مع النمو الاقتصادي.

---

[1]- Wayne Nafziger, Economic Development, Fourth Edition, Cambridge university Press, USA, 2006, p15.

[2] -Jacques Brasseul,Introduction à l'économie du développement, 3 e édition, Paris, 2008, p 22.

[3]- هشام محمود الاقداحى، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[4]- الطاهر بعلة، المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص ص: 296، 297.

2- التوزيع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من اجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة ومن اهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها.

3- تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات: ولا شك بأن هذا الهدف الاستراتيجي يعد من أهم المطالب لكي تتحول تبعية هذه الامة للعالم غير الإسلامي في الأمور الجوهرية إلى حالة الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوة والسلطان، ونعتقد بان تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات.

ثالثًا: مقومات التنمية الاقتصادية: تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في[1]:

1- تراكم رأس المال: يؤكّد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار.

2- الموارد البشرية: يلعب المورد البشري دورًا أساسيًا في عملية التنمية، حيث أن الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الانسان، والذي يتحقق بفضل الانسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية.

3- الموارد الطبيعية: أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورًا حاسمًا في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كالآلات والمعدات، أو قد تكون متضمنة في البشر.

رابعًا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: يحدث الخلط كثير بين مفهوم النمو الاقتصادي ECONOMIC GROWTH ومفهوم التنمية الاقتصادية ECONOMICDEVELOPMENT وقد وصل هذا الخلط إلى درجة التي جعلت مؤسسة عالمية كالأمم المتحدد تتحدث عن التنمية الاقتصادية وهي في واقع الامر تعني النمو الاقتصادي، هذا ما حدث في الستينات في تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج

[1]- محمد لمين علون، حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2016، ص: 137.

القومي الإجمالي تقدر بنحو 6%سنويًا. لكل هذا وجب التمييز الواضح بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث تكمن أهمية النمو الاقتصادي كشرط ضروري لكسر قيود التخلف والانطلاق من مدارج التطور الاقتصادي، كما يكتسب النمو الاقتصادي أهمية من كونه الخيار التي لابد منه لتحسين الوضع المعاشي للسكان، كما أن هذا النمو يمثل شرطا ضروريا وإن لم يكن كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تغيرات بنيوية أو هيكلية شاملة، مثلما يعتبر شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية البشرية بما تعنيه من إشباع حاجات هذا الجيل من دون تجاوز على حقوق الأجيال القادمة[1].

تميّز النظرية الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث أن النمو يرتبط بزيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، بينما التنمية الاقتصادية تعني التغيير الهيكلي في كل المكونات الاقتصادية والاجتماعية للسكان[2].

النمو لا يحقق بالضرورة التنمية: فقد يتحقق النمو في اقتصاد دولة ما، بحيث لا يؤدي بالضرورة الى تحقيق التنمية[3].وسنوجز هذه الاختلافات فيما يلي:

الجدول (2– 1): يبين مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما.	مفهوم كمي ونوعي تهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص:17.

– سيد علي صغيري، الخوصصة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة لبعض الدول العربية للفترة (1995– 2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2018/2017، ص: 107.

[1]– النمو الاقتصادي، متاح على الموقع:.https://www.mobt3ath.com/book، تاريخ التحميل: 2019/02/12، على الساعة: 15:04.

[2] - Fayçal Mokhtari, croissance endogène dans une économie en développement et en transition essai de modélisation cas de l'Algérie, thèse de doctorat en sciences économiques, université Abou bekr Belkaid de Tlemcen, Année Universitaire 2008/2009, p 7.

[3]- La croissance est-elle toujours bénéfique ? Disponible sur le site : https://www.toileses.org/terminale/2006_tes2_bac%20blanc%201%20marie.pdf, le : 15/01/2020, à 10 :18.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة

إن استنزاف المصادر الطبيعية والاستغلال الجائر لمصادر الأرض أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية النظر إلى المستقبل وكيف ستلبي الأرض احتياجات ساكنيها المتزايدة بتزايد تعداد سكانها المتسارع، وفي هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها بالإضافة الى شروط تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم، حيث تمّ تعريفها من خلال نواحي مختلفة، وسنتناول في هذا الفرع تعريف التنمية المستدامة وخصائصها، بالإضافة الى أسس التنمية المستدامة

أولا: تعريف التنمية المستدامة: جاءت أول قمة دولية للتنمية المستدامة والتي انعقدت بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية في يونيو من العام 1992م، وفي القمة تم تبني 27 قرار كان على رأسها أن الإنسان هو محور التنمية[1]، وقد تم استحداث تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة نورد بعضها كما يلي:

1- التعريف المادي للتنمية المستدامة: هو ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل البيئة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية[2].

2- التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: فهي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية[3].

3- التعريف الاجتماعي والإنساني: التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[4].

---

[1]- عزالدين آدم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، متاح على الموقع:https://download-library-pdf-ebooks.com، تاريخ التحميل: 2019/02/23، على الساعة: 11:12، ص: 5.

[2]- أحمد جلال، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، ط1، بدون بلد النشر، 2017، ص:233.

[3]- مرجع سابق، ص: 233.

[4]- عزالدين آدم النور، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

4- التعريف البيئي: التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء.

5- التعريف التقني: التنمية المستدامة هي التنمية تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. وبعبارة أخرى عندما يقرر الناس أو المجتمع في كيفية استخدام موارد الأرض مثل الغابات والماء والمعادن والمجوهرات والحياة البرية يجب اللايفكروا فقط في الكميات والمقادير التي يستخدمونها وطرق عمليات استخلاص الموارد أو من له الحق في الاستنفاع، بل يجب أن يأخذوا في الحسبان المخزون الذي يمكن أن يكون باقيًا للأجيال القادمة والتأثيرات المناخية والبيئية التي تخلفها عمليات استخدام الموارد[1].

6- **تعريف Sophie Treglaiللتنمية المستدامة**: يضيف تعريف Sophie Treglai بعدًا آخر للتنمية المستدامة، وهو البعد السياسي من خلال إقامة نظام ديمقراطي، فهو بذلك يؤكد أن التنمية المستدامة: تهدف الى احترام البيئة، تحقيق الكفاءة الاقتصادية وإقامة نظام ديمقراطي عادل اجتماعيًا[2].

7- **– تعريف التنمية المستدامة (تقرير الأمم المتحدة)**: سنة 1987 صدر تقرير الأمم المتحدة يتحدث عن التنمية المستدامة التي تهتم بالبعد البيئي ومصلحة الأجيال القادمة والتي تعني: تخفيض معدل الفقر في المجتمع الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة[3].

8-كما تعرف التنمية المستدامة أيضًا: هي طريقة للتنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات الأجيال المقبلة وتلبي لاحتياجاتهم، من هذا التعريف يظهر لنا مفهومين، فالمفهوم الأول والذي يخص تحقيق الاحتياجات وخاصة الأساسية، والثاني والذي يخص حماية البيئة[4].

ثانيًا: خصائص التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة خصائص عدّة، ومن هذه الخصائص ما يلي[5]:

1- ذات مدى طويل، إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، بالإضافة إلى البعد النوعي الكمي.

---

[1]- مرجع سابق، ص: 5.

[2]- Brahim Lakhlef, La Bonne gouvemance croissance et développement, Dar el khaldounia, Alger, 2006, p26.

[3] -Jacques Brasseul, op-cit, p 130- 131.

[4]- Henri Leridon, De la croissance zéro au développement durable, Dupli Print à Domont (95), France, juin 2011, p55.

[5]- قصي قاسم جايد الركابي، أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 24، العدد 100، 2018، ص: 114.

2- تلبي الاحتياجات الأساسية للفرد وتضعها في المقام الأول.

3- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها دينيًا وثقافيًا وحضاريًا.

4- الترشيد في استعمال الموارد الطبيعية، إذ تسعى التنمية المستدامة إلى الترشيد والاستعمال الأفضل للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بما يضمن توفير احتياجات الجيل الحالي حق الأجيال القادمة منها[1].

5- من أهم أهدافها الجانب البشري وتنميته وخاصة الاهتمام بالفقراء.

6- تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بيئي من خلال المحافظة على البيئة وضمان سلامة الحياة الطبيعية مع مراعاة الاستعمال الرشيد للثروات الطبيعية[2].

7- تقوم على أساس التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم وتنسيق العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ثالثا: أسس التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسين هما (الحق في حماية البيئة، الحق في التنمية) وكلاهما من الحقوق الأساسية للإنسان، وأهم هذه الأسس[3]:

1- الإنسان: هو حامل الأمانة من خالقه، وهو المسؤول الأول.

2- الطبيعة: وما تحويه من موارد سخرها الله تعالى لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام المتواصل لها.

3- التكنولوجيا: وما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية وتوظيفها في استثمار موارد البيئة وإيجاد حلول لمشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها.

[1]- سعيد على حسين الثلاب وآخرون، فاعلية دمج ابعاد التنمية المستدامة مع محتوى مادة الكيمياء في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط والوعي البيئي لديهم، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 37، جامعة بابل، 2018، ص:496.

[2]- مرجع سابق، ص:496.

[3]- قصي قاسم جايد الركابي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة وشروط تحقيقها: يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي، ولقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة الى التنمية المستدامة، وبالتالي سنتناول في هذا الفرع الى أهمية التنمية المستدامة وشروط تحقيقها.

أولا: أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها[1]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيًا نفسيًا وروحيًا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- احترام البيئة الطبيعية: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

3- تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

4- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** يجب أن توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية الحياة مع العمل على إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا[2].

4- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وفق نمط يلائم إمكانياته ويسمح

[1]- أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول–، جامعة البليدة 2، 24/23 أفريل 2018، ص:4- 5.

[2]- عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص ص:132، 133.

بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

5- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

ثانيا: شروط تحقيق التنمية المستدامة: هناك العديد من المحاولات لوضع مؤشرات لقياس شروط تحقيق التنمية المستدامة، وبشكل عام فإن التنمية المستدامة تقوم على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسة، أما الشروط الواجب توافرها في التنمية المستدامة فيمكن إجمالها في العناصر التالية[1]:

1- رفع مستوى الإنجاز الاقتصادي أي تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الناتج الوطني داخل نموذج قطاعي متوازن تحتل فيه الزراعة والصناعة التحويلية وضعًا متميزًا، ويتزامن مع اكتساب فوائد المعرفة والتقدم التقني والعلمي وثروة المعلوماتية والاتصالات.

2- توفير السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان الأساسية حيث ينبغي فهم هذه الحاجات ضمن إطار ديناميكي تتحسن فيه نوعية المنتجات ويتّسع مدى شموليتها.

3- توفير فرص أكثر للعمالة وتقليص حجم البطالة المقنعة أو الظاهرة، وتوظيف القطاع الأعظم من الموارد البشرية، ولهذا الأمر أهمية اجتماعية وإنسانية، والسبب في ذلك يعود إلى القوة الشرائية التي تستطيع العمالة وضعها بين أيدي السكان.

4- تصحيح نموذج توزيع الدخل عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور الذي يتمتّع به غالبية السكان، وتوسيع قاعدة ملكية الأصول الإنتاجية، وإعادة توزيع أعباء التنمية والخدمات والمؤسسات الحكومية وفق طريقة تؤدي إلى زيادة المساهمتين المطلقة والنسبية لأولئك الذين يتمتعون بإمكانيات مالية كبيرة، ومن ثم إلى اضطلاعهم بقسط أكبر من هذه الأعباء.

5- تقليص فجوة التنمية بين الدول العربية الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الوطني في الدول الأقل نموًا.

[1]- فوزية حجاب الحربي، دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة، ورقة عمل، 2016، ص:13- 14.

6- تطوير قدرة المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى مستوى تستطيع عنده تزويد الاقتصاد بالأفكار والمعرفة والمهارات والمواقف والمؤسسات الضرورية لعمل فعال داخل الاقتصاد وتواصل تحسين منجزات الاقتصاد الوطني.

7- تحقيق درجة عالية من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بصياغة استراتيجيات وسياسات التنمية واستعمال الموارد.

8- تحقيق أوسع لقاعدة الاعتماد الجماعي على الذات في عملية التنمية، ليس بمعنى الاكتفاء الذاتي الانعزالي، بل عن طريق اكتساب البلدان العربية قدرة إنتاجية أكبر ونجاحها في توظيف موارده البشرية والطبيعية، وفي تحسين نوعية هذه الموارد، حتى يستفيد منها الإنسان في تحقيق تنمية حقيقية.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي نظريات ومحاولات عديدة لتفسيره والبحث في العوامل التي تقف خلفه وهي جميعًا بدأت مع بدايات علم الاقتصاد الحديث مع بزوغ القرن الثامن عشر واستمر الجدل قائمًا إلى هذا اليوم، وسنتناول في هذا المبحث نظريات للنمو الاقتصادي وتتمثل في نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، نظرية النمو الكينزية والجديدة (الداخلية)، ونظرية شومبيتر، بالإضافة الى نظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

سنتطرق في هذا المطلب الى نظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيثتتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو، بالإضافة وروبرت مالتوس، اما الفكر النيوكلاسيكي ظهر في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها: سولو سوان، وجوهان ميد.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية: سنتناول في هذا الفرع ما يلي:

أولا: محتوى النظرية: تتلخص هذه النظرية في كون النمو الاقتصادي سباقًا بين تزايد عدد السكان والأساليب الفنية للإنتاج، حيث يتغلب في البداية تطور الأساليب الفنية للإنتاج لفترة محدودة، ويبقى الأثر النهائي لزيادة السكان، وهكذا ينتهي النمو إلى الركود. توضح هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو نمو طبيعي، يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعوق النمو، ومع هذا فان النظرية الكلاسيكية تعترف بالأزمات المتوقعة التي ينبغي مواجهتها، نتيجة لندرة الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي، مما يؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي[1].

ثانيا: فرضيات النظرية الكلاسيكية: وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها[2]:

1- سياسة الحرية الاقتصادية: نادى الاقتصاديون الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والابتعاد عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاعتماد على آلية السوق كأداة مهمتها تخصيص الموارد وتحديد مستويات الأسعار[3].

---

[1]- سعيدة نيس، التربية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 11، 2011، ص ص: 235- 236.

[2]- جلال خشيب، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، على الموقع: www.alukah.net، ص: 11-12.

[3]- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الادرية، ط1، القاهرة، مصر، 2015، ص: 27.

2- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم: اعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي، لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليين وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار، عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر[1].

3- **الربح هو الحافز على الاستثمار:** كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

4- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدّة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

5- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظر للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

ثالثًا: مفكري المدرسة الكلاسيكية: سنتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية[2]، لتناول كل منهم فيما يلي:

1- آدم سميث: يعتبر آدم سميث أبا علم الاقتصاد الحديث بمؤلفه ثورة الأمم 1776، وتعتبر مساهمة سميث في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد[3]، حيث يرى آدم سميث أن عملية النمو هي عملية داخلية، مؤكدًا على أثر تراكم رأس المال على إنتاجية العمل، ويرى كذلك أنه على كل دولة من الدول أن تتوفر على ظرفين مختلفين في العمل، الأول يتمثل في الخبرة والمهارة، بالإضافة الى عمل تتميز به

[1]- مرجع سابق، ص: 27.

[2]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص: 56.

[3]- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، بحث مقدم إلى هيئة تخطيط الدولة عام 2004، ص: 5.

عن باقي الدول، والثاني من خلال توفرها على نسبة كبيرة من العمال يعملون في ظروف جيدة[1]، أي يرى ادم سميث كذلك في نظريته أن الانسان هو أساس الثروة والتنمية وترتكز نظريته حول زيادة الإنتاج التي تعتمد على تقسيم العمل الذي يعتبر العامل الأساسي للنمو والإنتاجية، كما يعتبر أيضًا العامل الثاني لتحقيق رفاهية المجتمع هو بالدرجة الأولى رفاهية الفرد، ويدعو الى تحقيق المصلحة الشخصية للفرد التي تؤدي بالضرورة الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع[2].

كما أن الحرية والتنافس تمثل الأجور الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وحدد سميث أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وهي التخصص والتراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية من خلال الابداع التكنولوجي[3]، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر، وبالتالي زيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة[4]، وتعتبر مقاربة سميث حول النمو الاقتصادي مقاربة تفاؤلية بما تعطيه من تطلعات نحو الزيادة الدائمة والمستمرة في نمو الإنتاج وتحسين للإنتاجية على المدى الطويل[5].

2- ديفيد ريكاردو: يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية. ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[6].

كما قام "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادا إلى "سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل

[1]- Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth : a classical Perspective, Northampton, Edward Elgar, cheltenham, u.k, 2003, p3.

[2]- Marc Montoussé, Théories économiques, edité par Bréal, Paris, 2008, p12.

[3]- نائل عبد الحافظ العوامله، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[4]- ربيع نصر، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[5]- سيد علي بوحزام، النمو المحابي للفقراء في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970- 2016، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص: 26.

[6]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة، وحسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرًا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود. يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقيم العمل[1].

3- روبرت مالتوس[2]: ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون Say الذي يقول ان العرض هو الذي يخلق الطلب، ويرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركّز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فانه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف. ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه

[1]- أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17- 18.

[2]- ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة (1990- 2010)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص: 19.

الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولان انتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد.

رابعًا: نقد النظرية الكلاسيكية للنمو: وجه البعض عددًا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي[1]:

1- الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارت الى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحًا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3- قوانين غير واقعية: أن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس في السكان، وقد قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفًا.

4- سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض الى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول الى احتكارات. وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرًا جذريًا، فليس هناك بلدًا يكون فيه السوق هو السائد، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تُعدل من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: (64 – 66).

5- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورًا نشطًا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

6- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليًا.

7- تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

8- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعد تفسيرا مقنعًا لعملية النمو الاقتصادي[1].

وخلاصة القول فان البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية "ودعه يعمل" (Laissez-Fair) فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصًا في البلدان النامية[2].

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية): سنتطرق في هذا الفرع الى محتوى النظرية والفرضيات، وأهم نماذج هذه النظرية، بالإضافة الى الانتقادات الموجهة لهذه النظرية.

أولا: محتوى النظرية: تتمثل أهم أفكار النيوكلاسيك في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وارباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه

[1]- جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار[1].

ثانيا: فرضيات النظرية النيوكلاسيكية: تتمثل فرضيات النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي[2]:

1- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الإدخار في الاقتصاد قد تلاشى.

2- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

3- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين إثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

4- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضا مشجعًا لنمو الدخل الوطني، لان التحسن في معدلات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

5- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

6- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، على عكس الكينزيين (هارود-دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

7- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.

8- افتراض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس.

9- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.

---

[1]- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990- 2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2016، ص: 262.

[2]- ميلود وعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21- 22.

ثالثًا: نماذج المدرسة النيوكلاسيكية: وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

1- نموذج سولو سوان: اقترح الاقتصادي سولو نموذجه عام 1956 قائم على أساس دالة الإنتاج في ظل فرضية ثبات الغلة في الحجم[1]:

$$Y_t=F(K_t, L_t)$$

Y_t:الناتج ، K_t :رأس المال ، L_t:العمل

حيثاشترط نموذج (هارود – دومار) لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث: نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوى بين معدل النمو المضمون G_w وبين معدل النمو الطبيعي G_n. إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال. وعلى ذلك نشر سولو بحثه (مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي) عام 1956م، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال[2].

2- نموذج ميد: قام الدكتور جوهان ميد J.E.Meade وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي[3].

أ- فرضيات النموذج: وتتمثل فرضيات هذا النموذج فيما يلي[4]:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات عوائد السلعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم انتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهلاك السنوية.
- استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.

[1] – جمال داود سلمان الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[2]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[3]– محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، ص: 11.

[4]– مرجع سابق، ص:11.

- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية مع بعضها البعض في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن انتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

✓ المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات K.

✓ الكمية المتاحة من قوة العمل L.

✓ الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N.

✓ عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T.

ب- انتقادات النموذج: على الرغم من الجديد الذي استحدثه هذا النموذج، إلا أنه تعرض لمجموعة انتقادات نجملها على النحو التالي[1]:

- إن افتراضات النموذج تتلاءم وأوضاع البلدان المتقدمة، في حين أن البلدان النامية والفقيرة تبقى فيها هذه الافتراضات موضع تساؤل، خاصة ما تعلق بسيادة قوة المنافسة التامة وسلوك أصحاب الاستثمارات.
- لم تتغير نظرة النيوكلاسيك حول رؤيتهم إلى أن رأس المال لا يمثل إلا رأسمال مادي فقط غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى للإنتاج.
- حدد النموذج أسباب النمو الاقتصادي على أنها عدد محدد من عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى الريبة وخلق الأخطاء التي ترافق المتغيرات أثناء عملية التجميع، وهو ما يجعلنا نواجه مرة أخرى مسألة الموازنة بين تبسيط النموذج والتعقيد الذي يرافق حقيقة النمو الاقتصادي.

رابعًا: نقد النظرية النيوكلاسيكية: أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي[2]:

1- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية والسياسية.

2- القول بان التنمية تتم تدريجيًا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

3- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص: 108- 109.

[2]- محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

4- افتراض حرية التجارة الخارجية امر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية ونظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

سنتطرق في هذا المطلب الى نظرية النمو الكينزية ونظرية شومبيترفي النمو الاقتصادي، حيث يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، وقد بنى نظريته في ظل ظروف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، أما شومبيتر فيعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمّن نظريته في كتابه (نظريته في التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام 1911).

الفرع الأول: نظرية النمو الكينزية: سنتاول في هذا الفرع محتوى النظرية، والفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية، بالإضافة الى الانتقادات الموجهة لها.

أولا: محتوى النظرية: بموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك[1].

ثانيا: فرضيات النظرية الكينزية: يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

2- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيًا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة.

3- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

4- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

ثالثا: نموذج هارود– دومار: يعدّ نموذج هارود- دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينات ليرتبط باسم الاقتصاديين البريطاني رودي هارود، والامريكي ايفري دومار، يركّز النموذج

[1]- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2018)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد17، العدد2، 2020، ص:4.

[2]- جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني، ويبيّن أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو[1].

1- افتراضات النموذج: وضع كل من هارود ودومار نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها فيما يلي[2]:

أ- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ب- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

ج- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

د- ثبات كل من: المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة المصرفية، ومعامل رأس المال، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

هـ- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.

و- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

رابعًا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية: يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك للأسباب التالية[3]:

1- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الناتج الحقيقي، بل الى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

2- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فان تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

---

[1]- نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970- 2009 باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص: 64.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره ص: 131.

[3]- جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56- 57.

3- سياسة الزيادة في الانفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن قد تكون لها آثار سلبية في ظل ظروف أخرى (مثل أزمة الكساد التضخمي Stagflation) فهي سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك للأسباب التالية:

أ- عدم رشادة الانفاق الحكومي.

ب- عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة.

ج- تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الأمر غير متوفر في معظم الدول النامية.

الفرع الثاني: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: لقد أعطى شومبيتر التظيم دورًا مهمًا في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي سنتطرق الى محتوى نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي والفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية، بالإضافة الى الانتقادات الموجهة اليها.

أولا: محتوى النظرية: تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي[1]، وقد أعطى شومبيتر دورًا مهمًا للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركّز على التنظيم واعتبره من أهم عناصر النمو[2].

ثانيًا: افتراضات النظرية: تتمثل فرضيات نظرية شومبيتر فيما يلي[3]:

1- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الاجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

2- يتوقف النمو على عاملين اساسين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

---

[1]- محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[2]- محمد حربي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص: 122.

[3]- جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

3- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

4- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين

5- أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

أ- بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

ب- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات).

ت- انحلال الطبقة السياسة التي كانت تحميها.

ث- العداء النشط المتحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

ثالثًا: نقد النظرية: كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، الا أن نظريته تعرضت إلى عدد من الانتقادات كان من أهمها[1]:

1- من الانتقادات الموجهة الى "شومبيتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرًا الى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف امام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي الى زوال الرأسمالية، ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي الى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير، الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي الى زواله.

2- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.

3- التقليل من عملية الادخار في عملية التنمية.

4- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته الى الائتمان المصرفي ولكن في الأمد الطويل عند عجز الجهاز المصرفي عن تقديم أموال فإنها تلجأ لمصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من سوق رأس المال.

5- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على ان الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية الا ان التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد ايضًا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

6- المبالغة في التأكيد على أهمية المنظم في عملية النمو الاقتصادي متناسيًا العوائق المتعلقة بالاستثمار والتمويل والسياسات الاقتصادية ...الخ.

[1]- عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45، 46.

المطلب الثالث: نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ونظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات:

اعتبر في نظرية النمو الجديدة أن النمو يتحقق بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري العام والخاص، ومن أهم نماذج هذه النظرية نموذج بول رومر، ونموذج بارو، وكذلك روبرت لوكاس، بالإضافة الى نموذج روبيلو، أما نظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات فبدأت فكرتها من طرف هارود، وربط النمو الاقتصادي بميزان المدفوعات حسب نظرية الكنزيين الجدد، وفي هذا المطلب سنتناول هاتين النظريتين بالتفصيل.

الفرع الأول: نظرية النمو الجديدة (الداخلية): إن الغموض الذي أحاط بنهايات النموذجالنيوكلاسيكي جعل العديد من الاقتصاديين يبحثون عن منهج أكثر قبولا لتفسير النمو، وقد نجح هؤلاء في تثبيت نموذج جديد للنمو أطلق عليه نموذج النمو الداخلي إضافة الى محاولات أخرى عديدة استطاعت بمجموعها أن تضع منهجًا جديدًا للنمو وهو النظرية الحديثة للنمو[1].

أولا: محتوى النظري: تعتمد النماذج الحديثة للنمو على مفهومين أساسيين هما:

* ادخال إمكانية المردودية المتزايدة.

* مقاربة التوازن العام.

وتعني هاتين النقطتين اعتبار أن النمو يتحقق بالاستثمار في رأس المال (المادي والبشري، العام والخاص)، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي عنصر منها، حيث يعتبر كل من رومر (1986) ولوكاس (1988) وبارو (1990) أن هذه العناصر تكمّل بعضها البعض[2].

ثانيًا: نماذج النمو الداخلي: إن نماذج النمو الداخلي تعتمد على عوامل خارجية وتتمثل في تراكم المعارف حسب ROMER (1986- 1994)، والمنشآت الفنية (البنية التحتية) أو المال المخصص لتطوير البنية التحتية حسب BARO (1989- 1992)، وكذا رأس المال البشري حسب LUCAS (1988)، كما نتطرق الى نموذج AKكونه نموذج يسمح بتعريف الميكانيزمات القاطعة لظهور النمو المحمي ذاتيًا[3].

---

[1]- علاء الدين جعفر محمد علي، النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم، دار الكتب والوثائق ببغداد، ط1، العراق، 2011، ص ص: 27، 28.

[2]- Olivier BOUBA-OLGA, Changement technique et espaces, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Poitiers, 13janvier 1999, p 86- 87.

[3]- المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، منشورة، الجزائر، 2006، ص: 26.

1- نموذج بول رومر (Paul Romer): أول نموذج للنمو الداخلي تم اقتراحه من طرف الاقتصادي بول رومر سنة 1986، الذي يعتبر النمو الاقتصادي نتاج معطيات ومدخلات داخلية للنظام الاقتصادي، يقوم هذا النموذج أساسًا على تراكم المعرفة وكذا أثر الخبرة في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من المقاربتين التاليتين[1]:

أ- التعليم عن طريق الممارسة: حسب هذه المقاربة ترفع المؤسسة من مخزون رأسمالها الطبيعي وتتعلم كيف تنتج بفعالية، يرجع الأثر الإيجابي للخبرة في الإنتاج إلى الخبرة في التمرن والممارسة.

ب- المعرفة أو التكنولوجية المكتشفة: في كل مؤسسة تنتشر آنيًا في كل الاقتصاد وبالتالي يسهّل الحصول عليها من قبل معظم المؤسسات وبتكاليف منخفضة نسبيًا من خلال ميكانيزمات انتشار المعلومة.

2- نموذج بارو (BARRO): يرى بارو سنة 2000 أن هناك علاقة وطيدة بين النمو والمساواة، فكلما كانت المساواة متوفرة تحقق النمو بشكل إيجابي، لكن يحدث هذا في الدول الديمقراطية والمتقدمة، بينما في الدول الفقيرة والمتخلفة يرى أن العلاقة عكسية[2]، حيثاعتمد BARRO (1990) في بناء نموذجه للنمو على تدفق النفقات العمومية (G)، واعتمدها كعامل للنمو على أساس انها تساهم في بناء البنى التحتية، والتي تعتبر من بين العوامل الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، وكانت البداية هي صياغة دالة انتاج لمؤسسة نموذجية على الشكل الآتي[3]:

$$y=AK^{\alpha}.\ L^{1-\alpha}.G^{1-\alpha}$$

ويتميز هذا الاقتصاد بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية، وهنا ناقش بارو التوازن في اقتصاد ذي معدّل ادخار ثابت، ويكون التوازن في سوق السلع والخدمات في هذا الاقتصاد بالشكل الآتي:

$$Y= C+I+G=C+(K+\delta K)+G$$

[1]- جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة قسنطينة1، الجزائر، جوان 2014، ص: 328.

[2]- Fortis MATHIEU, Inégalité et croissance économique : quelles implications pour les pays développés et les pays en développement à l'ère de la mondialisation ? rapport de recherche présenté en vue de l'obtention du grade Maitrise en Sciences Economiques, Université de Montréal, Avril 2011, p 7-8.

[3]- العربي رحماني، مرجع سبق ذكره ص: 19.

3- نموذج روبرت لوكاس (Robert Lucas)[1]: قام لوكاس بافتتاح جملة من البحوث سنة 1988 حيث يعتبر أول من جعل من رأس المال البشري كعنصر هام في التقدم الاقتصادي للدول باعتباره المحرك الرئيسي للنمو.

ودالة الإنتاج هي دالة مماثلة لدالة الإنتاج التي قدمها رومر:

$y = k^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$ حيث $0 < \alpha < 1$ و h يمثل رأس المال البشري

حيث h=(1-u)h و u يمثل الوقت المستغرق في العمل و 1-u هو الوقت المخصص لتراكم المؤهلات.

يعتبر هذا النموذج الأقرب الى نموذج سولو حيث يفترض ان التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به هارود. كما أن الزيادة المستمرة في الوقت المخصص للتكوين يؤدي إلى زيادة نمو إنتاج كل فرد بشكل مستمر، وفي إطار هذه النماذج نمو دخل كل فرد يتوقف في نهاية المطاف بغياب النمو الخارجي للسكان النشطين ولهذا نجد في بعض الأحيان من يطلق على هذه النماذج اسم "شبه داخلية".

4- نموذج روبيلو (AK (S.Rebelo: مثّلت فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، ولا سيما رأس المال إحدى العوائق في وجه النمو المرتفع في المدى الطويل، وعلى هذا الأساس فإن Rebelo في نموذجه «ألغى فرضية تناقص الإنتاجية الحدية»، والبحث في إمكانية تحقيق نمو اقتصادي دون تقدم تكنولوجي، وبنى نموذجه على عدة فرضيات منها[2]:

أ- عامل التكنولوجيا ذو عائد سلبي ثابت.

ب- معدل الادخار ثابت.

واعتمد في بناء النموذج على دالة انتاج (Y) خطية ذات عامل انتاج واحد هو مخزون رأس المال (K)، وكان شكلها كالآتي: $Y=A.K$

Y: الإنتاج، K: رأس المال المادي والبشري، A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

ثالثًا: نقد النظرية: واجهت نظرية النمو الجديدة بعض الانتقادات وأهمها ما يأتي:

1- إن من عيوب نظرية النمو الجديدة (الداخلية) أنها تعتمد على العديد من افتراضات نظرية النمو النيوكلاسيكي غير الملائمة لاقتصاديات العالم الثالث (Todaro and Smith ,2003).

[1]- فطيمة بزعي، زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد 12، جوان 2017، ص: 364.

[2]- العربي رحماني، مرجع سبق ذكره ص: 19.، ص ص: 17، 18.

مثل افتراض سيادة القوى التنافسية في داخل الاقتصاد، والتشغيل الكامل، ومرونة عناصر الإنتاج[1].

2- أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبًا ما يتعلق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير كاملة، وبسبب إهمالهذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فان إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر. والدراسات التطبيقية للقيمة التنبئية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع[2].

الفرع الثاني: نظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: إن نجاح الدول التي ركزت في استراتيجيتها التنموية على ترقية الصادرات دفعت الكثير من الاقتصاديين للاهتمام بالطلب الخارجي وربطه بالنمو الاقتصادي (Bleker 2009) وفي هذا الإطار إن إعادة هيكلة ميزان المدفوعات وسياسة دعم الحسابات الجارية وتشجيع الصادرات وعلاقتهم بميزان المدفوعات لتحقيق النمو.

حيث بدأت هذه الفكرة من طرف هارود (1933) عن طريق مفهوم المضاعف الديناميكي للتجارة الخارجية وربط النمو الاقتصادي بميزان المدفوعات حسب نظرية الكنزيين الجدد التي تهدف الى شرح النمو عن طريق العوامل المرتبطة بالطلب الخارجي.

حيث أصبح قانون تيروال مرجع أساسي للاقتصاديين في هذه المرحلة وأن هذا النموذج نال نقاشًا معمقًا لفهم عمق هذه العلاقة، وسوف نتطرق الى قانون تيروال بالتفصيل فيما يلي[3]:

أولا: قانون نموذج تيروال: النموذج الذي اقترح من طرف تيروال 1979 (نموذج النمو المقيّد لميزان المدفوعات)، ويعتمد على فكرة أنه لا يوجد بلديمكن أن ينمو أسرع من المعدل المتوافق مع توازن ميزان المدفوعات في الوقت الحاليحساب، ما لم يكن قادرًا على تمويل العجز المتزايد باستمرار[4]، ويستمد مصادره من نموذج مضاعف التجارة الخارجية لهارود 1933، حيث يعتبر النموذج الأول كترجمة ديناميكية للنموذج الثاني الذي يتركز على ثلاث معادلات متعلقة بالتجارة الخارجية هي دالة الطلب المحلي للواردات، دالة عرض الصادرات ومعادلة التوازن الخارجي ويمكن تلخيصها رياضيًا كما يلي:

---

[1]- ماجدة حسني صبيح، الوحدة الثالثة: نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، متاح على الموقع:

https://docplayer.gr/83078579-Lwhd@-lthlth@-mndhj-wnzryt-ltnmy@-lqtsdy@.html,le 14/03/2019, à 18 :44.

[2]- محمد حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[3] - Mahamadou DIARRA, la balance des Paiements est-elle une contrainte à la croissance économique des pays de L'UEMOA, revue economique et Monetaire, N°15, juin 2014, p 12, 13.

[4]-Emmanuel Igbinoba, Balance of Payements Constrained Economic Growth in Nigeria, African journal of Economic Review, vol 5, N° 2, july 2017, p: 4.

1- دالة الطلب المحلي للواردات

$$M=\left(\frac{EP_f}{p_d}\right)^{\Psi} y^{\pi} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(1)$$

M: تمثل الطلب المحلي للواردات بالحجم (الكمية)

Y: تمثل الدخل الحقيقي المحلي

E: تمثل معدل التبادل الإسمي في حالة عدم التأكد

p_f: السعر الأجنبي ،p_d: السعر المحلي

Ψ: تمثل مرونة سعر الطلب المحلي للواردات

π: تمثل مرونة الدخل للطلب

ويمكن توضيح الدالة السابقة على شكل معدل النمو فنحصل على:

$$m= \Psi(e + p_f - p_d) + \pi y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(2)$$

2- دالة عرض الصادرات للدولة تطرح كما يلي:

$$X=\left(\frac{p_d}{EP_f}\right)^{\eta} Z^{\varepsilon} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(3)$$

X: العرض المحلي للصادرات بالكمية

Z: الدخل الحقيقي للشركاء التجاريين

η: مرونة طلب الصادرات

ε: مرونة الدخل للطلب المحلي للصادرات

ويمكن التعبير عن المعادلة رقم (3) بمعدل النمو فنحصل على المعادلة رقم (4) كما يلي:

$$x= \eta(p_d - e + p_f) + \varepsilon z \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

3- معادلة التوازن الخارجي: إذًا التوازن الخارجي يشترط (حسب المعادلة رقم 5)

$$P_d X = EP_f M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(5)$$

وعليه معدل النمو يتحقق (حسب المعادلة رقم 6)

$$x + P_d = m + P_f + e \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(6)$$

ثانيًا: فرضيات نظرية النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات:تعتمد هذه الفرضية على نقاش حول النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات هذه النقاشات والانتقادات قدمت من طرف McCombie

(&Thirlwall ,1994) و(McCombie,2012)و(Blecker, 2016)، التي جاءت بالفرضيات التالية[1]:

1- الفرضية الأولى: الحساب الجاري غير متوازن في المدى الطويل بسبب الضغوط التجارية:

هناك فكرتين مجتمعتين لهذه النظرية الأولى تعني اختلال مستوى الميزان التجاري والثانية تعني معدل التبادل، وترتكز الأولى على عجز الحساب الجاري للكثير من الدول المتطورة (Alonso & Garcimartin, 1998)، حيث معدل نمو الصادرات يتوازن على معدل نمو الواردات في المدى الطويل الذي يؤدي الى رصيد معدوم للميزان التجاري على المدى الطويل حيث X=M.

2- الفرضية الثانية: ثبات مؤشرات الأسعار في المدى الطويل: يعتقد نيوكلاسيك أن التوازن يأتي من التغيرات النسبية للأسعار حسب نموذج تيروال، فيعتقد أصحاب هذه الفرضية أن التوازن يتحقق في المدى الطويل إذا كانت الأسعار مستقرة وكانت مرونة الواردات والصادرات تؤول الى الصفر.

3- الفرضية الثالثة: نمو الدول الخارجية له علاقة مباشرة مع النمو المحلي:عودة الى قانون معادلة تيروال $\hat{y} = \frac{\delta}{\varepsilon}\hat{y}_f$ نلاحظ أن النمو المحلي يتبع مرونة المدخلات للنمو الأجنبي في قانون BPCM (Anthony Philip Thirlwall, 1979)، يستثني مرونة الطلب على الصادرات والواردات لهما قيمة موجبة مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، في هذا الاتجاه فإن النمو الخارجي يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي ومنه زيادة الصادرات للسلع المحلية مما يؤدي الى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومنه الى زيادة الواردات.

ثالثًا: معادلة نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات:ويمكن توضيح نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات من خلال معادلة Thirlwall and Hussianعام 1982[2]:

$$y_{Bt} = \frac{(E/R(\alpha+\beta))(p_{dt} - e_t - p_{ft}) + (p_{dt} - p_{ft} - e_t) + (E/R)(\in(z_t)) + (C/R)(C_t - p_{dt})}{\pi}$$

y_{Bt}: معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات

[1]-Danilo Spinola, Debating the assumptions of the Thirlwall Model, A VECM analysis of the Balance of Payments for Argentina, Brazil, Colombia, and Mexico, Maastricht Economic and Social Researchinstitute on Innovation and Technology (UNU- MERIT), Working Paper Series.

[2]- عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 01، 2019، ص164، 165.

$(E / R(\alpha + \beta))(p_{dt} - e_t - p_{ft})$: أثر مستوى الأسعار النسبية على معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات

$(p_{dt} - p_{ft} - e_t)$: أثر شروط التبادل التجاري

$(E/R)(\in (z_t))$: أثر التغير في معدل الدخل العالمي

$(C/R)(C_t - p_{dt})$: أثر التغير في التدفقات الرأسمالية

π: مرونة طلب المستوردات بالنسبة لتغير الدخل

p_{dt}: أسعار الصادرات (الأسعار المحلية)

p_{ft}: أسعار المستوردات (الأسعار الأجنبية)

e_t: سعر الصرف (مقاس بسعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية)

(E/R): نسبة مشاركة الصادرات بإجمالي الإيرادات حيث E الصادرات وR اجمالي الإيرادات

(C/R): نسبة مشاركة التدفقات الرأسمالية بإجمالي الإيرادات حيث C التدفقات الرأسمالية وR اجمالي الإيرادات

C_t: التدفقات الرأسمالية

من المعادلة يعتمد معدل النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات على تغير كميات الصادرات والمستوردات، الناتجة عن تغير أسعار الصادرات والمستوردات. بالتالي فان النمو الاقتصادي يتأثر بمرونة طلب الصادرات والمستوردات بالنسبة لتغير السعر، والتي تحدد حجم تغير كميات الصادرات والمستوردات، نتيجة تغير أسعارها. فإذا كانت مرونة طلب الصادرات والمستوردات بالنسبة لتغير السعر قليلة، فإن تدهور شروط التبادل التجاري سيؤدي الى زيادة اختلال ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي، إضافة الى أن ارتفاع شروط التبادل التجاري سيؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذ أن تدهور شروط التبادل التجاري سيؤدي الى أثر سلبي على ميزان المدفوعات، وبالتالي على النمو الاقتصادي. في بعض الحالات يمكن تعويض أثر تدهور شروط التبادل التجاري من خلال التخفيض المستمر لقيمة العملة، إلا أن الاقتصاديات النامية لا تستطيع ذلك، لأن استقرار شروط التبادل التجاري يعتمد على اتفاقيات التجارة العالمية، التي من شأنها المحافظة على استقرار أسعار صادرات الدول النامية أمام أسعار مستورداتها.

كذلك فإن النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات يتأثر بالناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى، إذ تظهر معالم التكامل الاقتصادي بين دول العالم واضحة، حيث أن معدل النمو الاقتصادي العالمي يؤثر في معدل النمو الاقتصادي المحلي، ويعتمد حجم التأثير على مرونة طلب الصادرات بالنسبة لتغير الدخل، التي تعتمد في

جزء منها على أذواق المستهلكين في الخارج. كما أن لقدرة الدولة الاستيرادية أثر على النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات، من خلال التأثير على مرونة طلب المستوردات بالنسبة لتغير الدخل، ففي حال ارتفاع مرونة طلب المستوردات بالنسبة للدخل سيؤدي ذلك الى تراجع معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: معوقات النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

يتفق معظم الاقتصاديين على أن التجارة الخارجية هي عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، كما تعتبر أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة، والتي يعبّر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة الى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي ايضًا في التنمية، وفي هذا المبحث سنتطرق الى عوائق النمو الاقتصادي بصفة عامة، والى مفاهيم حول التجارة الخارجية، وأخيرًا الى التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عوائق النمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودًا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها[1]:

1- ضعف الادخار: إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجّه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال. فإذا كان الادخار ضعيفًا، فإن الاستثمار يكون ضعيفًا، وهذا يحدّ من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئًا وضعيفًا.

2- ضعف مناخ الاستثمار: يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى ابطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج.

إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحدّ من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال.

ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

أ- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.

ب- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات والعنيفة.

ت- غياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.

ث- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

[1]- محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، صنعاء، اليمن، 2012، ص: 323-324.

3- ضعف تأهيل العنصر البشري: تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبتها (مثل دول إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم، وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

4- ضعف النظام المالي: إن ضعف في النظام المالي قد يساهم في حدوث صدمات أو أزمات مالية تنعكس سلبًا على أداء الاقتصاد الحقيقي ونموه، وبفشل الدولة يفشل الاقتصاد، ويتدهور النمو الاقتصادي[1].

5- **الفقر:** الفقر يعيق تراكم رأس المال، وبالتالي ينقص من معدلات النمو الاقتصادي[2].

6- الفساد كمعوق لعجلة النشاط الاقتصادي[3]: يعتبرماورو(Mauro1995) من أول الباحثين الذين تطرقوا إلى الفساد على أنه ظاهرة سلبية تضر بالاقتصاد، حيث بين وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد والاستثمار الخاص، واستنتج بأن الفساد يسهم في تقليص النمو الاقتصادي، كما يرسيفنسون Sevensson, (2005) أن من أهم الخسائر التي تمس النمو الاقتصادي والمتعلقة بالفساد تكون نتيجة للتوزيع غير الفعال للموارد، حيث يدفع البحث عن الريع بالمسؤولين الحكوميين إلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو وجهات تعود بالفائدة عليهم عوض توجيهها نحو استثمارات منتجة، وهو ما بينهتانزي ودافودي (Tanzi and Davoodi ,1997) حيث بينت أبحاثهما ارتباط المستويات العالية للفساد مع مستويات عالية من الاستثمارات العمومية في وجهات غير منتجة.

ولقد وجدت العديد من الدراسات بأن الفساد يعتبر معوقًا للنمو الاقتصادي على غرار دراسات Rockand (2004) Bonnet (2004) ;Tanzi et al (2002) ;Pellegrini & Meyer (2004) والتي توصلت إلى أن الفساد قد يبطئ النمو الاقتصادي وتقلل من الاستثمارات في أغلب الدول النامية، ويبقى النقاش حول آثار الفساد محل اختلاف بين الباحثين ولا يوجد توافق تام في ذلك وهو ما ترى فئة أن للفساد آثار إيجابية على النمو.

[1]- نعيمة زيرمي، أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970- 2014)، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 5، ص: 231.

[2]- مرجع سابق، ص: 231.

[3]- رضا حمزة بوجانة، إبراهيم برقوقي، الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018، ص: 153

المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية التي تربط الدول مع بعضها البعض، إضافة الى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وفي هذا المطلب سنتطرق الى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها، وأسباب قيامها، بالإضافة الى المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدّة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم، والمقصود بالتجارة الخارجية أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"، كما يقصد بها اختصارا تلك العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[1].

ثانيًا: أهمية التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية منفذًا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وكذلك موردًا لتعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تعد مؤشرًا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية[2]، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية بصفة عامة في النقاط الآتية[3]:

1- تعتبر منفذًا لتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج[4].

2- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

3- إمكانية انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى تحتاج إلى رأس مال.

4- إمكانية انتقال العمالة من بلد لآخر بما فيها العمالة الفنية والحرفية المدربة.

---

[1]- مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص: 362.

[2]- ربيع قرين، شراف عقون، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، جوان 2017، ص: 446.

[3]- شادية سعودي، كمال مندور، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950- 1990)، المنهل، 2015، ص: 77- 78.

[4]- ربيع قرين، شراف عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 446.

5- تقدم التجارة الخارجية المستلزمات المادية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام، ومواد نصف مصنعة.

6- تنقل التجارة الخارجية الاقتصاد من حالة الاقتصاد المعيشي الى حالة الاقتصاد النقدي من خلال فتح أسواق جديدة أمام المحاصيل النقدية مما يساعد على رفع مستوى المعيشة.

7- تعتبر وسيلة لنقل المهارات ونشر المعرفة التكنولوجية المتقدمة من البلاد المتقدمة الى البلاد المتخلفة.

8- تحقق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات في حالة تحقيق عجز، وزيادة الواردات في حالة تحقيق فائض.

9- تعمل على رفع مستوى معيشة الأفراد وارتقاء مستوى الرفاهية من خلال توفير السلع المختلفة التي لا تتوافر في اقتصاداتهم من خلال الاستيراد لهذه السلع.

ثالثًا: أسباب قيام التجارة الخارجية: تمكّن التجارة الخارجية من انتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول بلد ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة، كما تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم الى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية او ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وتعدد الأسباب على النحو التالي[1]:

1- اختلاف عناصر الإنتاج والإمكانات من دولة الى أخرى.

2- تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي الى انخفاض تكاليف انتاج سلعة في دولة معينة وارتفاعها في دولة أخرى.

3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية حيث تتمتع العملية الإنتاجية بالكفاءة العالية مع وجود تكنولوجيا متطورة في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي في الدولة الى ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء استغلال الموارد الاقتصادية.

4- وجود فائض في الإنتاج المحلي يجب تصريفه بإيجاد أسواق خارجية.

5- اختلاف ميول واذواق المستهلكين حيث يسعى المستهلكون دومًا للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة.

6- عدم مقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

[1]- التجارة الخارجية، اضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، يوليو 2016، السلسلة الثامنة، العدد 12، http://www.kibs.edu.kw.

رابعًا: المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية:إن تحليل التجارة الخارجية يعدّ تحليلا للاقتصاد القومي، فهي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي من حيث مستوى ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي وتطوره، كما وتعكس العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية، فضلا عن مساهمتها الفعالة في التنمية والنمو الاقتصادي وتوفير مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي لتوفير السلع لتصديرها، ومن أهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية الانفتاح الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي، توجد مقاييس أخرى مثل الميزان التجاري السلعي الذي يمثل الفرق بين اجمالي الصادرات واجمالي الاستيرادات وتنبع أهميته كونه يعكس قدرة الاقتصاد القومي للادخار والنمو، فكلما كان الفرق إيجابيا كانت قدرته إيجابية والعكس صحيح، فالميزان التجاري للدولة يعد من اهم فقرات ميزان المدفوعات، إذ يحتل أهمية في بيان اجمالي المبادلات التجارية على المستوى القومي، إلا أن حساب ميزان القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل الأهمية نفسها لقدرته على إبراز مستوى تطور الهيكل السلعي، ومعدلات التبادل التجاري تعد مقياسًا اخر يبيّن العلاقة بين صادرات الدولة واستيراداتها ويطلق عليه معدل التبادل القيمي الذي يمثل نسبة مئوية نقدية للصادرات إلى الاستيرادات، فكلما زادت هذه النسبة عن نسبة 100 % يعد هذا المؤشر جيدًا والعكس صحيح. وعند تطبيق هذه المقاييس على اقتصادات الدول النامية وبخاصة النفطية منها او التي تصدر المواد الأولية الخام مقابل استيراد سلع مصنعة فإنها لا تعطي النتائج بشكل دقيق لكونها تمنح قيمة مضافة ضمنيًا، أما هيكل الصادرات فانه يشمل التركيب السلعي للصادرات فضلا عن التوزيع الجغرافي للصادرات ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية في اكبر عدد من السلع المصدرة دلّ ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلة المخاطر التي تواجه صادرات الدولة في الحصول على الأرباح، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلّ ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبّر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة دلّ ذلك على التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن التخلف الاقتصادي، وتشكل الاستيرادات ركيزة مهمة للتنمية والنمو الاقتصادي وهي وسيلة في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتاحة محليًا من مكائن ومعدات ومدخلات إنتاج نصف مصنعة، وقد يكون تحليل مكونات الاستيرادات على أساس تبعية السلع للقطاعات

الإنتاجية المستوردة سواء كانت زراعية أم صناعية أم استخراجية فضلا عن طبيعة السلع ضرورية أم كمالية أم استهلاكية أم استثمارية[1].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي[2]، إذ انها أصبحت تُعد المحرك الأساسي وماكنة للنمو الاقتصادي، وذلك لما تتركه من أثر اقتصادي كبير أدى الى زيادة كبيرة في الإنتاج، كما أن التجارة الخارجية سهلت عملية نقل السلع، ومما زاد في أهميتها هو نشوء التكتلات الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية، إذ أصبح من الصعوبة أن تبقى دولة من الدول بمعزل عن الدول الأخرى، وذلك لاعتماد كل واحدة منها على الأخرى في تصدير الفائض عن حاجتها، فضلاً عن أن هذا الفائض هو عبارة عن السلع والخدمات، وإحلال البدائل عنها عن طريق استيراد ما يحتاجه البلد من السلع الرأسمالية والوسيطية التي تزيد من نموها الاقتصادي، ولقد لعبت الصادرات دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، باعتبارها المحدد لتوفير النقد الأجنبي التي لها دور كبير في النمو الاقتصادي[3].

وكان دنيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940، وبعدها حاول نوركسه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أوضح Balassa عام 1971 وغيره من الاقتصاديين، درجة الارتباط بين التجارة والنمو، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضًا[4].

---

[1]- سمير حنا بهنام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990- 2009)، مجلة دراسات الإقليمية، المجلد 8، العدد 24، 2011، ص: 7، 8.

[2]- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2010، ص: 260.

[3]- سعد صالح عيسى، زينب غسام مهدي، تأثير صادرات التكنولوجيا على النمو الاقتصادي في سويسرا طوال المدة (2003- 2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 44، 2018، ص:4.

[4]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

خلاصة الفصل:

عالجنا من خلال هذا الفصل موضوع النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات وعبر مختلف المباحث والمطالب، فقد توصلنا إلى جملة من النقاط نذكر أهمها فيما يلي:

- يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، كما أن للنمو تصنيفات تتمثل في النمو التلقائي (الطبيعي)، والنمو العابر بالإضافة الى النمو المخطط.
- تكمن أهمية النمو الاقتصادي في زيادة قيمة الدخل، وتوفير كافة الاحتياجات الأساسية، والمساعدة في تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة الى الحرص على تحسين المستويات الصحية والتعليمية والاجتماعية للأفراد.
- هناك العديد من المقاييس التي يقاس بها النمو الاقتصادي، منها ما هو نقدي ومنها ما هو عيني، فالمقياس الأول هو المعدلات النقدية والمتمثلة في معدلات النمو بالأسعار الجارية والثابتة والأسعار الدولية، أما المقياس الثاني فيتمثل في المعدلات العينية وتتمثل في نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية، بالإضافة الى مقاييس أخرى عديدة.
- كما يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل تتمثل في العمل ورأس المال بشقيه المادي والبشري، بالإضافة الى التقدم التقني.
- تميّز النظرية الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أن النمو يرتبط بزيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، بينما التنمية الاقتصادية تعني التغيير الهيكلي في كل المكونات الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
- للنمو الاقتصادي نظريات ومحاولات عديدة لتفسيره، حيث تفسيرات هذه النظريات تختلف فيما بينها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها كل ومفكر من أصحاب هذه النظريات.
- بدأت فكرة نظرية النمو المقيد بميزان المدفوعات من طرف هارود (1933) عن طريق مفهوم المضاعف الديناميكي للتجارة الخارجية، وربط النمو الاقتصادي بميزان المدفوعات، والتي تهدف الى شرح النمو عن طريق العوامل المرتبطة بالطلب الخارجي، حيث أصبح قانون تيروال مرجع أساسي للاقتصاديين في هذه المرحلة.

- تعاني الدول وخاصة النامية من العديد من العقبات والصعوبات، والتي تشكل قيودًا على التنمية والنمو الاقتصادي، وتتمثل أهمها في ضعف الادخار ومناخ الاستثمار، وقلة الموارد الطبيعية، بالإضافة الى ضعف تأهيل العنصر البشري والنظام المالي، والفقر والفساد.
- تعتبر التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي، ويتجلى ذلك عن طريق استيراد ما يحتاجه البلد من السلع الرأسمالية والوسيطية التي تزيد من نموها الاقتصادي، كما أن للصادرات دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي باعتبارها المحدد لتوفير النقد الأجنبي التي لها دور كبير في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي

في الجزائر

تمهيـد:

يعتبر ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي عنصران للمربع السحري لكالدور والذي يقصد به تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع السحري لوجود أربعة أهداف، وبالسحري لصعوبة تحقيقها بقيم مثلى في آن واحد.

ويعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، كما أنهيوفر وصف احصائي منظم ومفصل عن التعاملات الاقتصادية التي تجري بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات باقي العالم، واللازمة لمراقبة الأداء الاقتصادي، ومساعدة الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات والخطط الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي، الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والذي يعتبر شرطًا ضروريًا من أجل النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول ميزان مدفوعاتها تشوبه اختلالات بسبب اعتماد صادراته على سلعة وحيدة وهي المحروقات، حيث أنانخفاض أسعاره يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات في الجزائر، والذي بدوره يهدد النمو الاقتصادي، وسوف نتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري (واقع ميزان المدفوعات في الجزائر، أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر)

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر (البرامج الاقتصادية في الجزائر، تحليل تطور النمو الاقتصادي، مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر).

المبحث الأول: ميزان المدفوعات الجزائري

تسعى الجزائر منذ الاستقلال الى تحسين مؤشراتها الاقتصادية، ومن بينها ميزان المدفوعات، والذي يعتبر مؤشرا أساسيا في قياس قدرة الاقتصاد الجزائري، كما يعبّر كذلك عن قوة الاقتصاد ومتانته، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى واقع هذا الميزان في الجزائر وكذا أسباب عجزه.

المطلب الأول: واقع ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

سوف نخصص هذا المطلب لتشخيص واقع ميزان المدفوعات في الجزائر من حيث خصائصه ومراحل تطوره، بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى عجزه.

الفرع الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري: يتميز ميزان المدفوعات في الجزائر بعدة خصائصتتمثل في[1]:

1– عدم استقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

2– انخفاض معدل التبادل الدولي: يعرف معدل التبادل الدولي على انه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

– مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)

– المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض أسعارها

– اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث ان سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال الى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية اقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

[1]– جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص: 229- 230.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي او الدولي.

4- تذبذب سعر صرف العملة الوطنية: حيث أدى التدهور المستمر لسعر الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية لاسيما الأورو والدولار الى انعكاسات سلبية على قيمة الصادرات انخفاضا وقيمة الواردات ارتفاعا.

5- تدابير جولة الارجواي: والتي تؤثر سلبا على معدلات التبادل لدول العالم الثالث بصفة عامة ومن جملتها ما يلي:

- الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية مما يساهم في ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض مستوى القدرة الشرائية.

- اتفاقية حماية الملكية الفكرية مما يعيق الدول الدول النامية في عملية التقليد مما يعيق الإقلاع الصناعي لهذه البلدان للنهوض بالتنمية وكون ميزانية البحث والتطوير للدول النامية ضعيفة نجدها مجبرة على دفع تكاليف ضخمة للحصول على التكنولوجيا.

الفرع الثاني: تحليل وتطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990- 2017): نحاول تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الجداول التالية:

أولا: تحليل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990- 1999): نبين من خلال هذا الجدول تطور عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

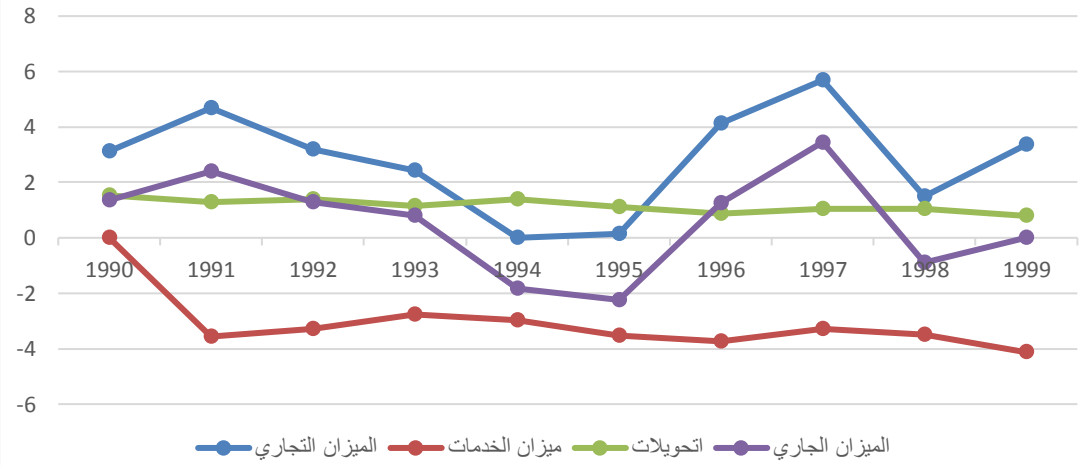
الجدول (3- 1): تطور عناصر ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-1999) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد الميزان التجاري (السلعي)	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	رصيد ميزان رأس المال	الرصيد الكلي
1990	3.11	-3.29	1.53	1.35	-1.57	-0.22
1991	4.67	-3.56	1.29	2.39	-1.89	0.50
1992	3.21	-3.30	1.39	1.30	-1.07	0.23
1993	2.42	-2.76	1.14	0.80	-0.81	-0.01
1994	-0.26	-2.98	1.40	-1.84	-2.54	-4.38
1995	0.16	-3.52	1.12	-2.24	-4.09	-6.32
1996	4.13	-3.75	0.88	1.25	-3.34	-2.09
1997	5.69	-3.30	1.06	3.45	-2.29	1.16
1998	1.51	-3.48	1.06	-0.91	-0.83	-1.74
1999	3.36	-4.13	0.79	0.02	-2.40	-2.38

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

1- على مستوى الميزان الجاري: من الجدول (3- 1) لاحظنا انخفاض في رصيد الميزان الجاري بنسبة 98% خلال عشر سنوات، حيث كانت تقدّر سنة 1990 بـ 1.35مليار دولار، ليبلغ سنة 1999 مبلغ 0.02 مليار دولار، متأثرًا بتطورات الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان التحويلات، حيث كان التأثير الكبير راجع إلى تذبذب رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يبينه ويفسره المنحى التالي:

الشكل (3- 1): تطور أرصدة عناصر الميزان الجاري في الجزائر
خلال الفترة (1990- 1999) الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3- 1).

يتبيّن من الشكل أن تطور الميزان الجاري والتجاري يتماشيان مع بعضهما البعض (متوازيان)، أما تغيرات رصيد ميزان التحويلات ورصيد ميزان الخدمات فهي شبه ثابتة، وهذا يدلّ على أن العنصر الأكثر تأثيرًا هو الميزان التجاري حيث أن رصيد الميزان الجاري يتزايد ويتناقص حسب تناقص وتزايدرصيد الميزان التجاري.

بعد التدقيق في الأحداث الاقتصادية لهذه الفترة لاحظنا حدثين هامين ميزا هذه العشرية وهما:

- الوضع الأمني المتدهور آنذاك لاسيما بعد سنة 1994، حيث شهدت الجزائر موجة من العنف والإرهاب مما أدى إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية لاسيما الإنتاج والتصدير، كما شهدت الجزائر أيضًا موجة نزوح كبير وهجرة نحو الخارج.
- انخفاض أسعار البترول إضافة الى عامل آخر هو تدهور قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة مما يؤثر سلبا على قيمة الصادرات.

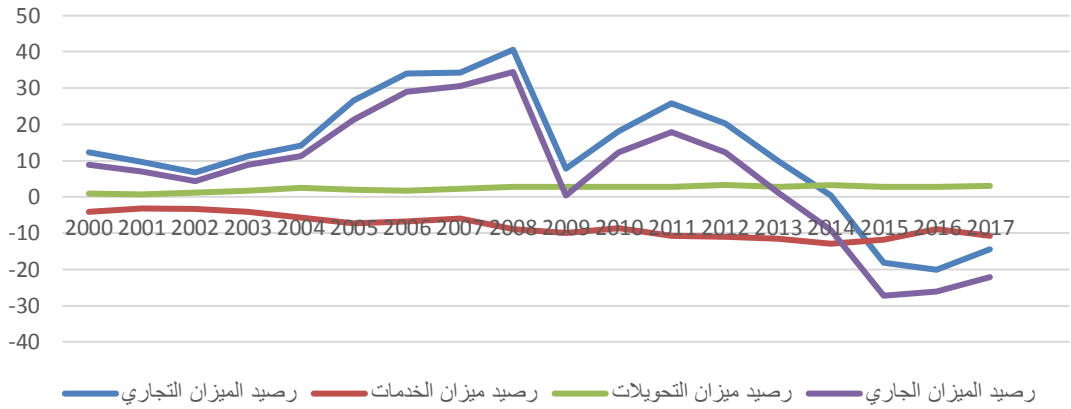
2- على مستوى حساب رأس المال: من الجدول (3- 1)سجل ميزان رأس المال رصيدًا سالبًا طيلة الفترة (1990-1999)، حيث ازداد التفاقم سنتي 1994 و1995 وقدّر هذا العجز بـ 2.54 مليار دولار و4.09 مليار دولار على التوالي، والسبب يعود إلى اتجاه رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث قدّر حجم المديونية الخارجية بـ 30.24 مليار دولار سنة 1994، ليرتفع إلى 33.05 مليار دولار سنة 1995، وقدّرت نسبة الزيادة بـ 9.29%، بعدما كانت 26.27 مليار دولار سنة 1993 وقدرت نسبة الزيادة بين سنتي 1993 و1994 بـ 15.11%، ليتحسن خلال السنوات الثلاثة الموالية وقدرت بـ -3.34 و-2.29 و0.83 خلال السنوات التالية 1996، 1997 و1998 على التوالي، والسبب وراء هذا التحسن هو إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن والتي اندرجت في اطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994 الى 1998)، أما خلال سنة 1999 يعود الى الانخفاض ثانية، وسجل عجز قدره 2.40 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك الى تدهور أسعار النفط سنة 1998، حيث قدّر سعر البرميل بـ 12.3 دولار في نفس السنة، عندما كان 18.7 دولار سنة 1997 حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ34.22 %، مما أثر ذلك على الاحتياطات التي قدرت بـ 6.84 مليار دولار سنة 1998 ولتنخفض إلى 4.40 مليار دولار سنة 1999 والتي استخدمت لخدمة الديون الخارجية، وفي المقابل انخفضت خدمة الدين الى الصادرات من 47.5% سنة 1998 الى 39.05 % سنة 1999.

3- على مستوى الميزان الكلي لميزان المدفوعات: من الجدول رقم (3- 1) رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي متذبذب، حيث حققت رصيدًا سالبًا خلال الفترة (1990- 1999) ما عدا السنوات التالية 1991و 1992و 1997 التي سجلت فائضًا بقيمة 0.50 مليار دولار، 0.23 مليار دولار، 1.16 مليار دولار على التوالي وهذا يعود الى الفائض المحقق من قبل الميزان التجاري حيث قدّر بـ 4.67 مليون دولار سنة 1991 وفي المقابل 3.21 مليون دولار سنة 1992 و5.69 مليون دولار سنة 1997 وكان ثمرة ذلك استقرار أسعار النفط، كما سجل أكبر عجز خلال سنتي 1994 و1995 وقدّر بـ 4.38 مليار دولار و6.32 مليار دولار على التوالي ويرجع ذلك الى تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي المصاحبة لإعادة الجدولة وتتمثل هذه الشروط في تقليص النفقات العمومية التي صاحبها غلق الالاف من المؤسسات العمومية وتصريح عشرات الالاف من العمال.

ثانيًا: تحليل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017): يتبيّن من خلال الشكل(4،3) ما يلي:

1- على مستوى الميزان الجاري: تكون ميزان الحساب الجاري من ثلاث أرصدة رئيسية تتمثل في الميزان التجاري، وميزان الخدمات، ورصيد ميزان التحويلات، لكن يعتبر الميزان التجاري هو المكون المهم والمؤثر الرئيسي على الميزان الجاري، ويتبيّن ذلك في الشكل التالي:

الشكل (3- 2): تطور أرصدة عناصر الميزان الجاري في الجزائر
خلال الفترة (2000- 2017) الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

يتبيّن لنا أن رصيد الميزان الجاري متذبذب على طول فترة الدراسة، حيث أن رصيد الميزان الجاري يرتفع وينخفض حسب وضعية الميزان التجاري، وهو ما يبينه الشكل (3- 2)، حيث سجل ارتفاعًا قياسيًا سنة 2008 بـ 34.45 مليار دولار أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2015 بـ -27.29 مليار دولار، ونقسم تطور رصيد الميزان الجاري إلى مرحلتين:

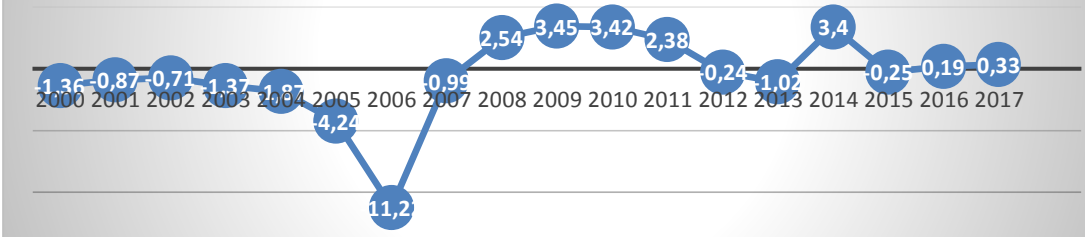
المرحلة الأولى (مرحلة الفائض) خلال الفترة (2000- 2013): سجل رصيد الميزان الجاري فائضًا خلال هذه المرحلة لكنه متذبذب، حيث قدرت قيمة هذا الفائض بـ 8.93 مليار دولار سنة 2000، وفي المقابل سجل سنة 2002 قيمة 4.37 مليار دولار، أي قدرت نسبة الانخفاض حوالي 51%، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع رصيد الميزان التجاري من 12.30 مليار دولار الى 6.70 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول من 27.6 دولار للبرميل الى 24.36 دولار، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الواردات حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 28.45%، أما خلال الفترة (2002- 2008) فيتجه الفائض نحو الارتفاع، وقدرت قيمته بـ 34.45 مليار دولار سنة 2008، بعدما كان 4.37 مليار دولار سنة 2002، حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 688.33%، والسبب هو ارتفاع رصيد الميزان التجاري من 6.70 مليار دولار الى 40.52 مليار الدولار، بالإضافة الى ارتفاع أسعار النفط حيث قدرت قيمته بـ310.38%، ليعود الى الانخفاض مرة ثانية خلال الفترة (2008- 2009)، وقدرت نسبة الانخفاض بـ 98.81%، أي

أن هناك انخفاض حاد بين سنتي 2008 و2009 وهذا الانخفاض ناتج عن تراجع رصيد الميزان التجاري، حيث قدرت نسبته بـ 80.80**%**، بسبب انهيار أسعار البترول من 99.97 دولار للبرميل الى 62.25 دولار، كما أن رصيد الميزان التجاري تراجع رغم انخفاض نسبة الواردات بـ 1.76**%**، ليرتفع رصيد الميزان الجاري مرة أخرى خلال الفترة (2009- 2011)، حيث سجل 17.77 مليار دولار سنة 2011 بعدما كان 0.41 مليار دولار سنة 2009، أي قدرت نسبة الارتفاع بحوالي 4234**%**، وهي نسبة كبيرة ويرجع ذلك الى نسبة ارتفاع رصيد الميزان التجاري بـ 233.68**%**، بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث قدّر سعر البرميل بـ 62.25دولار سنة 2009 ليرتفع الى 112.94 دولار سنة 2011، أما خلال الفترة (2011- 2013) فيتجه رصيد الميزان الجاري الى الانخفاض، حيث قدرت نسبته بـ 93.53**%**، وهذا الانخفاض ناتج عن تدهور رصيد الميزان التجاري بـ 61.94**%**، بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة 3.51**%**، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الواردات حيث قدرت نسبة هذا الارتفاع بـ 17.17**%**.

المرحلة الأولى (مرحلة العجز) خلال الفترة (2014– 2017): حقق الميزان الجاري رصيد سالبًا (عجزًا) خلال هذه المرحلة، حيث يتجه هذا العجز نحو الارتفاع خلال الفترة (2014- 2015)، وقدرت قيمة الارتفاع في العجز بحوالي 194**%**، وهذا ناتج عن تدهور الميزان التجاري من فائض قدره 0.46 مليار دولار الى عجز قدره 18.08مليار دولار، بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة 47**%**، ليتجه هذا العجز نحو الانخفاض خلال الفترة (2015- 2017)، حيث حقق الميزان الجاري عجز قدرّ سنة 2017 بـ 22.1 مليار دولار، مقابل عجز قدر بـ 27.29 مليار دولار سنة 2015، وقدّرت نسبة انخفاض العجز بحوالي 19 **%**، وهذا ناتج عن تحسن رصيد الميزان التجاري حيث انتقل من (-18.08) مليار دولار الى (-14.41) مليار دولار، بسبب الارتفاع الطفيف لأسعار النفط الى 54.1 دولار للبرميل سنة 2017 والذي كان 53.07 دولار سنة 2015.

2– على مستوى ميزان رأس المال: يمكن توضيح تطور رصيد ميزان رأس المال في الشكل التالي:

الشكل (3- 3): تطور رصيد رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2000 -2017)

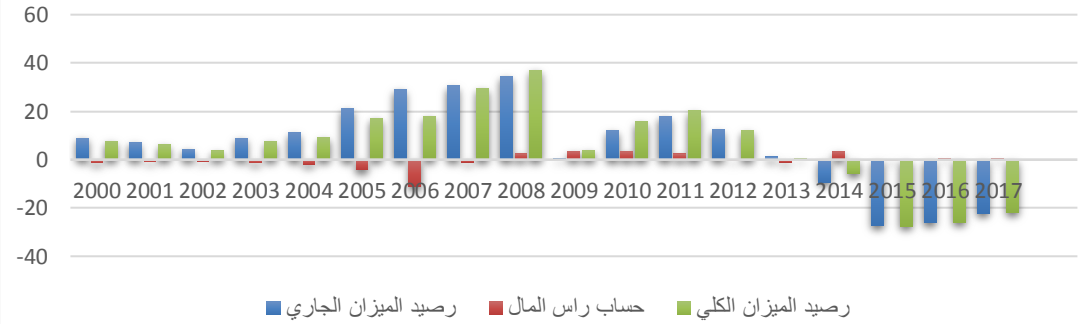


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

عرف هذا الحساب عجزًا طيلة الفترة (2000- 2007)، حيث سجّل هذا الميزان عجز قدّر بـ 1.36 مليار دولار سنة 2000، لينخفض هذا العجز الى 0.71 مليار دولار، حيث قدّرت نسبة انخفاضه بـ 47.79%، بسبب انخفاض الديون الخارجية بـ 3.62%، ليرتفع هذا العجز الى 11.22 مليار دولار سنة 2006 وهو أكبر عجز سجّل خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة استخدام رؤوس الأموال لتسديد الديون الخارجية، لينخفض هذا العجز ثانية الى 0.99 مليار دولار سنة 2007، وقدرت نسبة الانخفاض بـ 91.18%، وسبب انخفاض هذا العجز هو تناقص خروج رؤوس الأموال الرسمية وقدرت بـ - 0.77 مليار دولار، ليتحول العجز الى فائض بداية من سنة 2008 التي تعتبر أول مرة التي يكون رصيد حساب رأس المال موجبًا، وسببه هو ارتفاع حصيلة الاستثمارات الأجنبية حيث قدرت بـ 2.28 مليار دولار، ليستمر هذا الفائض حتى سنة 2011، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليعود مجددًا الى العجز سنتي 2012 و2013 بـ 0.24 مليار دولار و1.02 مليار دولار على التوالي، ويرجع ذلك الى انخفاض الاستثمارات الأجنبية حيث قدرت بـ 1.52 مليار دولار سنة 2012 و1.96 مليار دولار سنة 2013، ليعود الفائض مرة أخرى سنة 2014 وقدرت قيمته بـ 3.4 مليار دولار، وسببه هو مساهمة الاستثمارات الأجنبية حيث قدرت بـ 1.52 مليار دولار بالإضافة الى تحسن رصيد حساب رؤوس الأموال الرسمية والذي قدّر بـ 0.52 مليار دولار، ليتحول الفائض الى عجز سنة 2015 وقدرت قيمته بـ 0.25 مليار دولار، وسبب هذا العجز هو تدهور رصيد الاستثمارات الأجنبية وقدّر بـ -0.69، بالإضافة الى تحقيق عجز في حساب رؤوس الأموال الرسمية، أما خلال السنتين من فترة الدراسة سجل حساب رأس المال فائض بلغ 0.19 مليار دولار و0.33 مليار دولار على التوالي وهذا ناتج عن ارتفاع حصيلة الاستثمارات الأجنبية.

3- على مستوى الميزان الكلي: لميزان المدفوعات رصيدين أساسيين هما الميزان الجاري وحساب رأس المال، وفيما يلي سنتطرق الى تطور رصيد ميزان المدفوعات وأرصدته خلال الفترة (2000- 2017) كما يلي:

الشكل (3- 4): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 -2017)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

من الشكل يتبّن لنا أن رصيد ميزان المدفوعات حقق فائضًا خلال الفترة (2000- 2013)، أما خلال الفترة (2014- 2018) فلقد حقق عجزًا مستمرًا، حيث سجل سنة 2000 قيمة 7.57 مليار دولار، لينخفض الى 3.66 مليار دولار سنة 2002، وقدرت قيمة الانخفاض بـ 51.65%، والسبب هو انخفاض رصيد الميزان الجاري بـ 51.06%، بالإضافة الى تأثير عجز حساب رأس المال، ثم يتجه الرصيد الكلي الى الارتفاعليصل الى 36.99 مليار دولار سنة 2008، والسبب يعود الى ارتفاع رصيد الميزان الجاري بـ 688.33%، بالإضافة الى تأثير رصيد ميزان رأس المال، بتحقيقه رصيد موجب قدّر بـ 2.54 مليار دولار، لينخفض الرصيد الكلي مرة أخرى سنة 2009 ويحقق قيمة تقدّر بـ 3.86 مليار دولار، وهذا راجع الى الانخفاض المسجل في الميزان الجاري حيث انخفض الى 0.41 مليار دولار، ليرتفع مرة ثانية خلال الفترة (2009- 2011) وسجل سنة 2011 قيمة تقدر بـ 20.14 مليار دولار، وقدرت نسبة الارتفاع بـ 421.76%، والسبب هو ارتفاع رصيد الميزان الجاري بـ 4234%، لينخفض بعدها الى 0.13 مليار دولار سنة 2013، وقدرت نسبته بـ 99.35%، وهذا راجع الى انخفاض رصيد الميزان الجاري، بالإضافة الى تحقيق عجز في حساب راس المال قدّر سنة 2012 و2013 بـ 0.24 مليار دولار و1.02 مليار دولار على التوالي، ليتحول الفائض الى عجز سنة 2014 وقدّر بـ 5.88 مليار دولار، ليرتفع هذا العجز الى 27.54 مليار دولار سنة 2015، وهذا تحت تأثير العجز المحقق في الميزان الجاري، حيث قدّرت قيمته

27.29 مليار دولار من نفس السنة، بالإضافة الى عجز حساب رأس المال والذي سجل قيمة تقدر بـ 0.25، ثم يتراجع هذا العجز حوالي 21 **%** خلال الفترة (2015- 2017)، ويعود ذلك الى تحسن رصيد الميزان الجاري، بالإضافة الى تحقيق فائض في حساب رأس المال.

المطلب الثاني: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائري خلال الفترة (1990– 2017)

تعاني الجزائر من اضطرابات اقتصادية عديدة وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وباعتبار الاقتصاد الجزائري تابع في مجمله الى المحروقات، حيث كل اضطراب في أسعار المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن الميزان التجاري ومنه على ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بدراسة تحليلية لأهم الأسباب التي تتدخّل وتؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي من خلالها نحاول الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال تقديم إحصائيات ميدانية تخص هذا المجال، ويكون ذلك عبر العناصر التالية:

الفرع الأول– هشاشة المبادلات التجارية الخارجية: يتم الكشف عن هشاشة وضعف المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية من خلال دراسة هيكل التجارة الخارجية ويتبيّن ذلك بدراسة ما يلي:

أولا– التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية: المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990–2017) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدًا موجبًا على طول هذه الفترة، ما عدا السنوات التالية: 1994، 2015، 2016، 2017 غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جدا على قطاع النفط ويمكن توضيح ذلك في الملحق رقم (1)

من الملحق رقم (1) يتبيّن لنا أن معظم الصادرات عبارة عن محروقات بنسبة تفوق 95% من الصادرات الكلية، وهذا يدل على ضعف وهشاشة هيكل الصادرات الجزائرية وتأثرها بتغيرات أسعار النفط وكمية الصادرات من المحروقات في حين ظلت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وهامشية بالنسبة للصادرات الكلية فهي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5%، فهيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات أي انه اقتصاد موجه وغير متنوع، وهذا دلالة واضحة ومؤشرا على هشاشة الاقتصاد الوطني، لهذا يبقى معرضًا دائما للازمات النفطية مثل الصدمة البترولية لسنة 2008 و2014، حيث في سنة 2009 قدّر سعر برميل النفط 62.25 دولار بعدما كان 99.97 دولار سنة 2008، أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 37.73%

وهذا ما أثر على الصادرات وبالتالي على ميزان المدفوعات، وبالتالي قدّر الرصيد الكلي لميزان المدفوعات 36.99 مليار دولار سنة 2008، وفي المقابل قدّر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009، وقدّرت نسبة الانخفاض بـ 89.56%، وكما هو الحال للصدمة النفطية لسنة 2014، فعند انخفاض أسعار النفط من 100.76 دولار للبرميل الى 53.06 دولار للبرميل بين سنتي 2014 و2015، وقدرت نسبة الانخفاض بـ 47.34%، وفي المقابل سجل ميزان المدفوعات عجزا قدّر بـ 5.88 مليار دولار و27.54مليار دولار خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي،كما أن الذي يؤكد ذلك هو مؤشري التنوع والتركز الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3– 2): مؤشري التنوع والتركز السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (1995– 2016)

	1995			2016		
	عدد السلع المصدرة	م. التركز	م. التنوع	عدد السلع المصدرة	م. التركز	م. التنوع
الجزائر	99	0.817	0.530	93	0.489	0.816

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية.

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن الجزائر حققت قيمة بعيدة عن الصفر في مؤشري التركز والتنوع معًا في سنة 1995 بلغت 0.817 و0.530 على التوالي، وكذا الامر بالنسبة لسنة 2016 بـ 0.489 و0.816 وذلك بسبب ارتفاع مساهمة المحروقات في اجمالي صادراتها.

ثانيًا– هيكل الواردات الجزائرية: يمكن تحليل هيكل الواردات الجزائرية وتوضيح علاقتها بأسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة عن طريق البيانات التالية:

1– الهيكل السلعي للواردات: تلعب الواردات دورا مهما في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات سواء إيجابا او سلبا، وذلك حسب قيمة الواردات ارتفاعا او انخفاضا، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (3– 3): الهيكل السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) **الوحدة: نسبة مئوية**

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
المتوسط	2.38	21.42	4.46	21.73	0.79	33.81	15.20

المصدر: –بنك الجزائر، نشرات إحصائية ثلاثية لسنوات متعددة.

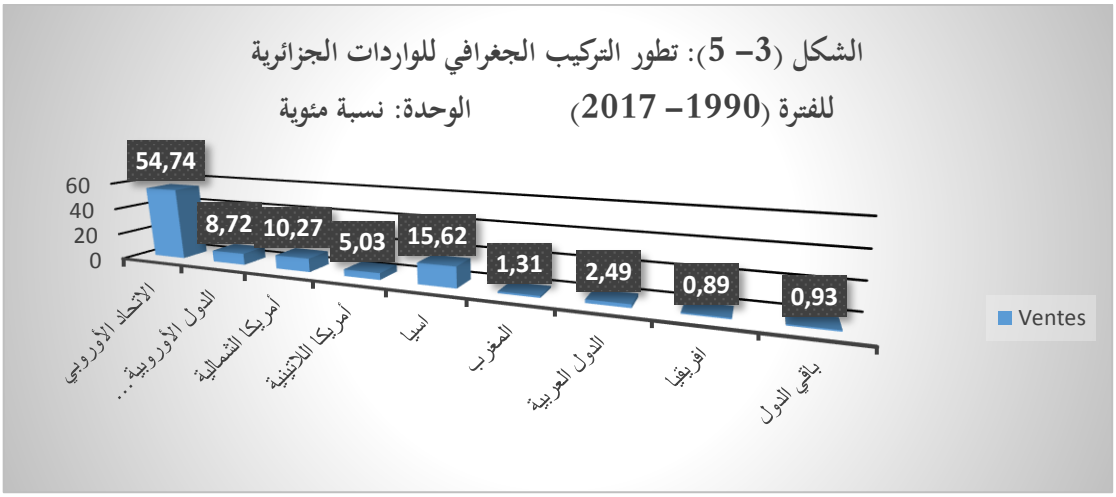
– نقلا عن: نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5، ص ص: 278، 282.

يمكن من خلال مقارنة الاحصائيات الخاصة بكل فئة من فئات السلع التي يتكون منها التصنيف بواسطة الفئات الاقتصادية الكبرى في اجمالي الواردات تحليل هيكل الواردات الجزائرية، حيث تشير البيانات أن فئة التجهيزات الصناعية استحوذت على أكبر نسبة بمتوسط النسب الى اجمالي الواردات خلال فترة الدراسة بـ 33.81%، يليها في المرتبة الثانية المواد نصف المصنعة بمتوسط 21.73% من اجمالي الواردات، تلتها في المركز الثالث فئة المواد الغذائية بـ 21.42%، وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فاحتلت المركز الرابع بـ 15.20% من اجمالي الواردات، أما فئة المواد الأولية والطاقة والتجهيزات الفلاحية فاحتلت الرتب الأخيرة بـ 4.46%، 2.38%، 0.79% على التوالي، أي أن التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة الأخيرة وهي نسبة ضعيفة جدا.

ومن تحليلنا للبيانات أعلاه يتبيّن لنا أن الجزائر تستورد السلع الاستهلاكية أكثر مما تستورد السلع الإنتاجية (الرأسمالية)، فاستيراد السلع الرأسمالية الأجنبية بنسبة ضئيلة، يؤدي الى تخفيض مستوى الاستثمارات المحلية وبالتالي الى تدهور القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، كما انها تؤدي على المدى الطويل الى تدهور الصادرات الجزائرية وبالتالي الى حدوث العجز في ميزان المدفوعات.

2– التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية: توثر المناطق الجغرافية التي تعتبر منشأ للسلع المستوردة على قيمة الواردات ومنه على ميزان المدفوعات الذي يرتفع وينخفض متأثرا ببعد وقرب المناطق الجغرافية للواردات مما يزيد أو يخفض من تكلفة الواردات ومنه رصيد ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3- 5): تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (1990- 2017) الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، فصل10التجارة الخارجية، حوصلة إحصائية 1962- 2011.

يتبيّن من الشكل أن أكثر من نصف الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث سجلت في المتوسط خلال فترة الدراسة بـ 54.7%، ويرجع هذا التحيز للواردات الجزائرية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي الى عدة عوامل، نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد هي الأقرب الى الجزائر والتي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، وأيضا نجد العامل التاريخي فالجزائر تربطها علاقات قوية مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا والتي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها، وما عزز هذا التعاون هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي بموجبه تفتح الجزائر أسواقها أمام السلع الأوروبية[1]، كما تعتبر اسيا ثاني مصدر للواردات الجزائرية بنسبة 15.62% خلال الفترة (1990- 2017)، وتأتي في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية بـ 10.27%، تلتها في المرتبة الرابعة الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بـ 8.72% مقابل 5.03% لأمريكا اللاتينية، 2.49% للدول العربية، و1.31 لبلدان المغرب العربي، و0.89% للدول الإفريقية، أما باقي الدول فتمثل 0.93%.

والملاحظ من خلال الشكل أن أكثر من نصف الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، وهذا ممكن أن يؤثر على ارتفاع فاتورة الواردات وهذا يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات، والسبب في ذلك يرجع الى غلاء عملة الأورو، حيث قدّر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو سنة 2004 بـ 89.64 أما سنة 2016 فقدّر بـ 121.18، أي أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو تدهورت بنسبة 35.18% خلال الفترة

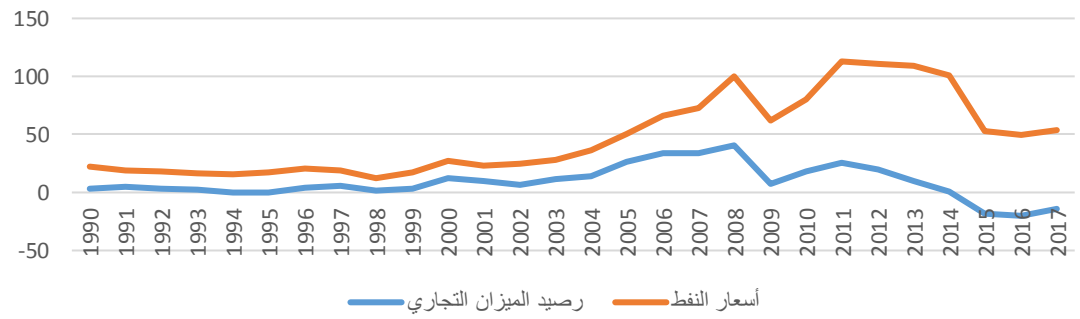
[1] – علي خليد، محمد مدياني، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 28، بدون سنة، ص408، 409.

(2004- 2016).وكذلك بالنسبة للبعد الجغرافي يؤدي الى زيادة فاتورة الواردات بسبب غلاء تكلفة النقل مثل الواردات الآتية من اسيا وأمريكا الشمالية.

ثالثًا– وضع الميزان التجاري: سجل رصيد الميزان التجاري فائضًا خلال الفترة (1990- 2014)، ما عدا سنة 1994 سجّل عجز قدّر بـ 0.26 مليار دولار، كما تحول الفائض الى عجز خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، إذ بلغت قيمة العجز 18.08 مليار دولار سنة 2015، ليصل الى 20.13 سنة 2016، ثم شهد تراجعا ليبلغ 14.41 مليار دولار سنة 2017، ويعزى تفاقم العجز التجاري الجزائري إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط، وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل (3–6): تطور رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

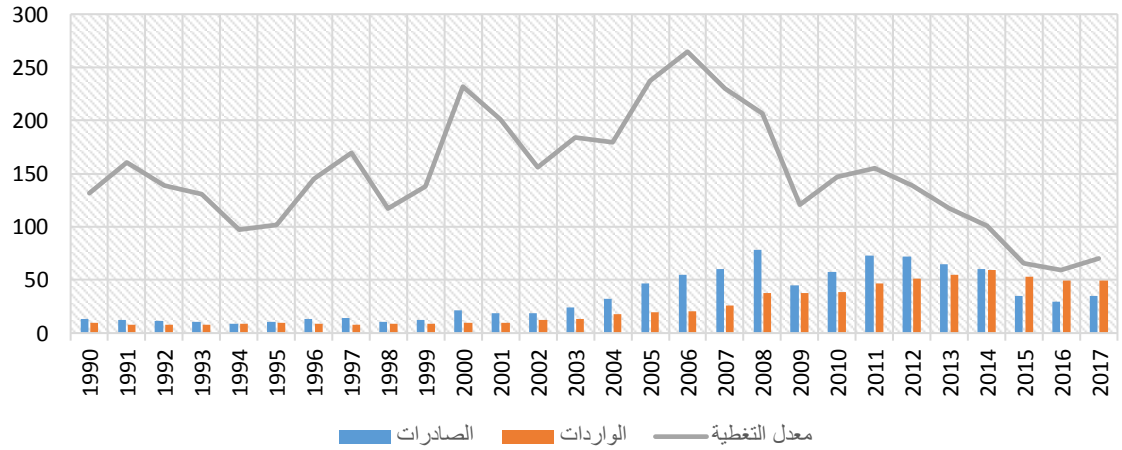
يتبن لنا من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط، فكلما زاد أسعار النفط يزيد رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح، أي أن وضعية الميزان التجاري مقترنة بتغيرات أسعار النفط العالمية، وقيمة الصادرات النفطية التي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات. كما أن غياب محركات أخرى لنمو الصادرات في سياق عدم استقرار سوق البترول أوصل الجزائر الى وضع العجز التجاري هذا وبالتالي الى العجز في ميزان المدفوعات، فهذه الاقتصاديات تفتقر الى التنويع، وتكون عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما يؤدي الى أزمات اقتصادية دورية.

رابعًا– معدل تغطية الصادرات بالواردات: يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$TC=(X/M)\times 100$$

هذا المعدل يبيّن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولهذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته[1]، ومعدل تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر ممثل في الشكل البياني التالي:

الشكل (3- 7): تطور نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

نلاحظ من الشكل رقم (3- 7) أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية تفوق المئة خلال الفترة (1990- 2014) ما عدا سنة 1994، وأكبر نسبة لمعدل التغطية كانت سنة 2006، حيث قدرت هذه النسبة بـ 264%، كما سجلت نسب معدلات تغطية أقل من المئة في السنوات التالية: 1994، 2015، 2016، 2017 بنسب تقدر بـ 97.16، 65.66، 59.28، 70.58 على التوالي، حيث حققت الجزائر أقل نسبة لتغطية الصادرات بالواردات سنة 2016، فنقول أن معدل التغطية الأكبر من المئة أن الواردات مغطاة كلية بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، أما معدل التغطية إذا كان أقل من المئة، فهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليًا، وسبب ذلك انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في

[1] - بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001- 2016)، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ص164.

الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك الى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات[1].

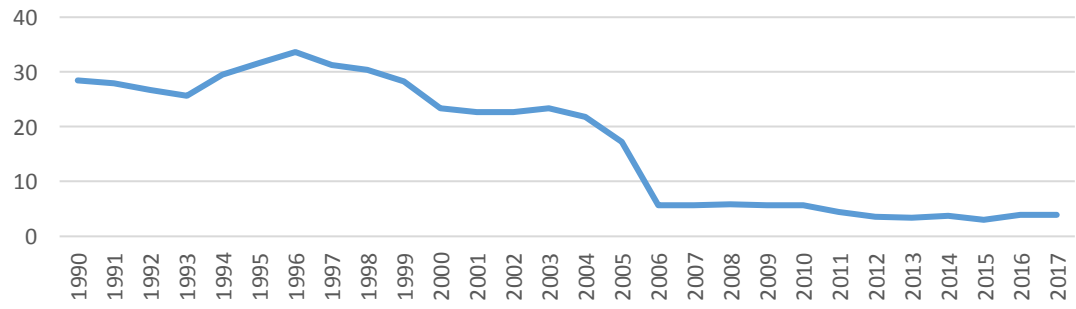
لا يعتبر معدل التغطية خلال هذه الفترة ذو مصداقية اقتصادية كونه كان موجبًا بسبب طفرة أسعار النفط فلو قمنا بعزل تأثير هذه الأخيرة لوجدنا أن معدل التغطية في عموم فترة الدراسة أقل من 100.

الفرع الثاني– هيكل الديون الخارجية خلال الفترة (1990– 2017): على الرغم من أن الدولة تقترض لكي تسدد العجز الجاري في ميزان المدفوعات، إلا أن الأثر التراكمي الّذي تحدثه أعباء خدمة الديون الخارجية يترتب عليها استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يعني أن المديونية الخارجية تعد سببًا في استمرار العجز في ميزان المدفوعات وتفاقمه، وتفسير ذلك أن الديون الخارجية بعد وصولها الى نسب معينة حسب كل اقتصاد تصبح أعباء خدمتها ممثلة لأحد الجوانب الهامة في بنود المدفوعات الجارية (الفوائد) والرأسمالية (الأقساط)، ومن ثم تصبح عاملا هامًا من عوامل تزايد تلك المدفوعات وسببًا أساسيًا في تفاقم عجز ميزان المدفوعات[2]، ويمكن توضيح ذلك في الجزائر من خلال العناصر التالية:

أولا– تطور المديونية الخارجية: بالنسبة للجزائر قدرت قيمة المديونية الخارجية في الفترة (1990– 2017) كما يلي:

الشكل (3– 8): تطور المديونية الخارجية الجزائرية

خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: – تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

[1] – بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مرجع سبق ذكره، ص166.

[2] – فريدة غزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري– دراسة قياسية اقتصادية (1970– 2006)، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010، ص 47، 48.

من الشكل أعلاه يتبيّن أن المديونية الخارجية قيمها متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيثأن أعلى مستوى للمديونية بلغ سنة 1996 مبلغ 33.65 مليار دولار، في حين أدنى مستوى لها تم تسجيله سنة 2015 بـ 3.02 مليار دولار، اذ نلاحظ تناقص مستويات المديونية بين سنتي 1990 و1993، حيث سجلت 25.72 مليار دولار سنة 1993، بعدما كانت 28.38 سنة 1990، أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 9.37%، لتتجه الى الارتفاع خلال الفترة (1993- 1996)، وقدرت قيمتها بـ 25.72 مليار دولار سنة 1993، ليرتفع الى 33.65 مليار دولار سنة 1996، لتعود الى الانخفاض مرة أخرى بين سنتي 1996 و2006، حيث انخفضت بـ 83.32%، كما أن هناك انخفاض حاد بين سنتي (2005 و2006) حيث قدرت قيمة المديونية بـ (17.19 و5.61) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك الى التسديدات المسبقة للديون، أما خلال الفترة (2006- 2017) فالمديونية متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، وأكبر قيمة سجلت خلال هذه المرحلة سنة 2008 بـ 5.92 مليار دولار، اما اقل قيمة سجلت سنة 2015 بـ 3.02 مليار دولار، كما ان خلال السنتين الأخيرتين ارتفعت قيمة المديونية، أي يلاحظ من المنحنى أعلاه أن حجم المديونية كان كبير جدا قبل سنة 2006 والسبب هو انخفاض أسعار النفط، أما بعد 2006 انخفضت المديونية وهذا ناتج عن انتعاش أسعار النفط، حيث أطلقت الجزائر مسار التسديد المسبق للديون وتسارعت وتيرته بعد ذلك في 2005 ولم تسجل التخفيضات حتى سنة 2006.

ثانيًا– تصنيف الديون الخارجية حسب العملات الأجنبية: تتصف الديون الخارجية في الجزائر بتركيبة مختلطة من العملات الأجنبية ممكن أن تتأثر هذه التركيبة بنمط التجارة الخارجية، فمثلا إذا كانت الصادرات تتم أغلبها بالدولار سيؤدي إلى خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، مما يسمح بارتفاع قيمة الدين الخارجي بالعملات الأخرى[1]، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3– 4): هيكل الدين الخارجي في الجزائر حسب العملات خلال الفترة (2011– 2017) الوحدة: النسبة المئوية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار	46.00	42.00	37.80	40.40	29.90	13.40	9.64
الأورو	47.00	55.00	53.46	50.40	59.10	80.93	85.50

المصدر: تقارير بنك الجزائر، للسنوات: 2016،2017، 2014، 2013، 2012.

[1] – العارم عيساني، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000- 2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص125.

تشير البيانات من الجدول أعلاه أن هيكل الدين حسب العملات غير مستقر خلال الفترة (2011-2017)، حيث قدرت الحصة المحررة بالأورو تتغير بين 47% و85.5%، أما الحصة المحررة بالدولار فتتغير بين 9.64% و46%، وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدًا، ومما سبق يتبيّن أن الحصة المحررة بالأورو تأخذ أكبر نسبة من الديون الخارجية، أي أن هيكل الديون الخارجية في الجزائر غير ملائم، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الاورو بالنسبة للدولار يؤدي الى زيادة خدمة الديون الخارجية، وبالتالي الى عجز ميزان المدفوعات.

ملاحظة: بالنسبة لهيكل الدين الخارجي حسب العملات فإننا سنكتفي فقط بالدولار والأورو لأن الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدًا.

ثالثًا- تصنيف الديون الخارجية حسب تاريخ الاستحقاق: إذا كانت هذه التركيبة أغلبها ديون طويلة الاجل مقارنة بالديون قصيرة الاجل فهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، وذلك لان الديون طويلة الاجل تُفرض عليها شروط قاسية عكس الديون قصيرة الاجل[1]، ويمكن تفسير ذلك بالجدول التالي:

الجدول (3- 5): تركيبة الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) **الوحدة: النسبة المئوية**

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
نسبة د.م.ط.أ إلى إ.د	93.77	غ.م	99.33	95.89	67.88	39.64	48.40	47.46
نسبة د.ق.أ إلى إ.د	6.23	غ.م	0.67	4.11	32.12	60.36	51.60	52.54

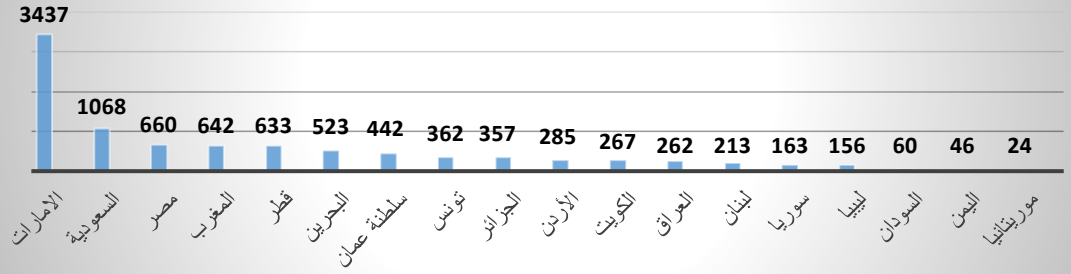
المصدر: بنك الجزائر، نشرات إحصائية ثلاثية لسنوات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن في الفترة (من 1990 الى 2010) كانت نسبة الديون طويلة الأجل تشكل أكثر من 60% من مجموع الديون، وبالتالي خدمات هذه الديون تكون مرتفعة جدًا مما يرهق ميزان المدفوعات ومنه زيادة العجز.

الفرع الثالث- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يعتبر ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من بين الأسباب التي تؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاحصائيات التالية:

[1] - مرجع سابق.

الشكل (3-9): عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (2003-2013) الوحدة: النسبة المئوية

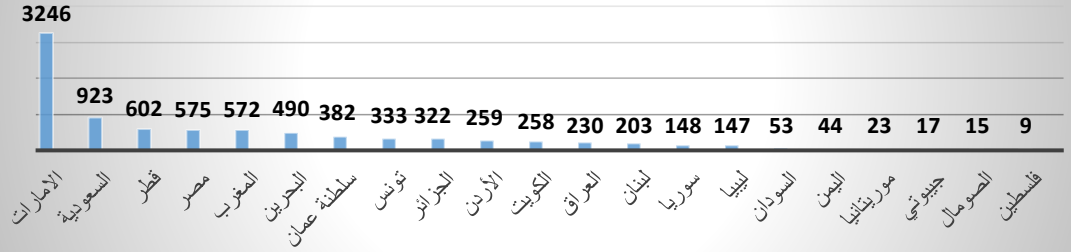


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2014، ص: 8.

يبيّن هذا الشكل عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (2003 -2013)، حيث قدرت بـ 357 مشروع، أي ما نسبته 3.70% من الإجمالي العربي، وهذا ما يبيّن نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

أما بالنسبة لعدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول العربية فتمثلت في الشكل التالي:

الشكل (3-10): عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (2003-2013) الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2014، ص: 8.

من الشكل أعلاه تبيّن أن عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قدرت بـ 322 شركة أجنبية وبنسبة 3.64% من الإجمالي العربي، وهي نسبة ضعيفة جدًا وتدل على قلة عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر ممثل في الملحق رقم (2):

من الملحق (2) يتبيّن لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر متذبذب وضعيف جدا خاصة خلال ثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث سجلت أكبر قيمة له سنة 2011 بقيمة 2580 مليون دولار، أي بنسبة 0.17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم، و0.37% بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2015 بقيمة 584-، أي بنسبة -0.03% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم، و0.08% بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية.كما يستأثر قطاع المحروقات بنصيب الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، وقد أعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم بلغت 17 مليار دولار بين عامي 2000 و2008، وفي المقابل لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودًا رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، حيث لم يبلغ اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرّح به حسب ما أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 676 مشروع استثماري بقيمة 2.471.691 مليون دج خلال الفترة (2002- 2015)[1].

[1] – دلال بن سمينة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000- 2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص21-22.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل نمو مختلفة منذ الاستقلال وعدة إصلاحات هيكلية وبرامج متنوعة، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف هذه البرامج، ومراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر وأهم مؤشراته.

المطلب الأول: البرامج الاقتصادية في الجزائر خلال المدة (1990– 2017)

من أهم البرامج الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) كما يلي:

الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينات: وتتمثل هذه البرامج فما يلي:

أولا: برنامجي الاستعداد الائتمان الأول والثاني: إن الأزمة البترولية لسنة 1986 كشفت موطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر جليًا بالتزامن مع انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات، مما ألزم الجزائر على الدخول في مفاوضات مع الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أين تم إبرام اتفاقيتين ائتمانيتين وهما برنامج الاستعداد الائتمان الأول والثاني:

1– برنامج الاستعداد الائتماني الأول Stand by1 (**1990/05/30 –1989/05/30**)[1]:

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتخطي أزمة المديونية التي واجهتها جراء انهيار أسعار النفط، فتم إبرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة وحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفاد الاقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وقد تضمن هذا الاتفاق عدد من الشروط كان أهمها مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة وبالتالي الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، فضلا عن تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها.

وقد أحدث هذا الاتفاق تغييرا جذريًا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبًا تم صدور قانون النقد والقرض عام 1990 والذي أعاد للبنك المركزي سلطته في تسيير السياسة النقدية في ظل استقلالية واسعة لبنك الجزائر.

[1] – هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990- 2014)، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، جوان 2016، ص ص: 135- 136.

ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يسير على خطى اقتصاد السوق، إلا أن اختلال الأوضاع الاقتصادية آنذاك حال دون تحقيق أهداف السياسة النقدية مما أدى إلى تعميق الإصلاحات.

2- برنامج الاستعداد الائتمان الثاني Stand by2 (**1991/06/03- 1992/03/31**):

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل مع صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع الصندوق في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991، وبموجب هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي (1990- 1992). وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية حدد القسط بمبلغ75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ويستمر تحرير الأقساط بناءً على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية في 27 أفريل 1991 التي صادق عليها الصندوق[1].

وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، والثالث في ديسمبر 1991، والأخير كان من المقرر في مارس 1992 [2].

والجدير بالذكر أن القسط الرابع منها لم يسحب لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه ذلك القرض لأغراض أخرى[3].

أ- أهداف برنامج الاستعداد الائتمان الثاني: يهدف برنامج الاستعداد الائتمان الثاني إلى تحقيق ما يلي[4]:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار بالضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.

[1] - محمد بوقموم، جزيرة معزي، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993- 2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 52، 2017، ص: 44

[2] - مرجع سابق، ص: 44.

[3] - هناء بن جميل، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[4] - محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره، ص44.

•تحرير التجارة الخارجية والداخلية مع قابلية تحويل الدينار.

ب- إجراءات برنامج الاستعداد الائتمان الثاني: وقد عملت الحكومة على تجسيدها بوضع مجموعة من الإجراءات نوجزها فيما يلي[1]:

•الحد من نمو الكتلة النقدية (**M2**)، وتثبيتها عند حدود 41 مليار دج.

•تقليص قيمة الدينار، قصد الحد من الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، على ألا يتجاوز هذا الفرق 25%.

•الضغط على النفقات بإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازي في حدود 4.9%للناتج الإجمالي.

•تشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقيب عن البترول واستغلاله.

•جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل إلى 26 دج في نهاية 1991.

•رفع معدل الخصم من 10.5% إلى 11.5%، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% خلال سنتي 1991 و1992 على التوالي، وذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب.

وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 350 مليون دولار، خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، علمًا أن الاتفاقيتين السابقتين تما في سرية تامة من جانب الحكومة الجزائرية.

ثانيا: برنامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي (من 01 ماي 1994 إلى 30 أفريل 1995):

1- **تعريف برنامج التثبيت الاقتصادي:** تعرف برامج التثبيت الاقتصادي على أنها حزمة من السياسات والإجراءات مصممة لإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد المعني، والتي

[1] - مرجع سابق، ص ص: 44- 45.

تنعكس في ظهور عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار، وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي سياسات مالية ونقدية، وكذلك سياسة أسعار الصرف، وعادة ما يطلق على هذه السياسات بسياسات جانب الطلب[1].

2- أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي: يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق أربعة أهداف[2]:

أ- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.

ب- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.

ت- خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررًا.

ث- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي P.A.S **(من 1995/05/22 إلى 1998/05/21)**: نظرًا لاقتصار اهتمام برامج التثبيت – التي يتبناها صندوق النقد الدولي- على الجوانب المتعلقة بالطلب وتركيز هذه البرامج على استعادة التوازن الداخلي والخارجي، وعدم اهتمامها بالجوانب المتعلقة بالعرض والنمو الاقتصادي.

قام الصندوق والبنك باستحداث برامج التكييف الهيكلي تهتم بهذه الجوانب وتكون مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي.

1- أهداف برنامج التعديل الهيكلي: كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي[3]:

---

[1] – محمد المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، موقع التحميل:

https://books.google.dz/books?id=6_6KCgAAQBAJ&pg=PT341&lpg=PT341&dq=Book+%D9%85%D8%, le 17/03/2020, à 21 :10.

[2] – حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، les Cahiers du MECASRevue، العدد 03، أفريل 2007، ص ص: 235.

[3] – مرجع سابق، ص ص: 235.

أ- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.

ب- تخفيض التضخم إلى 10.3%.

ت- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال المدة 1994- 1995.

ث- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ج- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.

ح- وضع إطار تشريعي للخوصصة.

2- إجراءات برنامج التعديل الهيكلي:لتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي[1]:

أ-سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية: هي سياسة اقتصادية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية، من خلال زيادة نسبة الضرائب ورفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية، بالموازاة مع هذه الإجراءات هنا كتدابير تتعلق بالسياسة النقدية منها: التحكم في السيولة المصرفية لضمان مرونة كافية لمعدلات الفائدة التي تستخدمها البنوك، إضافة إلى ذلك إدخال تحسينات جديدة تخص عملية الإقراض باستخدام معدلات فائدة مرتفعة لجذب الادخار الخاص.

ب-سياسة متوسطة المدى: هي سياسة اقتصادية على المدى المتوسط فهي تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مع إعادة تخصيصها بين مختلف الفروع الإنتاجية وتحسين المردودية، إضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص عن طريق تشجيع المبادرة الخاصة، وإلغاء الاحتكار أو شبه الاحتكار التام لمؤسسات القطاع العام في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويهدف البرنامج كذلك إلى تحكم أحسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة الغش الضريبي، والتهرب الضريبي، وتوسيع الرسم على القيمة المضافة، إضافة إلى تثبيت الأجور والعمل على تحرير الأسعار وتقليص الدعم الممنوح للسلع الضرورية، أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد سعت الحكومة على متابعة تحرير التجارة الخارجية بالكامل فيما عدا بعض القطاعات الاستراتيجية التي لها علاقة بأمن وسيادة الدولة، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، وإلغاء نظام الحصص، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الاستيراد بشكل موازي مع القطاع العام.

[1] - محمد بوقموم، جزيرة معزي، مرجع سبق ذكره، ص:46.

العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع نهاية سنة 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.

الفرع الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000– 2014):شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة توسيعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2014[1]، وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

أولا– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004):

1– تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001– 2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، خصص أساسًا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%، ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعّال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعّال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة[2].

2– أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

أ– اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛

[1] – محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012، ص:147.

[2]– عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001– 2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، ص: 103.

[3] – عمر عبو، هودة عبو، مداخلة بعنوان: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص: 03.

ب- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛

ت- مستوى نضج المشاريع؛

ث- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولا سيما منها الوطنية؛

ج- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق منها مباشرة.

ثانيًا – البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)

1– تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية، شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات قدرها 4203 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار[1].

2– أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يمكن حصر أهدافه في[2]:

- تحسين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة؛

لقد اهتم دعم برنامج النمو الاقتصادي على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالبطالة وجعلها أولوية مطلقة، إضافة إلى الصحة وترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات عبر كافة التراب الوطني ليتماشى وفق المعايير الدولية مع تبني سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي والبحث عن مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات.

ثالثًا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014):

1– تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014): خصص له غلافًا ماليًا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء[3].

[1] – عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[2] – تيجاني بالرقي، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013، ص: 52.

[3]– عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

2- أهداف تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014): يهدف برنامج توطيد النمو الى تحقيق ما يلي[1]:

أ- تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

ب- دعم تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية الصناعية؛

ت- تشجيع إنشاء مناصب الشغل وتطوير اقتصاد المعرفة؛

الفرع الثالث- البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015- 2019: سنتطرق في هذا الفرع الى مضمون البرنامج الخماسي للنمو بالإضافة الى أهدافه كما يلي:

أولا- مضمون البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015-2019[2]: لقد كان الهدف من إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2015- 2019) هو بناء اقتصاد تنافسي بارز ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد نهائيًا من تبعيتها الى المحروقات، وهذا عن طريق بعث النمو الاقتصادي ودعمه من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر على إشراك القطاعات الاقتصادية عن غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيًا- أهداف البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015- 2019:رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ هذا البرنامج نحو 262 مليار دولار، وفي هذا الصدد تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019) هذا ما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 7سبتمبر 2015 حيث أشار الى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها.ومن اجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، قامت الحكومة في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015- 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 07%، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني[3].

وقد جاءت الأهداف الرئيسية التي يتوخاها المخطط الخماسي (2015-2019) تزامنًا مع قانون المالية لسنة 2015، وفي هذا السياق فقد اعتمد قانون المالية لسنة 2015 ما يلي:

أ- ميزانية تجهيز بمبلغ مليار دينار، أي نموًا بنسبة 7.48% مقارنة بسنة 2014

[1] - تيجاني بالرقي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2]- زروق بن موفق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019/2018، ص131.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ب- نسبة نمو اقتصادي قدرها 25.4% خارج المحروقات

ت- نسبة تضخم قدره 3%

ث- ناتج داخلي خام بمبلغ 1،18.896 مليار دينار، أي ارتفاعًا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2014

كما أن هذا المخطط فقد حدد الأهداف الآتية:

ج- برامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار

ح- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية والتكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ

خ- نمو قوي للناتج الداخلي الخام

د- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):

يمكن تحليل أهم التطورات التي مر بها النمو الاقتصادي في الجزائر وتوضيح هيكله من خلال الملحق رقم (3) كما يلي:

أولا- تطور النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينات: سجل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 1994) معدلات ضعيفة طيلة هذه الفترة، حيث شهد نموًا سالبًا ما عدا سنتي 1990 و1992 على مستوى الاقتصاد اذ بلغ متوسطه -0.32%، وذلك نتيجة تراجع نمو قطاع المحروقات وبالتالي انخفاض ايراد النفط من جانب، التي تعتمد عليها في تمويل عملياتها التنموية بالإضافة الى استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعية والصناعية، والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط حيث انخفض من 22.3 دولار للبرميل سنة 1990 الى 15.5دولار سنة 1994، وتحقيق معدلات نمو سالبة بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات وذلك بسبب تراجع النشاط الصناعي نظرًا الى عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، كلّ هذه الأسباب انعكست سلبًا على النمو الاقتصادي، أما خلال الفترة (1995- 1999) تحسن النمو الاقتصادي، حيث سجل معدلات موجبة ومتواضعة وقدّر متوسطه بـ 3.46%، ويعود الفضل في ذلك الى تحسن أداء الاقتصاد الجزائري، حيث سجل نمو قطاع المحروقات معدلات موجبة بالإضافة الى تحسن القطاع الزراعي، حيث تزايدت معدلاته منذ اطلاق المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية في عام 2001 خاصة الحبوب والخضروات، حيث سجل قطاع الزراعة نموًا قدّر بـ 19.7% سنة 2003.

ثانيًا– تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000– 2009):من الجدول يتبيّن لنا أن النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حقق نموًا أحسن من الفترة السابقة، لكن النمو في هذه الفترة متذبذب، حيث سجل أكبر قيمة سنة 2003 بـ 7.2%، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2009 بـ 1.6%، وقدّر متوسطه خلال هذه الفترة بـ 3.89%، ويعود ذلك الى معدلات النمو المتذبذبة المحققة في القطاع الزراعي بسبب الظروف المناخية من جانب، وإطلاق المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية في عام 2001 من جانب آخر ،حيث أن نمو قطاع الزراعة متذبذب بين -5% و19.7 % ، بالإضافة الى تحسن نمو قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها، وكذلك ارتفاع معدلات النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أنه محصور بين 4.2% و11.6%، مما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثًا– تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010– 2017):يتبيّن لنا من الجدول أن النمو الاقتصادي متذبذب ومتواضع خلال الفترة (2010- 2013)، وهو محصور بين 2.8% و3.6%، حيث قدّر متوسطه بـ 3.17%، ويعود سبب ذلك الى النمو الإيجابي لكل القطاعات، ما عدا النمو في قطاع المحروقات، كما عرف قطاعي الزراعة والبناء والاشغال العمومية نموا مرتفعًا فاق 5%، أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات وقطاع الخدمات فعرفت ارتفاعا متواضعًا، أما خلال الفترة (2014- 2017) فمعدل النمو الاقتصادي تراجع من 3.8% الى 1.6%، وقدّرت نسبة التراجع بـ 57.89%، وقد تضافرت مجموعة عوامل أدت الى هذا التراجع، أهمها انخفاض عائدات الصادرات النفطية من 58.46 مليار دولار سنة 2014 الى 33.2 مليار دولار سنة 2017، نتيجة انخفاض أسعار البترول من 100.23 دولار للبرميل الى 54.05 دولار للبرميل، وقد أدى ذلك الى انخفاض القيمة المضافة في قطاع المحروقات من 4657.8 مليار دولار سنة 2014 الى 3608.8 مليار دولار سنة 2017، أي انخفضت بـ 1049 مليار دولار.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017):

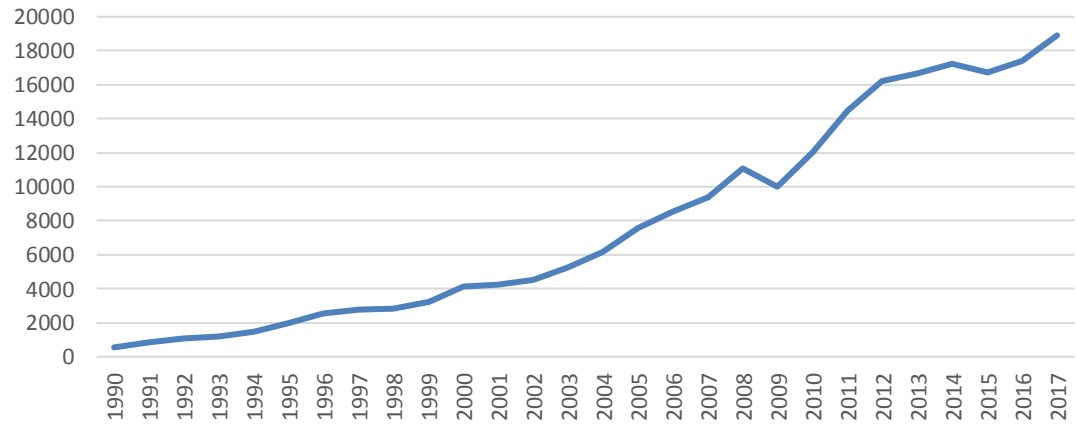
يُعد النمو الاقتصادي بحد ذاته مؤشرًا هامًا لتقييم السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادية القائمة فهو بمثابة مقياس لكفاءة الأداء في النظم الاقتصادية المختلفة، ولقد اتفقت الدراسات الى أن النمو الاقتصادي يمكن ادراكه من خلال دلالات معينة تسمى المؤشرات، ومنها المؤشرات الاقتصادية التي توفرها الحسابات القومية وصافي التجارة الخارجية الى جانب المؤشرات الاجتماعية، وسنتطرق في هذه الدراسة الى المؤشرات الاقتصادية

فقط، لأن المؤشرات النوعية مهمة ولم تغفلها الدراسة غير ان صعوبة قياسها كميًا من جانب وعدم توافر معلومات دقيقة حولها من جانب آخر[1]، ومن أهم المؤشرات الكمية لمتابعة النمو الاقتصادي في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول– الناتج المحلي الإجمالي: يعبّر عن النمو الاقتصادي عبر الزمن بمؤشرات اقتصادية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وحسب القطاعات في الجزائر خلال المدة (1990- 2017)، بالإضافة الى حصة الفرد الجزائري من هذا الناتج:

أولا– **تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017):** تعتبر الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد في تحصيل إيراداتها ومداخيلها من العملة الصعبة على المحروقات، مما جعل تغيرات الناتج المحلي الإجمالي مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وفيما يلي سنتطرق الى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017).

الشكل (3- 11): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)
الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة (1990- 2011).

- بنك الجزائر خلال الفترة (2012- 2017).

يتضح من الشكل البياني أن اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال 28 سنة (فترة الدراسة) شهد تغيرات وتطورات كبيرة، وقدّر متوسطه بـ 7146.6 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقدّر متوسطه خلال فترة الدراسة بـ 121 ألف دينار جزائري حسب معطيات البنك الدولي، خلال

[1]– زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص131.

فترة التسعينات كان الناتج المحلي منخفضًا أي أقل من 4000 مليار دينار جزائري ويعزى ذلك الى قلة عوائد الإنتاج النفطي بسبب انخفاض أسعاره، أما خلال سنة 2000 سجل 4123.5 مليار دينار جزائري، ويستمر في الارتفاع الى ان يصل الى 11077.1 مليار دينار جزائري، حيث قدرت نسبة الارتفاع بحوالي 168%، أي تضاعفت بحوالي ثلاث مرات وذلك بسبب تزايد إيرادات النفط بسبب ارتفاع أسعاره، ثم تنخفض بـ 9.66% سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط، وبعدها تستمر في الزيادة الى ان تصل الى 17228.6 مليار دينار جزائري، ثم تنخفض ثانية سنة 2015 بسبب الازمة النفطية 2014، وتعاود الارتفاع مرة أخرى الى ان تصل الى 18906.6 مليار دينار جزائري.

ثانيًا– مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال المدة (1990– 2017):

يتكون الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الآتية: المحروقات، الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارة العمومية (خدمات سوقية)، خدمات الإدارة العمومية (خدمات غير مسوقة)، وهذه القطاعات تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول (3– 6): الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: نسبة مئوية

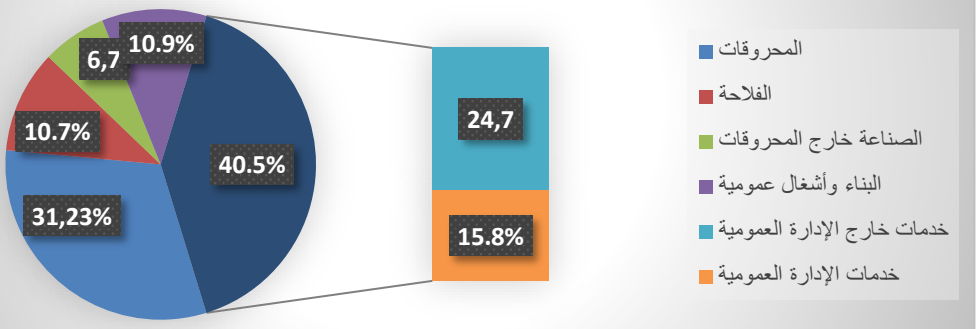
السنوات	المحروقات	قطاعات خارج المحروقات	قطاعات خارج المحروقات				
			الفلاحة	الصناعة خ.م	بناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
1990	24.5	75.5	12.3	13.1	12.1	22.1	16
1995	27.6	72.4	10.7	10.6	11.1	25.1	14.3
2000	41.9	58.1	9	7.5	8.7	21.9	11
2005	47.4	52.6	8.2	5.9	8	21.5	8.9
2010	37	63	9	5.3	11.1	23.3	14.3
2011	38.3	61.7	8.7	4.9	9.8	20.9	17.4
2012	36.8	63.2	9.5	4.9	9.9	21.3	17.6
2013	32.4	67.6	10.6	5	10.5	25	16.5
2014	29.1	70.9	11	5.2	11.3	26.2	17.2
2015	20.4	79.6	12.6	5.9	12.5	29.6	19
2016	18.8	81.2	13.3	6.1	12.9	30.1	18.8
2017	20.6	79.4	13.2	6	12.6	29.4	18.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: – الديوان الوطني للإحصاء، **–** بنك الجزائر، تقارير سنوية 2017، 2013.

يتضّح من خلال الجدول رقم (3- 6)، أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبقى تابعًا لقطاع المحروقات، ويتبيّن ذلك من خلال نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث قدّر متوسطه خلال الفترة (1990- 2017) حوالي 31.23%، كما تبقى مساهمة القطاعات الأخرى (القطاعات خارج المحروقات) ضعيفة وهامشية، وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل (3- 12): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3- 9).

توزعت المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) كما هو مبيّن في الشكل (3- 12)، حيث قدّر متوسط نسبة مساهمة المحروقات خلال هذه الفترة بـ 31.23%، وشكّل هذا القطاع المكوّن الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الاقتصاديات الريعية تتأثر بشكل كبير بكميات إنتاج وأسعار النفط سلبًا أو ايجابًا، يليه في المرتبة الثانية خدمات خارج الإدارة العمومية بـ 24.7%، كما شكلت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العمومية 15.8%، وبالتالي مساهمة الخدمات الاجمالية قدرت بـ 40.5%، بينما قطاع البناء والأشغال العمومية احتلّ المرتبة الرابعة بعد قطاع المحروقات وقطاع الخدمات بشقيه بمساهمة قدرت بنسبة 10.9%، كما ساهم قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدّر بـ 10.7%، وشكلت نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات 6.7%، وهي نسبة ضعيفة واحتلت المرتبة الأخيرة.وفيما يلي سنتطرق الى تطور مساهمة كل قطاع على حدى:

1- **مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)**: يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي سنتطرق الى القيمة المضافة لهذا القطاع بالإضافة الى نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي كما هو ممثل في الملحق رقم (4) كما يلي:

شهدت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تغيرات ملحوظة خلال الفترة (1990-2017)، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 24.5% سنة 1990، لترتفع هذه النسبة الى 47.4% سنة 2005، نسبة الارتفاع بلغت 93.47%، لتنخفض الى 37% سنة 2010، وقدرت نسبة الانخفاض بـ 21.94%، لترتفع ثانية نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الى 38.3 % سنة 2011، وقدرت نسبة الارتفاع بـ 3.51%، لتنخفض نسبة المساهمة مرة أخرى الى 18.8% سنة 2016، وقدرت نسبة الانخفاض بـ 50.91%، ولترتفع الى 20.6% سنة 2017، ويعود ذلك الانخفاض والارتفاع الى تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية للطاقة الذي قاد بدوره الى انخفاض وارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، فقد أخذت اتجاها صعوديا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت هذه القيمة من 125.2 مليار دينار جزائري سنة 1990 الى 3608.8 مليار دينار جزائري سنة 2017، أي ارتفعت بـ 2782.43%.

2– مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017):

يكتسب قطاع الخدمات أهمية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية، ويضم هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والمواصلات والتخزين، والتمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الاجتماعية التي تشمل الإسكان والمرافق، والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى[1] (أنظر الملحق رقم (5).

ومن خلال الملحق يتبيّن لنا أن الخدمات تتكون من شقين، خدمات خارج الإدارة العمومية (خدمات سوقية)، وخدمات الإدارة العمومية (خدمات غير سوقية)، وبتمعّن الاحصائيات يظهر لنا أن الخدمات خارج الإدارة العمومية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مساهمة خدمات الإدارة العمومية، حيث نسبة

[1] – الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

مساهمة الخدمات خارج الإدارة العمومية محصورة بين (20.34% كأدنى قيمة سجلت سنة 2008، و30.1% كأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2016)، وهي نسب تميزت بالتذبذب، أما فيما يخص خدمات الإدارة العمومية فنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي محصورة بين (8% كأدنى قيمة سجلت سنة 2006، و19% كأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2015)، وهي نسب ضعيفة مقارنة بنسب مساهمة خدمات خارج الإدارة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمساهمة الخدمات مجتمعة فهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول (3– 7): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: نسبة مئوية

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990
30.67	29.2	30.42	33.4	34.36	36.27	35.36	32.9	39.4	38.1
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
47.6	48.9	48.6	43.4	41.5	38.9	38.3	37.12	38.3	30.69

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3– 11)

من الجدول رقم (3– 7) أن قطاع الخدمات (مجتمعة) يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 47.6% سنة 2017 مقارنة بسنة 1990 حيث كانت 38.1%، وهي نسب تميزت بالتذبذب خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للقيمة المضافة لقطاع الخدمات السوقية في الجزائر ومن خلال معطيات الجدول رقم () يتبيّن لنا انها في ارتفاع مستمر وقدرت نسبة الارتفاع حوالي 4473%، أما بالنسبة للخدمات غير السوقية فقيمتها المضافة في تزايد كذلك، لكن قيمها ضعيفة مقارنة بقطاع الخدمات السوقية، وقدرت نسبة الارتفاع بـ 3791.54%.

2– مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017):

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المهمة والأساسية لأي اقتصاد وذلك بتوفيرها السلع الغذائية للسكان، لكن يبقى هذا القطاع ضعيفًا مقارنة مع قطاع المحروقات رغم توفر الإمكانيات الفلاحية في الجزائر، وفيما

يلي سنتطرق الى تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، بالإضافة الى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (انظر الملحق رقم (6)).

يتبيّن من الملحق أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2017) متذبذبة وضعيفة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات، وتتراوح هذه النسب ما بين 7% والتي سجلت سنة 2008 و13.3% والتي سجلت سنة 2016، ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها الطبيعية (تساقط الأمطار، درجة الحرارة ...الخ)، ومنها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية (الدعم المقدم للمزارعين، التامين ضد المخاطر الزراعية، برامج الاستثمارات الفلاحية ...الخ)[1]، بالإضافة الى نقص اليد العاملة الفلاحية.

كما يتبيّن من الجدول أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة متزايدة ولكن بمعدل بطيء، حيث بلغت 62.7 مليار دينار جزائري سنة 1990، ولترتفع الى 931.3 مليار دينار جزائري سنة 2009، وتستمر في الزيادة لتصل الى 2318.9 مليار دينار جزائري سنة 2017 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 3598.4%.

4- مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017): يبيّن الجدول القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات بالإضافة الى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (انظر الملحق (7)) كما يلي:

اعتمادًا على الملحق رقم (7) يتبيّن لنا أن نسبة مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة وهامشية لا تتعدى نسبتها 10% خلال الفترة (2000- 2017)، كما أن هذه النسب تسجل تراجعًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 13.1% سنة 1990 لتنخفض الى 6% سنة 2017، كما أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات متزايدة تدريجيًا خلال فترة الدراسة، لكنها ضعيفة جدًا، وسجلت اعلى قيمة سنة 2017 بـ 1037 مليار دينار جزائري.

[1]- عبد الغفار غطاس، باديس بوخلوة، مداخلة بعنوان: التقدم التقني كمحدد من محددات التحوّل الهيكلي في اقتصاديات الإنتاج الزراعي (القطاع الزراعي في الجزائر أنموذجًا)، الملتقى الدولي السابع (اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية)، جامعة الوادي، الجزائر، 31/30 أكتوبر 2019، ص: 32.

5- مساهمة قطاع البناء وأشغال عمومية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):يبيّن الجدول القيمة المضافة لقطاع البناء وأشغال عمومية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (انظر الملحق (8)) كما يلي:

من خلال الملحق (8) نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاعالبناء وأشغال عمومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، تتراوح ما بين 7.98% و12.9%، وتعتبر هذه النسب ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات وقطاع الخدمات، ويرجع ذلك لاعتماد مداخيل الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: صافي التجارة الخارجية في الجزائر: تعدّ التجارة الخارجية أحد المؤشرات الرئيسية للتبادل الدولي، إذ تمثل التجارة الخارجية أحد الآليات التي تؤثر وتتأثر بهيكل النشاط الاقتصادي فهي تساهم بشكل إيجابي في نمو الدخل القومي، إذ ان الصادرات تمثل عنصرًا اضافيًا مباشرًا للدخل، أما الإيرادات فإنها تمثل عنصر تسرب جزء من الدخل الى الخارج الا انها تساهم في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لدفع العملية الإنتاجية. والجزائر شأنها شأن معظم البلدان النامية التي تعتمد كثيرًا على قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب الى تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، ونموها، بالإضافة الى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

أولا- تنظيم قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: إن وضعية التجارة الخارجية في ظل مرحلة التخطيط المركزي وقبل بداية إصلاحها، كانت تتميز بالركود حيث كان الاقتصاد الجزائري آنذاك غير متوازن نظرًا للسياسة الاستعمار التي تركها، وتداركًا لهذه النقائص عمدت الدولة بوضع قطاع التجارة الخارجية تحت رقابتها[1]، وهو ما تم اعتباره بمثابة إجراء تمهيدي أول لاحتكار الدولة لهذا القطاع ولتأمينها اعتمدت على ثلاثة آليات رئيسية تمثلت في وضع نظام الحصص والتعريفات الجمركية، والرقابة على الصرف[2].

[1]- عياش درار واخرون، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000- 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 27، 2013، ص39.

[2]- مديحة بن زكري بن علو، ونصيرة شيبان، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني (التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، سبتمبر 2019، ص389.

إن التحولات التي عرفتها منظومة التجارة الخارجية في الجزائر قد كانت انعكاسًا لسيرورة تطور الاقتصاد الوطني من الاستقلال الى يومنا هذا، حيث مرت بمرحلتين بارزتين وهما[1]:

1- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962- 1989): حيث تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بمجموعة من الإجراءات الرقابية لتجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية[2]، ومع بداية السبعينات قامت الدولة باحتكار قطاع التجارة الخارجية بصفة كلية، وقامت بإصدار مجموعة من القوانين تؤكّد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، كان أولها الأمر 01/73 الصادر بتاريخ 1973/02/20، وكان الهدف من الاحتكار هو حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، والتحكم في التدفقات التجارية وادماجها في اطار التخطيط المركزي، وبذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة[3].

كما عرف الاقتصاد الوطني في ظل سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة النّدرة مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطية المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات، وضعف التخطيط، الى غيرها من العوامل، إضافة الى هذا فان الاقتصاد لم يتمكّن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس زاد التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، ممّا أكّد للدولة فشل نظام الاحتكار[4]، كما أن هذه المرحلة شكلت عائقًا كبيراً أمام نشاط القطاع الخاص لعدة أسباب، مما أدى الى التفكير في تبني استراتيجيات أخرى، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها[5].

---

[1]- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، عنوان المداخلة: مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، اليوم الدراسي حول موضوع: "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل (الجزائر)، يوم 25 أفريل 2016، ص3

[2]- نفس المرجع، ص4.

[3]- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مرجع سبق ذكره، ص154.

[4]- نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، بدون صفحة.

[5]- مديحة بن زكري بن علو، ونصيرة شيبان، مرجع سبق ذكره، ص389.

2- مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990): شرعت الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار النفط 1986 وما شكلته من عدم استقرار صادرات الجزائر في تطبيق إصلاحات هامة لتنظيم التجارة الخارجية والخروج من التصدير الأحادي للنفط وتبني سياسة اقتصادية مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية[1]، حيث قامت الجزائر بداية من التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق[2]، حيث انقسمت هذه المرحلة الى جزئين:

أ- مرحلة تحرير تدريجي (1990- 1994): ففي 1990 تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام والخاص وفقًا لقواعد السوق من خلال السماح للخواص بالاستيراد دون تأشيرة احتكار ليتم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991، واعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 الى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية[3].

كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي على النحو التالي[4]:

- إجراء تغيرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت الى 120% وهو ما أدى الى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية حيث تم تخفيضها الى 60%.

- فرض معدلات ضعيفة من 0% الى 7% على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و25% على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريفة جمركية تتراوح بين 40% و60% على المنتجات تامة الصنع.

---

[1]- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مرجع سبق ذكره، ص140-141.

[2]- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3]- سمية بونوة، منير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص126.

[4]- نفس المرجع، ص126.

- ركزت هذه الفترة تغير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير، وذلك ابتداءً من سنة 1992.

- كما تم احداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضًا صريحًا أمام الدولار الأمريكي قدّر بـ 22% سنة 1991، ثم 40.14% سنة 1994، ثم انتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4963 الى 17776 دينار جزائري، إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي، ومن ثم تحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني.

وكان الهدف من هذه التعديلات خلال هذه المرحلة هو:

- إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة؛

- العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

- تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، على أن تعمل المؤسسات العمومية والخاصة على ترقية النمو الاقتصادي بالتركيز خاصة تنويع الصادرات خارج المحروقات؛

- الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

ب- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية: في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998)، وفي إطار الانفتاح التجاري والاندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية[1]:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلا من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994 الى 2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقًا للمعايير الجمركية الدولية، وذلك حسب قوانين المالية التالية:

- تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% الى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997تم تخفيضه الى 45%، وقد تمّ حضر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط، والتي تم إلغاءها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996 تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997.

أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998 بالاستغناء عن معدل 3%.

[1]- سمية بونوة، منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص126- 127.

الملاحظ لقانون المالية لسنة 2000 نجده استخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الاستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن، و5% على المنتوج الصناعي غير تامة الصنع، وفي ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تم تخفيض التعريفة الجمركية من 45% الى 40%، كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي الى أن وصل 12% مع حلول سنة 2006، كما تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996 صندوق دعم الصادرات، حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

في ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي انتقا سعر صرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 الى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 50.6% سنة 1994، 36%سنة 1995، 15% سنة 1996، 5.4% سنة 1997.

كما تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذلك إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص والحظر، حيث تم إلغاء السلع المحظورة استيرادها تدريجيًا، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليًا من القيود الكمية.

إلا أن الوضع لم يستمر على هذا المنوال، أين ضيّق المشرع من خلال مجموعة من النصوص القانونية من مبدأ حرية المبادلات التجارية، منها خاصة أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وقانون المالية لسنة 2014، وتعديل قانون الاستيراد والتصدير لسنة 2015، وقانون المالية لسنة 2016، ومجموعة من النصوص التنظيمية الصادرة في مجال التجارة الخارجية والصادرة في نفس الفترة أي بعد2003 [1].

حيث يحتفظ المشرع الجزائري بموجب تعديل أحكام قانون الاستيراد والتصدير لعام 2015 بنفس الموقف بل ويؤكّد على تحريره لقطاع التجارة الخارجية، إذ جاءت صيغة المادة 02 منه بالعبارات التالية: "تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية ..."، الأمر الذي يؤكد موقف الجزائر باعتناقها مبادئ العولمة الاقتصادية

[1]– ربيحة حجارة، وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 2، 2016، ص344.

والاستمرار في الإعلان عن رغبتها في اعتناق المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة وعلى رأسها مبدأ حرية المبادلات التجارية[1].

ثانيًا– نمو التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017): إن واقع نمو التجارة الخارجية في الجزائر متذبذب وغير مستقر وهذا راجع الى الهيكل غير الملائم للصادرات، حيث تعتمد الجزائر بصفة شبه كلية على صادرات النفط، مما يجعل نمو الصادرات الإجمالية متذبذبة وغير مستقرة أيضًا بسبب تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، كما هو الحال بالنسبة للواردات تكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار لأن تمويلها يكون بإيرادات الصادرات، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

[1]– نفس المرجع، ص346.

الجدول (3– 8): معدل نمو التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	اجمالي التجارة الخارجية	معدل النمو البسيط لإجمالي الصادرات (%)	معدل النمو البسيط لإجمالي الواردات(%)	معدل النمو البسيط للتجارة الخارجية (%)
1990	122.28	87.02	209.30	–	–	–
1991	233.59	139.24	372.83	91.03	60.01	78.17
1992	249.01	188.55	437.56	6.60	35.41	17.36
1993	239.55	205.03	444.58	3.80 -	8.74	1.60
1994	324.34	340.14	664.48	35.39	65.90	49.46
1995	498.45	513.19	1011.64	53.68	50.88	52.24
1996	740.81	498.33	1239.14	48.62	2.89 -	22.49
1997	791.77	501.58	1293.35	6.88	0.65	4.37
1998	588.87	552.36	1141.23	25.63 -	10.12	11.76 -
1999	840.52	610.67	1451.19	42.73	10.56	27.16
2000	1657.21	690.42	2347.63	97.16	13.06	61.77
2001	1480.33	764.86	2245.19	10.67 -	10.78	4.36 -
2002	1501.19	957.04	2458.23	1.41	25.13	9.49
2003	1902.05	1047.44	2949.49	26.70	9.40	19.98
2004	2337.45	1314.40	3651.85	22.89	25.49	23.81
2005	3421.55	1493.64	4915.19	46.38	13.64	34.59
2006	3979.00	1558.54	5537.54	16.29	4.34	12.66
2007	4217.16	1916.83	6133.99	9.91	22.99	10.77
2008	5095.02	2572.03	7667.05	20.90	34.18	24.99
2009	3347.64	2854.80	6202.44	34.30 -	10.99	19.10 -
2010	4333.59	3011.81	7345.40	29.45	5.5	18.43
2011	5374.13	3442.50	8816.63	24.01	14.30	20.03
2012	5548.33	3998.37	9546.70	3.24	16.15	8.28
2013	5144.43	4360.77	9505.20	7.28 -	9.06	0.43 -
2014	4818.21	4799.35	9617.56	6.34 -	10.06	1.18
2015	3455.04	5263.97	8719.01	28.29 -	9.68	9.34 -
2016	3212.77	5409.44	8622.21	7.01 -	2.76	1.11 -
2017	3841.73	5435.04	9276.77	19.58	0.47	7.59

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا الى التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات عديدة، الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة (1990– 2011).

يبيّن الجدول رقم (3- 8) تطور كل من الصادرات والواردات، والتجارة الخارجية في الجزائر مقومة بالدينار الجزائري وحركة نموها خلال الفترة (1990- 2017)، وسبتم تحليل معطيات الجدول كما يلي:

1- تطور الصادرات الاجمالية ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة: بالنظر الى الصادرات الكلية، نجد أن متوسطها بلغ 2474.86 مليار دينار جزائري خلال فترة الدراسة، أما متوسط معدل نموها فبلغ 17.76%، حيث شهدت اتجاهًا صعوديًا خلال الفترة (1990- 1997)، قدرت نسبة الارتفاع حوالي 547%، وبعدها انخفضت قيمة الصادرات الى 588.87 مليار دينار جزائري سنة 1998، وبالتالي تسجيل نمو سالب للصادرات بلغ (-5.63%) من نفس السنة ويعزى ذلك الى تراجع أسعار النفط بـ 34.22% (1998)، لترتفع بـ 181.42% سنة 2000، لتنخفض مرة أخرى بـ 10.67% سنة 2001 ويعود هذا التذبذب إلى تذبذبات أسعار النفط، لترتفع بـ 44.18% سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 بعدما كان 23.12 دولار للبرميل سنة 2001، لتنخفض قيمة الصادرات مرة أخرى من 5095.02 مليار دينار جزائري سنة 2008 الى 3347.64 مليار دينار جزائري سنة 2009 أي بنسبة 34.29، وفي المقابل سجلت نموًا سالبًا قدّر بـ 34.30% ويعزى ذلك الى تراجع سعر النفط بـ 37.73% (2008)، ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (2009- 2012)، ليبلغ هذا الارتفاع 65.74% وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت بـ 78.38%، لتنخفض مرّة أخرى وتستمر في الانخفاض حتى سنة 2016، حيث قدرت قيمة الصادرات 3212.77 مليار دينار جزائري سنة 2016، بعدما كانت 5548.33 مليار دينار جزائري سنة 2012 بسبب تدني أسعار النفط من 111.04 دولار للبرميل سنة 2012 الى 49.25 دولار للبرميل سنة 2016 وخاصة الانخفاض الكبير بين سنتي 2014 و2015 وقدّر بـ 47.34%، وفي المقابل حققت الصادرات معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة، كما ترتفع قيمة الصادرات بـ 19.58% وبالتالي حقق النمو البسيط لإجمالي الصادرات من نفس السنة نموًا موجبًا ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط الى 54.10 دولار للبرميل.

2- تطور الواردات الاجمالية ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة: من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ هناك نمو مفرط في الواردات الجزائرية، حيث بلغ متوسطها 1947.4 مليار دينار جزائري خلال الفترة (1990- 2017)، أما متوسط معدل نموها فبلغ 17.68%، حيث اتجهت الواردات نحو الارتفاع خلال الفترة (1990- 1995) ليبلغ معدل الارتفاع 489.74%، وفي المقابل حقق معدلات نمو موجبة خلال

نفس الفترة محصورة بين (8.74% و65.90%)، لتنخفض الواردات الى 498.33 مليار دينار جزائري سنة 1996، وبالتالي سجلت نموًا سالبًا قدّر بـ (-2.89%)، وبعدها أخذت الواردات اتجاها صعوديًا كذلك، ابتداء من سنة 1996 الى غاية 2017، حيث قدرت نسبة الارتفاع بـ 990.65%، أي تضاعفت تقريبًا عشرة مرات،أما معدلات النمو خلال نفس الفترة متذبذبة وغير مستقرة ومحصورة بين (-2.89 و34.18)، ويعزى هذا الارتفاع طيلة فترة الدراسة الى[1]:

أ- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية: تعدّ الجزائر من أكبر المستوردين عالميًا لمادة القمح بـ 2.5 مليون طن من القمح اللين و2.6 مليون طن من القمح الصلب، كما تتميز الجزائر بتموضعها في مقدمة الدول المستوردة للسكر بـ 267.9 مليون دولار كل عام، بالإضافة الى الحليب وغيرها من المواد الغذائية. وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية الى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر.

ب- برامج الاستثمارات العامة الضخمة: منذ عام 2001 أطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية والتوسع في اتاحة الخدمات (تم التطرق اليها سابقًا)، وبحسب الأستاذ حسين بن يسعد (الوزير السابق للاقتصاد) فان هذه البرامج التي ارتكزت على تحليل خاطئ للنظرية الكينزية قد خدمت الاستيراد بشكل جيد، حيث رفعت من فاتورة الاستيراد.

ت- الزيادات في أجور العمال والموظفين: هناك ارتفاع كبير في كتلة الأجور حيث بلغت في قانون المالية لسنة 2013 أكثر من 26 ألف مليار دينار (أي ما يعادل 26 مليار أورو) وهو ما أدى الى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة (كالسيارات مثلا)، وبالتالي ارتفعت قيمة السيارات المستوردة ما بين 2011 و2012 بمعدل 45.75%.

ث- انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: تعود فكرة إقامة شراكة أورو متوسطية الى اتفاقية ماستريخت الممضاة في فيفري 1992 والتي دخلت حيّز التنفيذ في نوفمبر 1993 أين أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية المتطورة والجنوبية المتخلفة، وهو ما أكدته اتفاقية برشلونة فيما بعد سنة 1995 بإقامة منطقة شراكة أورو متوسطية، تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة، مدعمة بالإعانة المالية اللازمة، وتتطور من

[1]- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص6- 7.

خلال التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق، الى أن تصل الى حد الارتباط، بإقامة منطقة سلام واستقرار وأمن أوروبية_ متوسطية، تقوم على أسس احترام الديمقراطية واحترام حقوق الانسان[1].

بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في 13 أكتوبر 1993، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997 لتشهد انقطاعًا بين ماي من نفس السنة، وافريل 2000، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ثم تستأنف من جديد مسجلة 3 جولات انتهت خلال سنة 2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 2001/12/05 بالعاصمة البلجيكية، ليثمن في 19 ديسمبر من نفس السنة، بعد اربع سنوات من المفاوضات تمّ عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اخيرًا في 22 افريل 2002 في مدينة "فالينس Valence"، والذي يقضي بدخول الجزائر الى منطقة التبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط في2010[2].

ولأن المنتظر من عقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان للسعي من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري، وتوطين الاستثمارات بها، وللتقليل من حدة الصدمات النفطية، وتحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج، وهذا أهم الأهداف التي دفعت الجزائر الى ابرام عقود الشراكة الأورو متوسطية[3].

وعموما فإن عدم تنوع الصادرات الجزائرية، وضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى الى الإضرار بالجزائر كثيرًا جراء هذا الاتفاق، حيث خسرت الجزائر منذ العمل بالتزامات الاتفاقية الى غاية 2011 ما يقدر بـ 2.5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئًا يستحق الذكر، كما أن آخر الاحصائيات المقدمة من طرف مصالح الجمارك الجزائرية تشير الى أنه خلال سنة 2013 استوردت الجزائر ما قيمته 28.58 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي أي ما يعادل 52.11% من اجمالي الواردات الجزائرية، في حين صدرت للاتحاد ما قيمته 42.77 مليار دولار (معظمها

[1]- نادية شطاف، وفاء سلامة، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد 11، العدد 20، جوان 2016، ص 271- 272.

[2]- نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

[3]- مخطار علالي، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2015/2014، ص251.

غاز ونفط)، ما يعادل 64.89% من اجمالي صادراتها، وهو ما يوضح ارتباط الاقتصاد الكبير في معاملاته التجارية مع دول الاتحاد، كما تستورد الجزائر من الاتحاد 18 دولار مقابل كل دولار تصدره اليه.

3- تطور التجارة الخارجية ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة: من معطيات الجدول أعلاه يتبيّن لنا أن تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) بلغ متوسطها 4422.26 مليار دينار جزائري، أما متوسط معدل نموها فبلغ 17.05%، كما لاحظنا تزايد مستمر بداية من سنة 1990 الى غاية 1997 لتبلغ نسبة الارتفاع 517.94% ، ثم تنخفض الى 1141.23 مليار دينار جزائري سنة 1998، وبالتالي حقق معدل نمو سالب قدّر بـ (-11.76)، ثم تعود التجارة الخارجية للارتفاع مرة أخرى، حيث قدرت نسبة الارتفاع 105.71% خلال الفترة (2000-1998)، لتنخفض قيمة التجارة الخارجية الجزائرية ثانية حيث بلغت 2245.19 مليار دينار جزائري سنة 2001، وبالتالي حققت نموًا سالبًا قدّر بـ (-4.36%)، وبعدها تستمر التجارة الخارجية في الزيادة الى أن تصل الى 7667.05 مليار دينار جزائري سنة 2008 وقدرت نسبة الارتفاع 241.48%، وبالتالي حققت نموًا موجبًا خلال الفترة (2002-2008) محصور بين (9.49%، 34.59%)، ثم تنخفض قيمتها مرة أخرى الى 6202.44 مليار دينار جزائري سنة 2009، وبالتالي حققت نموًا سالبًا قدّر بـ (-19.1%)، ثم تواصل التجارة الخارجية نموها الى أن وصلت الى أعلى قيمة تقدّر بـ 9276.77 مليار دينار جزائري سنة 2017، وبالتالي حققت زيادة خلال الفترة (2010- 2017) ما عدا هناك انخفاضات طفيفة خلال السنوات 2013 و2015و 2016 وبالتالي حققت خلال هذه السنوات الثلاثة معدلات نمو سالبة، أي أن قيمة التجارة الخارجية في اتجاه متزايد ومتذبذب ويعزى ذلك الى ارتفاع وتذبذب قيمة الصادرات بالإضافة الى النمو المفرط في الواردات

ثالثًا: أهمية التجارة الخارجية في خدمة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017):

تعد الأهمية النسبية لقيمة التجارة الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني من جهة ولقياس الانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى، وبالتالي سنتطرق الى ثلاث مؤشرات للتجارة الخارجية الجزائرية تتمثل في: نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول (3– 9): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990– 2017)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	نسبة الصادرات الاجمالية/الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات/الناتج المحلي الإجمالي	نسبة صادرات المحروقات/الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات خارج المحروقات/الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التجارة الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي
1990	22.06	15.70	19.97	2.09	37.76
1991	27.09	16.15	25.64	1.45	43.24
1992	23.17	17.54	22.38	0.79	40.71
1993	20.13	17.23	19.43	0.70	37.36
1994	21.80	22.87	20.27	1.53	44.67
1995	24.86	25.59	23.05	1.81	50.45
1996	28.82	19.39	26.84	1.64	48.21
1997	28.48	18.04	27.34	1.14	46.52
1998	20.80	19.51	20.27	0.53	40.31
1999	25.96	18.86	24.49	1.47	44.82
2000	40.19	16.74	38.44	1.75	56.93
2001	35.02	18.09	33.87	1.15	53.11
2002	33.19	21.16	31.91	1.28	54.35
2003	36.21	19.94	35.35	0.86	56.15
2004	38.01	21.37	36.97	1.04	59.38
2005	45.25	19.75	44.23	1.02	65
2006	46.73	18.30	45.74	0.99	65.03
2007	44.99	20.46	44.15	0.84	65.45
2008	45.99	23.22	45	0.99	69.21
2009	33.45	28.53	32.23	1.22	61.98
2010	36.00	25.03	34.69	1.31	61.03
2011	37.11	23.77	36.05	1.06	60.88
2012	34.23	24.67	33.76	0.47	58.9
2013	30.90	26.19	30.42	0.48	57.09
2014	27.97	27.86	27.34	0.52	55.83
2015	20.69	31.52	19.94	0.75	52.21
2016	18.46	31.08	17.55	0.91	49.54
2017	20.32	28.75	19.49	0.83	49.07

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا الى: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات عديدة، الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة (1990– 2011).

1- مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:يعد مؤشر التجارة الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني من جهة ولقياس درجة الانفتاح من جهة أخرى، ويعتبر الاقتصاد الجزائري منفتحًا مقارنة مع معدلات انفتاح بعض الدول النامية، بحيث يقول بعض الاقتصاديين في هذا المجال أن "أي دولة تصل فيها نسبة وارداتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا، كذلك إذا وصلت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي 40% فان الدولة تعتبر منفتحة"[1].

وبالنسبة للجزائر ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 50.74%، أي أن هذا المتوسط يفوق 40% ومنه يتبيّن لنا أن الجزائر منفتحة اقتصاديا.

حيث خلال الفترة (1990- 1994) نجد أن نسبة الانفتاح في المتوسط بلغت 40.71%، وهذا بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الناتج عن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، والذي أشار الى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية، أما خلال الفترة (1994- 1998) بلغت نسبة الانفتاح في المتوسط 46.37%، أي أن هذه النسبة تحسنت بالنسبة للفترة السابقة (1990- 1994) والسبب راجع الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، أما خلال باقي فترة الدراسة فسجلت نسبة الانفتاح على العالم الخارجي أكثر من 50%، ما عدا سنة 1999 والسنتين الأخيرتين من فترة الدراسة، كما أن أعلى نسبة سجلت على طول فترة الدراسة تقدر بـ 69.21% سنة 2008 ويعود السبب في ذلك الى النمو المفرط في الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية وتحسن أسعار النفط، كما أن سبب تراجع نسبة الانفتاح خلال سنة 1999 والسنتين الأخيرتين من فترة الدراسة راجع الى أن المشرع الجزائري ضيق مبدأ حرية المبادلات التجارية بمجموعة من القوانين خاصة أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و2014 وتعديل قانون الاستيراد والتصدير لسنة 2015.

2- مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي: تمثل الصادرات متغيرًا محوريًا وحيويًا، لأنها احدى المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملات الأجنبية والتي يتم الانفاق منها على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، غير أن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتمثل في اقتصاد وحيد الجانب، يعتمد في أغلب صادراته على سلعة واحدة هي النفط، الذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره،

[1]- دليلة طالب، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018، ص: 238.

بسبب التغيرات في عوامل الطلب والعرض، بالإضافة الى تأثير أسعار هذه السلعة بالعوامل السياسية والاستراتيجية، كما يعد هذا المؤشر (مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي) من المؤشرات المهمة الدالة على درجة الانكشاف الاقتصادي مع الخارج، وبالتالي سنقوم بدراسة الأهمية النسبية لكل من الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن متوسط مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 30.99%، حيث الأهمية النسبية لصادرات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي عالية جدًا والتي تمثل في المتوسط 29.88%، بينما قدّرت متوسط مساهمة الصادرات خارج المحروقات تقريبًا 1.1%، أي أن الحصة الأعظم تساهم بها صادرات النفط.

كما يلاحظ كذلك أن نسب مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينات لم تتجاوز 30%، بحيث أعلى قيمة سجلت خلال هذه الفترة 28.82% سنة 1996، ولكن في سنة 2000 ارتفعت هذه النسبة الى 40.19%، بعدما كانت 25.96% سنة 1999، وبالتالي مع بداية سنة 2000 شهدت هذه النسب تحسنًا لكن تمتاز بالتذبذب، كما أن أكبر نسبة سجلت سنة 2006 بـ 46.73% خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك الى تحسن أسعار النفط وبالتالي تحسن الإيرادات الايرادات النفطية، لكن في سنة 2014 انخفضت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ وبلغت 27.97%، رافقه انخفاض كبير في نسبة مساهمة صادرات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، ويعود السبب في ذلك الى الانخفاض الكبير في أسعار النفط اثر تداعيات الازمة المالية العالمية والانخفاض الشديد منذ السداسي الثاني من سنة 2014، ليستمر هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2016 لتسجل 18.46% ويعود السبب في ذلك الى الانخفاض الكبير في معدل سعر برميل النفط حيث وصل الى ادنى مستوى له إذ بلغ 49.25 دولار للبرميل الواحد بعد أن كان 100.76 دولار سنة 2014، لتعود هذه النسبة الى التحسّن مرة ثانية سنة 2017، وقدرت بـ 20.32% والسبب هو ارتفاع أسعار النفط بـ 9.85%.

3- مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي: يتضح من معطيات الجدول السابق أن متوسط مساهمة الواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 22.05%، وأكبر نسبة سجلت سنة 2015 بـ 31.52%.

أما بالنسبة لتطورات مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي فانه يتجه نحو الارتفاع كما انه متذبذب، وبالتالي فنسبته مرتفعة نسبيًا مقارنة بنسب مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي كما انه تجاوزها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك الى انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية.

خلاصة الفصل:

عالجنا من خلال هذا الفصل موضوع ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر وعبر مختلف المباحث والمطالب، فقد توصلنا إلى جملة من النقاط نذكر أهمها فيما يلي:

- يتميّز ميزان المدفوعات في الجزائر بخصائص تتمثل في عدم استقرار أسعار الصادرات، وانخفاض معدل التبادل الدولي، وضعف القاعدة الإنتاجية، بالإضافة الى تذبذب سعر صرف العملة الوطنية، وتدابير جولة الارجواي.
- رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر متذبذب خلال فترة الدراسة ما بين الفائض والعجز، ويرجع ذلك الى تذبذبات أسعار المحروقات.
- تتمثل أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر في هشاشة المبادلات التجارية الخارجية من خلال تركيبة الصادرات والواردات، وأعباء خدمة الديون الخارجية، بالإضافة الى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- رغم الإصلاحات والبرامج التي وضعتها الجزائر من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى ضعيفًا ومتذبذبًا.
- يقسم الاقتصاد الجزائري الى أربعة قطاعات رئيسية تتمثل في الصناعة والفلاحة، وقطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة الى قطاع الخدمات، حيث قدّر متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بـ 31.23%، أما قطاع الخدمات فقدرت نسبته بـ 5.40%وقطاع البناء والاشغال العمومية قدرت نسبته بـ 15.8%، وتأتي بعده الفلاحة بمتوسط قدّر بـ 10.7%.
- نمو التجارة الخارجية في الجزائر متذبذب وغير مستقر، وهذا راجع الى الهيكل غير الملائم للصادرات، حيث تعتمد الجزائر بصفة شبه كلية على صادرات النفط، كما هو الحال بالنسبة للواردات تكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار، لأن تمويلها يكون بإيرادات الصادرات.
- يعد مؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني من جهة، ولقياس درجة الانفتاح من جهة أخرى، حيث بلغ متوسط مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة بـ 50.74%، ومنه يتبيّن لنا أن الجزائر منفتحة اقتصاديا.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية لأثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990– 2017)

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1990– 2017)

تمهيـــد

بعد الدراسة النظرية لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وواقعهما في الجزائر في الفصول السابقة سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل وتفسير أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك خلال الفترة (1990-2017)، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة معتمدين بذلك على نموذج Atesoglu Sonmez وعلى الدراسات السابقة، وتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: منهجية النموذج المستخدم في الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: منهجية النموذج المستخدم في الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث تحديد متغيرات ونموذج الدراسة وذلك من خلال تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث يتم تحديده حسب نموذج Atesoglu Sonmez بالإضافة الى بناء النموذج المستخدم في الدراسة، كما سنتطرق في هذا المبحث كذلك الى أهم الإختبارات القياسية التي سوف نستخدمها في الدراسة.

المطلب الأول: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة:

لتحديد أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)، تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات المستقلة والتي تعتبر كمقيدات لميزان المدفوعات والتي تتمثل في الصادرات، التدفقات الرأسمالية، الأسعار النسبية، بالإضافة الى المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك حسب نموذج Atesoglu Sonmez، وقد تمّ الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من البنك الدولي، كما انها بيانات سنوية (الملحق 1).

وتأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$RGDP= \alpha_0+\beta_1 EX+ \beta_2 CF+ \beta_3 RP+U$$

وحتى يعطي التقدير أفضل المقدرات تم تحويل النموذج الى لوغاريتمي على النحو التالي:

$$LRGDP= \alpha_0+\beta_1 LEX+ \beta_2 LCF+ \beta_3 LRP+U$$

حيث:

LRGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسيعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (سنة الأساس 2000).

LEX: الصادرات، وسيعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الصادرات.

LCF: التدفقات الرأسمالية، وسيعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لكمية المستوردات – اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لكمية الصادرات.

LRP: الأسعار النسبية، وسيعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لسعر الصادرات – اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لسعر المستوردات.

α_0: الحد الثابت.

β_3، β_2، β_1:حد الميول.

U:حد الخطأ.

ملاحظة: تم استخدام معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

نموذج Atesoglu Sonmez:

يمكن عرض نموذج Atesoglu Sonmez عام 1994، المستخدم في هذه الدراسة كالتالي[1]:

$$x = \varepsilon w + \mu(p - p_f) \text{ and } \varepsilon > 0، \mu < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$m = \pi y + y(p_f - p) \text{ and } \pi > 0، y < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$\alpha(p + x) + \beta c = p_f + m \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

x: معدل نمو الصادرات.

w: معدل نمو الدخل العالمي الحقيقي.

p: معدل نمو الأسعار المحلية.

p_f: معدل نمو الأسعار الأجنبية مقاسًا بالعملة المحلية.

m: معدل نمو المستوردات.

y: معدل نمو الدخل الحقيقي.

c: معدل نمو التدفقات الرأسمالية.

αمقسومة على قيمة المستورداتقيمة الصادرات :

β: التدفقات الرأسمالية مقسومة على قيمة المستوردات.

εمرونة الصادرات بالنسبة لتغير الدخل العالمي الحقيقي.:

μ: مرونة الصادرات بالنسبة لتغير الأسعار.

π: مرونة المستوردات بالنسبة لتغير الدخل المحلي الحقيقي.

y: مرونة المستوردات بالنسبة لتغير الأسعار.

المعادلة رقم (1) تمثل دالة الطلب على الصادرات، المعادلة رقم (2) تمثل دالة الطلب على المستوردات، المعادلة رقم (3) تمثل شرط التوازن (عندما تتساوى الصادرات والتدفقات الرأسمالية مع المستوردات)، وبتعويض

[1]- عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، مرجع سبق ذكره، ص: 165، 166.

المعادلة رقم (1) والمعادلة رقم (2) في المعادلة رقم (3)، وحل المعادلات بالنسبة للدخل الحقيقي ينتج لدينا معادلة النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات:

$$y = 1 / \pi[\alpha\varepsilon w + \beta(C - p) + ((\alpha\mu + y) + 1)(P - P_f)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وبإحلال الصادرات من المعادلة رقم (1)، بدلاً من نمو الدخل العالمي الحقيقي ينتج لدينا:

$$y = 1 / \pi[\alpha x + \beta(C - p) + (1 + y)(P - P_f)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث أن معدل نمو الدخل الحقيقي يحدد من خلال معدل نمو الصادرات x ومعدل النمو في التدفقات الرأسمالية $(C - p)$ ومعدل النمو في الأسعار النسبية $(P - P_f)$ من المعادلة رقم (5)، إذا كانت الأسعار النسبية ثابتة $p - p_f = 0$، والصادرات تساوي المستوردات $\alpha = 1$، ولا يوجد تدفقات رأسمالية $\beta = 0$، فان النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات سيصبح مقيدًا بالنمو في الصادرات مقسومًا على مرونة طلب المستوردات بالنسبة لتغير الدخل، وبالتالي تصبح المعادلة رقم (5) مطابقة لما توصل اليه هارود في المضاعف الديناميكي للتجارة الخارجية.

لأغراض الاختبار التجريبي، تم افتراض أن المتغيرات الأخرى (من دون متغير الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية ثابتة، وافتراض أن المعاملات ثابتة)، وإدخال الحد الثابت θ_0 وإدخال حد الخطأ العشوائي u، لتكتب المعادلة رقم (5) كما يلي:

$$y = \theta_0 + \theta_1 x + \theta_2(C - p) + \theta_3(p - p_f) + u \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث أن:

$$\theta_1 = \alpha/\pi \text{ ،} \theta_2 = \beta/\pi \text{،and } \theta_3 = (1 + y)$$

من المتوقع أن تكون مرونة الصادرات موجبة

المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في الدراسة

من أجل تحليل أثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، استخدمت الباحثة الأدوات القياسية التالية:

الفرع الأول: اختبارات الجذر الوحدوي (Unit Root tests):

من أهم اختبارات الجذر الوحدوي اختبار ديكي فولر، واختبار فيليبس بيرون.

أولا: اختبار ديكي– فولر Dickey- Fuller (DF): تعمل اختبارات ديكي– فولار (Dickey-Fuller ,1979) على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic).

ولعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يكتب على الشكل[1]:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيثε_t:حد الخطأ العشوائي، والذي يُفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي الى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$y_t = \Phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

واتضح أن$\Phi = 1$فان المتغير y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوٍ للوحدة (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي

(Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة

وبطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة $y_t = \Phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$, \emptyset - 1 = \alpha \nabla y_t = \alpha y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\nabla y_t = y_t - y_{t-1}$، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \alpha = 0 \qquad H_1 : \alpha \neq 0$$

ويلاحظ أنه إذا ثَبُتَ في الواقع أن $\alpha = 0$ فإن $\nabla y_t = \varepsilon_t$ وعندئذٍ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولهذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى

Integrated of order

[1]- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011، ص207-2010.

ونرمز لها بـ $I(1)$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$، وهكذا ...

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفرًا أي $I(0)$.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $y_t = \Phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة $\emptyset$ على الخطأ المعياري لها، أي: $\tau = \frac{\widehat{\phi}}{\widehat{\sigma}_{\emptyset}}$.

2- لا نستطيع مقارنةτ المحسوبة بقيم τ المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لانها لاتتبع هذا التوزيع، وانما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصًا بواسطة Dickey & Fuller، ولذا يعرف هذا باختبار$Dickey - Fulle\ test$ $(DF-test)$

القرار:

- إذا كانت Tc المحسوبة>Tt المجدولة: نرفض فرضية العدم $H_0 : \emptyset = 1$أو$\alpha = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : \emptyset \neq 1$ أو$\alpha \neq 0$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

- إذا كانت Tc المحسوبة<Tt المجدولة: نقبل فرضية العدم $H_0 : \emptyset = 1$ونرفض الفرضية البديلة $H_1 : \emptyset \neq 1$ وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار $Dickey - Fulle$ باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\nabla y_t = (\emptyset - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$\nabla y_t = (\emptyset - 1)y_{t-1} + C + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$\nabla y_t = (\emptyset - 1)y_{t-1} + C + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن اختبار الفرضية: $H_0\ \alpha = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0\ \emptyset = 0$: مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت (c) في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0 \alpha = 0\ (\emptyset = 0):$$
$$H_1 \alpha \neq 0\ (\emptyset \neq 0):$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

– إذا تحققت الفرضية :$H_0\alpha = 0\ (\emptyset = 0)$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة

– في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة :$H_1\alpha \neq 0\ (\emptyset \neq 0)$، وكانت b معنويًا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع Ts ويرجع مستقرًا بطريقة الانحدار كما بيناها سابقًا.

– حسب الفرضيةH_0، فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار، لذلك عمد ديكي فولار الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر$\emptyset$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي–كارلو Monte-Carlo simulation، حيث جدولوا القيم الحرجة من اجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية، افتراضًا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، طور ديكي وفولار (1981) اختبارا سمي باختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) TEST.

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1:|\emptyset| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla y_t = \alpha y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi_j \nabla y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\nabla y_t = \alpha y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi_j \nabla y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\nabla y_t = \alpha y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi_j \nabla y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حساب معيار Akaike أو معيارSchwarz إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار AD، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇y_{t-j+1}، حيث

$\nabla y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$،$\nabla y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ ، ...الخ، ويتم ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيًا: اختبار فيليبس بيرون ((Phillips- Perron, (1988)):يفترض هذا الاختبار طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، حيث يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، فهو يعتمد على نفس توزيعات الاختبارين (DF) و(ADF)[1].

الفرع الثاني: إختبارات التكامل المشترك

أولا: تعريف التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك على أنه هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود إختلال في الزمن القصير، فهو ينظر الى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنًا. لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيّف مع المعلومات آنيًا. نقول أن السلسلتين yt و xt متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان[2]:

– إذا خضعتا الى اتجاه عشوائي له نفس رتبة الفرق "d".

– التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين.

ويتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بواسطة اختبار الحدود باستخدام Wald test (إحصائية Fisher)، وفي هذا الصدد تمّ إنشاء حدين من القيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and Al، حيث أن القيمة الحرجة للحد الأدنى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة I(0)، بينما القيمة الحرجة للحد الأعلى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وقرار اختبار الحدود يكون كالتالي[3]:

[1]- محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970– 2017، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 124.

[2] - الهادي عثماني وآخرون، إختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974- 2012، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، 2015، ص65.

[3] - صدام ركابي، فريدة غزازي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الزطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990- 2015)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص283.

– إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

– اذا كان العكس قيمة (F) المحسوبة أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

– اذا كانت قيمة (F) المحسوبة محصورة بين القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى تكون هناك حالة عدم التعيين ويجب إعادة النظر في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

من الاختبارات المستخدمة لاكتشاف التكامل المشترك، جوهانسن– جويلزر (johansson and juilles) وانجل جرانجر (Engle-Granger)، ويرتكز هذان الاختباران على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، هذا يضع شرطًا مسبقًا وقيدًا على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوى (cavanagh et al,1995). حديثًا (Pesaran et al ,2001) قدموا أسلوبًا جديدًا يُعرف بأسلوب اختبار الحدود (The bounds testing procedure) والذي لا يشترط أن تكون المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة نفسها[1].

ثانيًا: منهجية اختبار الحدود (ARDL): طريقة نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة والتي يطلق عليها اختصارًا بـ (ARDL) والتي تم تطويرها من طرف كل من (Pesaran)، Shinand and Su (1998)، وكل من Pesaran et Al (2001)، والتي تتميز بكونها تتعامل مع السلاسل الزمنية باختلاف خصائصها ودرجة إستقراريتها حيث يمكن تقدير النموذج حتى في حالة إختلاف درجة الإستقرارية بشرط أن لا تكون السلاسل مستقرة في الدرجة الثانية وهذا عكس الطرق الأخرى المستخدمة في اختبار التكامل المشترك والتي تشترط تماثل درجة الاستقرارية بين السلاسل الزمنية، إن نموذج (ARDL) يستخدم عدد كافي من فترات الإبطاء مما يمكنه من إختيار أحسن النماذج والتي تعطي أفضل تقدير للمعلمات في الأجل الطويل، كما تمكننا هذه الطريقة من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل[2].

[1]- بشير عبد الله بلّق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970– 2005)، المجلة الجامعية، المجلد 2، العدد 15، 2013، ص: 357-358.

[2] - عبد القادر فلفول، خالد بن جلول، النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة (1985- 2016) دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، ص123، 124.

يُستخدم هذا الاختبار (ARDL) لاختبار معنوية المستويات المبطأة للمتغيرات المعنية في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (Unrestricted equilibrium correction model)

حددوا (Pesaran et al ,2001) القيم الحرجة الدنيا والعليا لإحصائيةF الذي يختبر فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل الفرض البديل القاضي بوجودها.

حد القيمة الحرجة الدنيا يقترض أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما يفترض الحد الأعلى أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة واحد I(1)، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية، إذا كانت قيمة إحصاءF المحسوبة أكبر من الحد الأعلى نرفض فرض العدم (أي توجد علاقة تكامل مشترك)، وإذا كانت أقل من الحد الأدنى يُقبل فرض العدم، وإذا وقعتF المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى فإن النتيجة تكون غير حاسمة[1].

يكتب نموذج (ARDL) على الشكل التالي2:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta j\ \Delta Y_{t-j} + \sum^{P2} \Upsilon_j\ \Delta X1_{t-1} + \sum^{P3} \delta_j \Delta X2_{t-1} + \ldots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X1_{t-1} + \pi_3 X2_{t-1} + \ldots + \varepsilon_t$$

حيث:

(Δ): تمثل الفرق الأول.

(δ): تمثل حد الخطأ.

($\pi 1$, $\pi 2$, $\pi 3$): تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل.

(δj, Υj , $\boldsymbol{\beta j}$): تمثل حركية المدى القصير.

ثالثًا: مزايا اختبار الحدود (ARDL): تتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة أهمها[3]:

1- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0)أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

---

[1]- بشير عبد الله بلّق، مرجع سبق ذكره، ص: 358.

[2] - صدام ركابي، فريدة غزازي، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

[3]- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 25، العدد 1، 2016، ص: 214.

2- أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرًا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرًا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

3- إن استخدام طريقة ARDL يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الاجلين الطويل والقصير معًا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين.

رابعًا: إجراءات اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم القيام بأربعة إجراءات[1]:

الاجراء الأول: يتمثل في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك باستعمال أنموذج متجه إنحدار ذاتي غير مقيد، وسوف يتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Prediction Error
- معيار معلومات أكياكي (Aic: 1973) Akaike
- معيار معلومات شوارز (SC ; 1978) Schwarz
- معيار معلومات حنان وكوين (H-Q ;1979) Hannan and Quinn

ويتم إختبار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه.

الإجراء الثاني: يتمثل في تقدير أنموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (oLs) ولتحديد الأنموذج الملائم يتم إتباع إجراء إختبار الأنموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لاحصاء t- الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي)، وذلك بشكل متتالٍ.

الإجراء الثالث: يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة إختبار Wald أو احصاءة إختبار F-، والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد على بضعة عوامل منها حجم العينة وإدراج متغير الإتجاه في التقدير.

وتحسب قيمة F بالصيغة التالية:

$$F= \frac{(SSe\ R-SSe\ u)/M}{SSe\ u/(N-K)}$$

[1] - علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص(188- 190).

حيث أن:

SSe R: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

$H_0 : \alpha_1=\alpha_2=.....=\alpha_{k+1}=0$

SSe u: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة).

$H_1 : \alpha_1\neq\alpha_2\neq.....\neq\alpha_{k+1}\neq0$

M: عدد معلمات النموذج المقيد.

N: عدد المشاهدات (حجم العينة).

K: عدد المعلمات في الأنموذج غير المقيد.

الإجراء الرابع: ويتمثل في مقارنة قيمة إحصاءة –F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصاءة –F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل بيسران وآخرون (2001)، ونظرًا لأن إختبار –F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لاحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد أي I(1).

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

هو عبارة عن سيرورة ديناميكية بين الاجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير نلاحظ ومن خلال التسمية العامة أن هذا النموذج خاص بتصحيح الخطأ والتي تعني قدرة النموذج على تصحيح الانحرافات في الأجل الطويل، ويمكن ملاحظة هذا من خلال حد تصحيح الخطأ، CointEq(-1) الذي يجب أن يحقق شرطين أساسيين هما[1]:

– الشرط اللازم: أن يكون هذا الحد سالبًا.

– الشرط الكافي: أن يكون هذا الحد معنويًا.

[1] - لمين عايد، دور البرامج الإصلاحية في تحسين مستوى التشغيل والحد من البطالة في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1990- 2017)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد01 ، 2020، ص316.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة قياسية لمعرفة أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج Atesoglu Sonmez، وسنتطرق في هذا المبحث الى دراسة وصفية للمتغيرات، اختبار استقرارية متغيرات الدراسة، اختبار التكامل المشترك وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، تقدير علاقات الأجل القصير والطويل، بالإضافة الى الاختبارات التشخيصية للنموذج.

المطلب الاول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى تحليل متغيرات الدراسة من حيث دراسة مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة، وبالتالي دراسة وتحليل هذه المتغيرات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (4– 1): الخصائص الإحصائية لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990– 2017)

	عدد المشاهدات	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المدى	الوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
LRGDP	28	11.41	12.2	0.79	11.77	11.79	0.28	2.38
LEX	28	10.68	11.2	0.52	10.94	10.96	0.16	1.46
LCF	28	0.00	1.91	1.91	0.79	0.52	0.63	79.75
LRP	28	-1.33	0.06	1.39	-0.57	-0.53	0.37	-64.91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews 10

من الجدول يتبيّن لنا ما يلي:

– الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP): يتبيّن من الجدول أن قيم هذه المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة 11.41 سجلت سنتي 1993 و1994 وأعلى قيمة 12.2 سجلت سنة 2017، مع مدى قدّر بـ 0.79 أي أن البيانات محصورة في فترة قصيرة، وبمتوسط بلغ 11.77 ووسيط قدّر بـ 11.79 أي أن الوسط الحسابي أقل من الوسيط وبالتالي التوزيع ملتويًا نحو اليسار، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.28 أي بمعامل اختلاف قدّر بـ 2.38%والذي دلّ على تجانس قيم المتغيرة.

– **الصادرات(LEX)**: قيم المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة 10.68 سجلت سنة1994 وأعلى قيمة 11.2 سجلت سنة 2005، مع مدى قدّر بـ 0.52 أي أن البيانات محصورة في فترة قصيرة، وبمتوسط بلغ 10.94 ووسيط قدّر بـ 10.96 أي أن الوسط الحسابي أقل من الوسيط وبالتالي التوزيع ملتويًا نحو اليسار، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.16 أي بمعامل اختلاف قدّر بـ 1.46% والذي دلّ على تجانس قيم المتغيرة.

– **التدفقات الرأسمالية (LCF)**: تبيّن من الجدول أن قيم المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة 0.00 سجلت سنة 2000 وأعلى قيمة 1.91 سجلت سنة 2015، مع مدى قدّر بـ 1.91 أي أن البيانات محصورة في فترة قصيرة، وبمتوسط بلغ 0.79 ووسيط قدّر بـ 0.52 أي أن الوسط الحسابي أكبر من الوسيط وبالتالي التوزيع ملتويًا نحو اليمين، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.63 أي بمعامل اختلاف قدّر بـ 79.75% والذي دلّ ذلك على عدم تجانس قيم المتغيرة.

– **الأسعار النسبية (LRP)**: من الجدول يظهر لنا أن قيم هذه المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة 1.33- سجلت سنة 2016 وأعلى قيمة 0.06 سجلت سنة 2006، مع مدى قدّر بـ 1.39 أي أن البيانات محصورة في فترة قصيرة، وبمتوسط بلغ 0.57- ووسيط قدّر بـ 0.53 - أي أن الوسط الحسابي أقل من الوسيط وبالتالي التوزيع ملتويًا نحو اليسار، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.37 أي بمعامل اختلاف قدّر بـ 64.91% والذي دلّ على عدم تجانس قيم المتغيرة.

ملاحظة: يتبيّن من خلال نسب معامل الاختلاف أن متغيرة التدفقات الرأسمالية أكثر تشتتًا من المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، والأسعار النسبية)

المطلب الثاني: نتائج التحليل القياسي للدراسة

سنتناول في هذا المطلب نتائج الاختبارات القياسية والمتمثلة في اختبار استقرارية متغيرات الدراسة، اختبار التكامل المشترك، بالإضافة الى الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتُعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيليب– بيرون (Phillips- Perron)

قمنا بإجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4– 2): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون (PP)

	ADF			PP		
	level	1st diff	Décision	level	1st diff	Décision
LRGDP	-2.542376 (0.3070)	-3.947578* (0.0057)	I(1)	-3.143420 (0.1169)	-3.947578* (0.0057)	I(1)
LEX	0.548569 (0.8280)	-3.439938* (0.0013)	I(1)	0.745441 (0.8695)	-3.439938* (0.0013)	I(1)
LCF	0.624779 (0.8449)	-3.503437* (0.0011)	I(1)	1.329411 (0.9497)	-3.503437* (0.0011)	I(1)
LRP	-0.541630 (0.4725)	-6.639862* (0.0000)	I(1)	-0.370236 (0.5416)	-4.776761* (0.0000)	I(1)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

* عند مستوى معنوية 1 %

من الجدول رقم (4– 2) أي من خلال اختباري ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، يتبيّن لنا أن كل المتغيرات غير ساكنة في المستوى، وعليه قبول الفرض الصفرى القائل بوجود جذور وحدة، وبعد أخذ الفرق الأول تصبح جميع المتغيرات ساكنة وبالتالي هي متكاملة من الدرجة I(1) عند مستوى معنوية إحصائية أقل من 1%.

الفرع الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك: بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية، سنتطرق الى اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام اختبار الحدود (ARDL Bounds test)، لكن قبل الكشف عن التكامل المشترك يجب تحديد فترة الابطاء.

أولاً: تحديد فترة الابطاء: يمكن تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال الجدول التالي:

الجدول (4– 3): فترة الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	39.47685	NA	0.001695	-3.547685	-3.348538	-3.508809
1	60.80380	31.99043*	0.000223*	-5.580380*	-5.331447*	-5.531786*
2	60.83167	0.039015	0.000248	-5.483167	-5.184447	-5.424854
3	62.74585	2.488433	0.000229	-5.574585	-5.226078	-5.506553
4	62.75980	0.016739	0.000257	-5.475980	-5.077687	-5.398229
5	63.42234	0.728802	0.000272	-5.442234	-4.994155	-5.354765
6	63.42244	9.82e-05	0.000309	-5.342244	-4.844378	-5.245056
7	66.21347	2.511921	0.000269	-5.521347	-4.973694	-5.414439
8	66.22401	0.008435	0.000312	-5.422401	-4.824962	-5.305775

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول (4– 3) يتبيّن لنا أن أفضل فترة ابطاء الممكن الحصول عليها اعتمادًا على برنامج Eviews 10

هي فترة ابطاء واحدة.

ثانيًا: نتائج التكامل المشترك: أفضل نموذج هو (ARDL(1, 1, 0, 0، حيث سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج، كما أن إذا كانت (F-statistic) المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة، فانه يتم رفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت رتبة التكامل I(0) أو I(1)، أما إذا كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أقل من القيم الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (H_0)[1].

والجدول التالي يبيّن نتائج اختبار التكامل المشترك كما يلي:

الجدول رقم (4– 4): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

القيم المحسوبة	Test Statistic	k	Value
	F-statistic	3	5.194775
	Significance	I0 Bound(الحد الأدنى)	I1 Bound(الحد الأعلى)
القيم الاحتمالية	10%	3.008	4.15
	5%	3.71	5.018
	1%	5.333	7.063

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن لنا أن إحصائية F-statistic قدرت قيمتها بـ5.194775، حيث جاءت قيمتها أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، ولذا يتم رفض الفرض الصفري (العدم)، وقبول الفرض البديل،وقد أكدت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (الصادرات،

[1]- زياد بوعزة، محمد رتيعة، إستخدام نموذج ARDL لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3، 2019، ص: 63.

والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية) باتجاه المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2017.

الفرع الثالث: منهجية تصحيح الخطأ: تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتًا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية، ويعبر نموذج تصحيح الخطأ عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل[1]،

أولا: تقدير علاقات الأجل الطويل: يبيّن الجدول العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

الجدول (4– 5): تقدير معلمات الأجل الطويل وفقًا لنموذج (ARDL)

النموذج الأمثل(1, 1, 0, 0) ARDL			
Regresso	Coefficient	T-statistic	Prob
LEX	1.888921	1.792280	0.0875
LCF	0.407142	3.223465	0.0041
LRP	-0.116102	-0.575480	0.5711

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews 10

يبيّن الجدول رقم (4– 5) ما يلي:

حيث أن الصادرات لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يعني ذلك أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 1.89% في المدى الطويل، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، بوجود علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه كل من (عمر صالح حرب، 2019)، حيث توصلوا الى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[1]- الهادي عثماني واخرون، مرجع سبق ذكره، ص66.

أما بالنسبة للتدفقات الرأسمالية فلها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفاع التدفقات الرأسمالية بوحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 41.0% في المدى الطويل، حيث أن زيادة التدفقات الرأسمالية يؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي الى زيادة الإنتاج، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه كل من (عمر صالح حرب، 2019)، حيث توصلوا الى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التدفقات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما بالنسبة للأسعار النسبية، فهناك أثر سلبي وغير معنوي، أي أنه لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، وهذا ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة (0.5711)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 10%.

ثانيًا: تقدير علاقات الأجل القصير: تتمثل هذه المرحلة في تقدير معلمات الاجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ويمكن توضيح نتائج تقديرات الأجل القصير للنموذج في الجدول التالي:

الجدول (4– 6): تقديرات معلمات الأجل القصير وفقًا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

النموذج الأمثل(0 ,0 ,1 ,1) ARDL			
Regresso	Coefficient	T-statistic	Prob
LEX	0.391486	5.894926	0.0000
CointEq(-1)*	-0.076968	-4.873145	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يتّضح من الجدول (4– 6) أن معامل حد الخطأ قدّر بـ (0.076968–) وتشير أنه ذات إشارة سالبة، ومعنويًا من خلال الاحتمال (0.0001 أقل من 0.05)، وهذا يؤكد وجود خاصية التكامل المشترك، أي يوجد هناك تصحيح في المدى القصير الى المدى الطويل، وهذا يعني أن الانحرافات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل القصير يتم تصحيحها سنويًا بحوالي 7.69%.

كما يتبيّن من الجدول كذلك أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير، حيث أن ارتفاع الصادرات بنسبة 1% سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.39%.

ثالثًا: اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم: يتم اجراء بعض الاختبارات وذلك للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم كما هو في الجدول التالي:

الجدول (4– 7): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	F-statistic	0.139656	0.7126
	Chi-Square	0.187228	0.6652
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.492280	0.781813
عدم ثبات التباين	F-statistic	0.848782	0.5309
	Chi-Square	4.539138	0.4747

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

1– اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation): يتم ذلك من خلال (Breusch-Godfrey) والمعروف باختبار (LM Test).

من الجدول (4– 7) قدرت قيمة كل من (**F**-statistic وChi-Square) بـ0.139656 و 0.187228على التوالي، وبالتالي غير معنوية عند مستوى 5%، وهذا ما يؤكده قيمة الاحتمال المقابلة لهما 0.7126و 0.6652، أي قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي ورفض الفرض البديل، أي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2– اختبار توزيع البواقي (Normality Test): وذلك بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي[1]، ويعتبر اختبار Jarque-Bera من أهم الاختبارات التي تكشف عن إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فاذا كان الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أكبر من 5% فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، والعكس صحيح[2]، ومن خلال الجدول (4– 7)، يتبيّن أن قيمةJarque-Beraتقدر بـ0.492280 واحتمالها يقدر بـ 0.781813، أي غير معنوية عند 5%وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3– **اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)**: ويتم ذلك من خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، ومن الجدول يتبيّن لنا أن قيمة كل من (F-statistic و

[1]– زياد بوعزة، محمد رتيعة، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

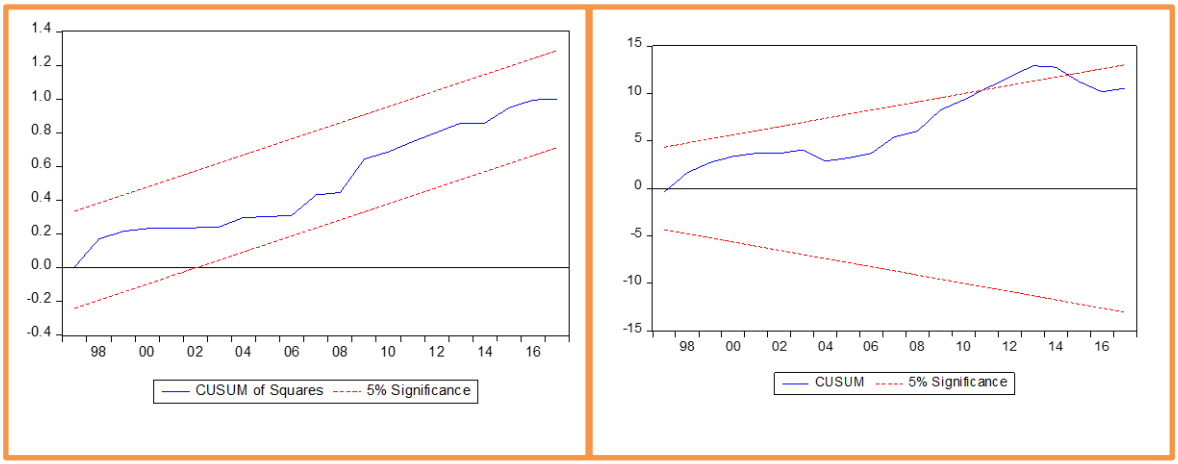
[2]- فضيلة ملواح، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

Chi-Square) بـ0.848782 و4.539138 واحتمالها أكبر من 5%، مما يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي، ومنه النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

رابعًا: استقرار النموذج (Stability): تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المتبعة في منهجية ARDL، والتي تأتي بعد مرحلة تقدير النموذج، حيث يتم فيها التأكد من خلو النموذج من التقلبات الهيكلية عبر الزمن التي تؤثر على متغيرات الأجل القصير والطويل وعلى استقرار النموذج ككل[1].

ومن اجل اختبار استقرار النموذج المستخدم تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابعة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of squares)، ويتضح من هاذين الاختبارين كما هو مبيّن بالشكل التالي:

الشكل(4– 1): نتائج اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل (4– 1) يتبيّن لنا أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، أن مجموع البواقي تقع ضمن حدود مجال الثقة 5% ما عدا خلال الفترة (2012– 2015)، مما يعني أن النموذج غير مستقر 100% أي تقريبًا مستقر.

أما بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of squares)، فهي تقع داخل مجال الثقة 5%، مما يعني أن النموذج مستقر 100%.

من الشكل السابق يتضح أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليًا خلال فترة الدراسة.

[1]– يحي بن يحي وآخرون، أثر سياسة التيسير الكمي على معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2008– 2015 (دراسة قياسية بمنهجية ARDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص: 255.

خلاصة الفصل:

عالجنا من خلال هذا الفصل موضوع دراسة قياسية لأثر عجز ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017)، وعبر مختلف المباحث والمطالب، فقد توصلنا إلى جملة من النقاط نذكر أهمها فيما يلي:

- من الدراسة الوصفية التحليلية للمتغيرات يتبيّن لنا أن كل متغيرات الدراسة محصورة في فترة قصيرة (المدى)، أما بالنسبة لتوزيع البيانات، فنجد أن كل متغيرات الدراسة ما عدا التدفقات الرأسمالية ملتوية نحو اليسار.
- يتبيّن من خلال نسب معامل الاختلاف أن متغيرة التدفقات الرأسمالية أكثر تشتتًا من المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، والأسعار النسبية).
- يتبيّن لنا من خلال دراسة نتائج اختبار جذور الوحدة أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة I(1) عند مستوى معنوية إحصائية أقل من 1%.
- من خلال اختبار الحدود اتضح أن متغيرات النموذج ذات تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%.
- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بالصادرات والتدفقات الرأسمالية تأثيرًا ايجابيًا ومعنويًا، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للأسعار النسبية، فهناك أثر سلبي وغير معنوي، أي أن الأسعار النسبية لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر في الأجل الطويل.
- توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر ايجابًا بالصادرات وبعلاقة طردية، كما أن سرعة التعديل قدرت بـ 7.69%.
- توضح نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج المستخدم ملائم وخالي من المشاكل القياسية.

خاتمة

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الى تحقيقها مختلف الدول، لأنه يعطي مؤشر الاتجاه ومسار الاقتصاد الوطني، وعليه تحرص معظم الدول بما فيها الجزائر على توظيف جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراريته من أجل انعكاسه بالإيجاب على الأداء الاقتصادي، وبالتالي سنتطرق في هذه الدراسة الى: نتائج اختبار الفرضيات، والنتائج التي توصلنا اليها، وكذلك الى أهم التوصيات والاقتراحات المقدمة، كما يلي:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد تناولنا للدراسة تبينت لنا نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

1– **الفرضية الأولى**: الفرضية التي تنص على أن "**تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من الخارج ويعتبر أحسن حل اقتصادي**"، تم نفي هذه الفرضية وذلك من خلال عرضنا للفصل الأول، حيث تبيّن من خلال هذا الفصل أن تمويل العجز في ميزان المدفوعات لا يكون بالاقتراض من الخارج فقط، وانما هناك تمويلات أخرى تتمثل في استخدام الأرصدة النقدية والذهب الذي تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد بالإضافة الى ضغط الاستيرادات، حيث الحل الأقل ضررًا في مثل هذه الظروف يكون في تشجيع الدولة للاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات ولتخفيض معدلات التضخم والاستيرادات والمحافظة على الاحتياطيات الدولية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي إلا في الضرورات.

2– **الفرضية الثانية**: الفرضية التي تنص على أن " **رغم الإجراءات والجهود التي قامت بها الجزائر يبقى النمو الاقتصادي متذبذبًا وضعيفًا**"، تبينت صحة هذه الفرضية وذلك من خلال عرضنا للفصلين الثاني والثالث، حيث أن الجزائر قامت ببرامج إصلاح اقتصادي لرفع معدلات النمو ورغم ذلك تبقى متذبذبة وضعيفة ويرجع ذلك الى تذبذب أسعار النفط، حيث يظهر ذلك من خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر الخاص بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

3– **الفرضية الثالثة**: الفرضية التي تنص على أن "**هناك علاقة إيجابية معنوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المديين القصير والطويل**"، تبينت صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الفصل الرابع الخاص بقياس أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي، ومن خلال منهجية تصحيح الخطأ يتبيّن لنا أن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.

4- **الفرضية الرابعة:** الفرضية التي تنص على أن " **هناك علاقة إيجابية معنوية بين التدفقات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير** "ومن خلال عرضنا للفصل الرابع تم نفي هذه الفرضية، حيث بالاستعانة بمخرجات برنامج الإفيوز وتحليلها تبيّن لنا أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين التدفقات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل وليس القصير.

5- **الفرضية الخامسة:** الفرضية التي تنص على أن " **هناك علاقة سلبية معنوية بين الأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل**"، من خلال عرضنا للفصل الرابع تم نفي الفرضية الخامسة، ومن خلال مخرجات برنامج الإفيوز وتحليلها تبيّن لنا أن هناك علاقة سلبية غير معنوية بين الأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل.

ثانيًا: النتائج المتوصل اليها

من خلال تناولنا لهذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- أسباب العجز في ميزان المدفوعات تتمثل في هشاشة المبادلات التجارية والهيكل غير الملائم للديون بالإضافة الى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- النمو الاقتصادي كان ضعيفًا خلال فترة التسعينات، ليتحسن خلال الفترة (2000- 2017) لكن يبقى متذبذبًا وهذا راجع الى التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط.
- القطاعات الأكثر مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تتمثل في قطاع الخدمات بـ 40.5%، تليها قطاع المحروقات بـ 31.23% أما القطاعات الأخرى تبقى هامشية.
- يعد مؤشر التجارة الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة في الاقتصاد الوطني، حيث متوسط مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بلغ 50.74% خلال فترة الدراسة، أما مساهمة الصادرات فبلغت متوسط قدره 30.99%.
- من الخصائص الإحصائية لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990- 2017)، توصلنا الى أن التدفقات الرأسمالية أكثر تشتتًا من المتغيرات الأخرى والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات والأسعار النسبية.
- أظهرت النتائج أن متغيرات النموذج ذات تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%.

- تعتبر الصادرات والتدفقات الرأسمالية من مصادر تمويل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، ويظهر ذلك من خلال العلاقة الإيجابية والمعنوية بين هذه المتغيرات (الصادرات والتدفقات الرأسمالية) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل.
- تشير النتائج الى أن الأسعار النسبية تلعب دورًا غير مهم في تحديد معدل النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال العلاقة السلبية غير المعنوية على المدى الطويل.

ثالثًا: توصيات الدراسة

على ضوء ما جرى عرضه وتحليله في هذه الدراسة، نقدم بعض التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية:

- ضرورة التغلب على قيود القطاع الخارجي وذلك عن طريق زيادة معدل نمو الصادرات ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال الخارجية في الجزائر.
- الإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية (البورصة)، لكونها تلعب دورًا مهمًا في حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- رفع نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خاصة قطاع الفلاحة.
- تنوع الصادرات الجزائرية وذلك بتقليص الاعتماد على صادرات النفط في ظل هبوط أسعاره، وتحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات، من أجل دعم النمو الاقتصادي.
- وضع سياسات فعالة من شأنها تحسين معدل نمو الصادرات لرفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

رابعًا: آفاق الدراسة

لم تكن دراستنا هذه الأولى ولن تكون الأخيرة بطبيعة الحال لذلك نقترح على المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مجموعة من الإشكاليات التي قد تكون عناوين لاطروحات قادمة كما يلي:

- العلاقة بين النمو الاقتصادي الفعلي والنمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات.
- أثر الطلب الخارجي على النمو الاقتصادي.
- أثر ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي حسب قانون ثرلوول (Thirlwall)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I .الكتب:

1- أحمد جلال، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، ط1، بدون بلد النشر، 2017.

2- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

3- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.

4- بسّام الحجّار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2003، بيروت، لبنان.

5- جمال الدين يرقوق ومصطفى كافي، الاقتصاد الدولي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.

6- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الادرية، ط1، القاهرة، مصر، 2015.

7- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.

8- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2010.

9- زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2018.

10- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2011.

11- السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، ط1، المملكة العربية السعودية، 2017.

12- شادية سعودي، كمال مندور، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950- 1990)، المنهل، 2015.

13- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2000.

14- عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

15- عبد العظيم أحمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، ط3، الاردن، 2000.

16- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010.

17- عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2014.

18- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

19- علاء الدين جعفر محمد علي، النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم، دار الكتب والوثائق ببغداد، ط1، العراق، 2011.

20- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.

21- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

22- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

23- محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، صنعاء، اليمن، 2012.

24- محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017.

25- محمد أحمد حلمي، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.

26- محمد حربي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2014.

27- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011.

28- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، بدون دار النشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000.

29- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا، ط1، القاهرة، مصر، 2018.

30- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999.

31- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007،

32- موسى شفيري واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012.

33- نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية الأسس – النظريات–التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.

34- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

35- هشام محمود الاقداحى، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شهاب الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2010.

II .الرسائل والأطروحات:

1- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

2- جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

3- خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005- 2011)، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012

4- زروق بن موفق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019/2018.

5- سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

6- سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

7- سيد علي بوحزام، النمو المحابي للفقراء في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970- 2016، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

8- سيد علي صغيري، الخوصصة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة لبعض الدول العربية للفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2018/2017.

9- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، بدون سنة.

10- لخضر عقبي، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2017/2016.

11- محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970- 2017، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

12- محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي، تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990-2013، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أكتوبر 2015.

13- المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، منشورة، الجزائر، 2006.

14- مخطار علالي، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة شلف، الجزائر، 2015/2014.

15- ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة (1990- 2010)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

16- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990- 2015)، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

17- نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970- 2009 باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

18- نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، رسالبة ماجستير، منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

III .المقالات والمجلات:

1- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 25، العدد 1، 2016.

2- بشير عبد الله بلّق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970- 2005)، المجلة الجامعية، المجلد 2، العدد 15، 2013.

3- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001- 2016)، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12.

4- بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990- 2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 2، العدد 16، ديسمبر 2014، جامعة محمد خيضر بسكرة.

5- تيجاني بالرقي، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013.

6- جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة قسنطينة1، الجزائر، جوان 2014.

7- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

8- حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، les Cahiers du MECASRevue، العدد 03، أفريل 2007.

9- خليل أحمد النمروطي وآخرون، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996- 2013)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 2، 2016.

10- دلال بن سمينة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000- 2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

11- دليلة طالب، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018.

12- ربيحة حجارة، وضع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 2، 2016.

13- ربيع قرين، شراف عقون، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، جوان 2017.

14- رضا حمزة بوجانة، إبراهيم برقوقي، الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1، 2018.

15- زياد بوعزة، محمد رتيعة، إستخدام نموذج ARDL لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3، 2019.

16- سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة 1995- 2011، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015.

17- سعد صالح عيسى، زينب غسام مهدي، تأثير صادرات التكنولوجيا على النمو الاقتصادي في سويسرا طوال المدة (2003- 2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 44، 2018.

18- سعيد على حسين الثلاب وآخرون، فاعلية دمج ابعاد التنمية المستدامة مع محتوى مادة الكيمياء في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط والوعي البيئي لديهم، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 37، جامعة بابل، شباط 2018.

19- سعيدة نيس، التربية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 11، 2011.

20- سمية بونوة، منير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

21- سمية حاجي، صالح مفتاح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990- 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 9، جامعة الوادي.

22- سمير حنا بهنام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990- 2009)، مجلة دراسات الإقليمية، المجلد 8، العدد 24، 2011.

23- صدام ركابي، فريدة غزازي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الزطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990- 2015)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019.

24- الطاهر بعلة، المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

25- العارم عيساني، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000- 2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018.

26- عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4.

27- عبد العزيز نعوم، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970- 2013)، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017.

28- عبد القادر فلفول، خالد بن جلول، النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة (1985- 2016) دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01.

29- عبد المجيد عبود، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990- 2015، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 1، العدد 4.

30- عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000- 2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 5، جوان 2017.

31- علي خليد، محمد مدياني، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 28، بدون سنة.

32- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013.

33- عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 01، 2019.

34- عياش درار واخرون، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000- 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 27، 2013.

35- فتيحة مختاري وفراجي بلحاج، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015) مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، المجلد 03، ديسمبر 2017

36- فريدة غزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة قياسية اقتصادية (1970-2006)، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010.

37- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد17، العدد2، 2020.

38- فطيمة بزعي، زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 2، العدد 12، جوان 2017.

39- قصي قاسم جايد الركابي، أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 24، العدد 100، 2018.

40- كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2.

41- كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي – بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000- 2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس – المدية، المجلد 4، العدد 6، جوان 2016.

42- لمين عايد، دور البرامج الإصلاحية في تحسين مستوى التشغيل والحد من البطالة في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1990- 2017)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 01، 2020.

43- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي.

44- محمد بوقموم، جزيرة معزي، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993- 2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 52، 2017.

45- محمد خليل بوحلايس، قياس أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة: 1990-2013، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، 2015.

46- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 3، العدد 4.

47- محمد لمين علون، حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2016.

48- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012.

49- مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.

50- مديحة بن زكري بن علو، ونصيرة شيبان، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني (التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، سبتمبر 2019.

51- مريم عيسى مهنى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010م، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، 2016.

52- مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016.

53- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990- 2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2016.

54- منير خروف، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000- 2016، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020.

55- موراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2013)، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.

56- نادية شطاف، وفاء سلامة، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد 11، العدد 20، جوان 2016.

57- نعيمة زيرمي، أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970- 2014)، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 5.

58- الهادي عثماني واخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974- 2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 2015.

59- هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990- 2014)، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 19، جوان 2016.

60- هيثم عبد القادر الجنابي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991- 2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 46، 2015.

61- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 01، 2002.

IV .الملتقيات الوطنية:

1- أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول–، جامعة البليدة 2، 24/23 أفريل 2018.

2- عادل بولجنيب، مداخلة بعنوان: تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.

3- عبد الغفار غطاس، باديس بوخلوة، مداخلة بعنوان: التقدم التقني كمحدد من محددات التحوّل الهيكلي في اقتصاديات الإنتاج الزراعي (القطاع الزراعي في الجزائر أنموذجًا)، الملتقى الدولي السابع (اقتصاديات الإنتاج

الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية)، جامعة الوادي، الجزائر، 31/30 أكتوبر 2019.

4- عمر عبو، هودة عبو، مداخلة بعنوان: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

5- فطيمة سايح، مداخلة بعنوان: دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجًا، الملتقى الدولي العلمي الأول حول: تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة لونيسي علي البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 28/27 نوفمبر 2018.

6- محمد بن عزة، مداخلة بعنوان: آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

7- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، عنوان المداخلة: مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، اليوم الدراسي حول موضوع: "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل (الجزائر)، يوم 25 أفريل 2016.

VI. المواقع الالكترونية:

1- النمو الاقتصادي، متاح على الموقع:.https://www.mobt3ath.com/book، تاريخ التحميل: 2019/02/12، على الساعة: 15:04.

2- عزالدين آدم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، متاح على الموقع:-https://download library-pdf-ebooks.com، تاريخ التحميل: 2019/02/23، على الساعة: 11:12.

3- ميزان المدفوعات مؤشر على قوة الاقتصاد الوطني، على الموقع:http://www.noonpost.org، تاريخ التحميل: 2018/01/12، على الساعة 14:43.

4- أنواع القروض الخارجية وأعباءها، موقع التحميل : https://www.almrsal.com/post/554881، تاريخ التحميل: 2019/02/11، على الساعة 10:41.

5- ماجدة حسني صبيح، الوحدة الثالثة: نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، متاح على الموقع:

https://docplayer.gr/83078579-Lwhd@-lthlth@-mndhj-wnzryt-ltnmy@-lqtsdy@.html, le 14/03/2019, à 18 :44.

6- محمد المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية واثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، موقع التحميل:

https://books.google.dz/books?id=6_6KCgAAQBAJ&pg=PT341&lpg=PT341&dq=Book+%D9%85%D8%, le 17/03/2020, à 21 :10.

7- جلال خشيب، النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، www.alukah.net .

VII.التقارير والنشرات، ورقة عمل، محاضرات:

1- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2- التجارة الخارجية، اضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، يوليو 2016، السلسلة الثامنة، العدد 12، http://www.kibs.edu.kw.

3- تقارير بنك الجزائر الثلاثية والسنوية.

4- تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية 2019، على الموقع: www.pma.ps.

5- الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة (1990- 2011).

6- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل10التجارة الخارجية، حوصلة إحصائية 1962- 2011.

7- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية.

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2014.

9- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، بحث مقدم إلى هيئة تخطيط الدولة عام 2004.

10- فوزية حجاب الحربي، دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة، ورقة عمل، 2016.

11- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، على الموقع: hadjkonane@gmail.com، 2003.

ثانيًا: المراجع باللغة الانجليزية:

I.Books:

1- Daron Acemoglu, Introduction to modern économicgrowth, Princeton universityPress Princeton and Oxford, usa, 2009.

2- NeriSalvadori, The Theory of Economic Growth : aclassical Perspective, Northampton, Edward Elgar, cheltenham, u.k, 2003.

3- Wayne Nafziger, Economic Development, Fourth Edition, Cambridge universityPress, USA, 2006

II. Journals

1- Emmanuel Igbinoba, Balance of Payements Constrained Economic Growth in Nigeria, African journal of Economic Review, vol 5, N° 2, july 2017.

2- Simon Kuznets, Modern EconomicGrowth, Findings and Reflections, The American EconomicReview, vol 63, N° 3, jun 1973.

3- Umar Lawal Aliyu, Balance of Payments and Economic Growth, International Journal of Economics & Businеness, vol 6, N°2, December 2019.

III. Working paper:

1- Danilo Spinola, Debating the assumptions of the Thirlwall Model, A VECM analysis of the Balance of Payments for Argentina, Brazil, Colombia, and Mexico, Maastricht Economic and Social Researchinstitute on Innovation and Technology (UNU- MERIT), Working Paper Series.

IV. Reports :

UNCTAD, world Investment report : 1998, 2004, 2011,2017, 2018.

V. Internet sites :

1- Kimberly Amadeo, Current Account and Its Four Components, on the site, https://www.google.com/search?sxsrf=ALeKk00vrn6zrLYbJPI2qq, le 19/11/2020, à 15 :12.

ثالثًا: المراجع باللغة الفرنسية:

I. Les livres:

1- Brahim Lakhlef, La Bonne gouvemance croissance et développement, Dar el khaldounia, Alger , 2006

2- Henri Leridon, De la croissance zéro au développement durable, Dupli Print à Domont (95), France, juin 2011.

3-Jacques Brasseul, Introduction à l'économie du développement, 3e édition, Paris, 2008, p 22.

4-Jean-Baptiste Ferrari, Economie financière internationale, DANGER Edition, Bréal, 2000.

5-M.E. BENISSAD, Economie internationale, office des Publications Universitaires, OPU-PUBLISUD 1983,Edition: n° 83/OF/1374.

6- Marc Montoussé, Théories économiques, edité par Bréal, Paris, 2008.

II. Thèses de Doctorat:

1- Fayçal Mokhtari, croissance endogène dans une économie en développement et en transition essai de modélisation cas de l'Algérie, thèse de doctorat en sciences économiques, université Abou bekrBelkaid de Tlemcen, Année Universitaire 2008/2009.

2- Fortis MATHIEU, Inégalité et croissance économique : quelles implications pour les pays développés et les pays en développement à l'ère de la mondialisation ? rapport de recherche présenté en vue de l'obtention du grade Maitrise en Sciences Economiques, Université de Montréal, Avril 2011.

3- Olivier BOUBA-OLGA, Changement technique et espaces, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Poitiers, 13janvier 1999.

Revues:

1- Assia MERABET, corrélation entre le taux de change et balance des paiements –cas de L'Algérie de 1991 à 2007-, revue recherche économique Université Saad Dahlab Blida, Volume 7, Numéro 7, Décembre 2012.

2- Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, Balance des paiements taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, Revue Des Sciences Humaines, Volume 24,Numéro40, Décembre 2013.

3-Mahamadou DIARRA, la balance des Paiements est-elle une contrainte à la croissance économique des pays de L'UEMOA, revue economique et Monetaire, N°15, juin 2014.

III.Rapports :

1- Banque de France, Balance des paiements de la France, rapport annuel 2011.

2- Banque de France, La Balance des Paiements, établissement et présentation, Méthodologie.

IV. Sites Internet:

1- La Balance des Paiements, sur le site : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Balance_paiements.htm, le 03/04/2020, à 15 :45.

2- Eric Bosserelle, les nouvelles approches de la croissance et du cycle, sur le site :https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4812976v/f15.item.texteImage, le 14/01/2020, à 09 :33

الملاحـــــق

الملحق (1): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: مليار دولار

	ص.م	ص.خ.م	ص.إ	%ص.م إلى ص.إ	%ص.خ.م إلى ص.إ
متوسط الفترة(1990– 1994)	10.76	0.47	11.23	95.81	4.19
متوسط الفترة(1995– 1999)	11.43	0.52	11.95	95.65	4.35
متوسط الفترة(2000– 2004)	22.65	0.58	23.23	97.50	2.50
متوسط الفترة(2005– 2009)	56.09	1.00	57.09	98.25	1.75
متوسط الفترة(2010– 2013)	65.55	1.10	66.65	98.35	1.65
2014	58.46	1.67	60.13	97.22	2.78
2015	33.08	1.48	34.56	95.72	4.28
2016	27.92	1.39	29.31	95.26	4.74
2017	33.20	1.37	34.57	96.04	3.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

الملحق (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1992– 2017) الوحدة: مليون دولار

	الجزائر		الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم
السنوات	**القيمة**	**النسبة بالنسبة للعالم**	**القيمة**	**النسبة بالنسبة للعالم**	**10^6 دولار**	**النسبة بالنسبة للعالم**	**القيمة**
متوسط الفترة (1992-1999)	134	0.03	292694	69.46	128678	30.54	421372
متوسط الفترة (2000-2010)	1491	0.13	729863	65.64	382009	34.36	1111872
2011	2580	0.17	824293	54.52	687511	45.48	1511804
2012	1499	0.10	856979	56.09	670998	43.91	1527977
2013	1684	0.12	684260	50.35	674658	49.65	1358918
2014	1507	0.12	563330	44.46	703780	55.54	1267110
2015	-584	0.03-	984105	56.67	752329	43.33	1736434
2016	1546	0.09	1032373	61.51	646030	38.49	1678403
2017	1203	0.08	712383	51.51	670658	48.49	1383041

Source : UNCTAD, world Investment report : 1998, 2004, 2011,2017, 2018.

الملحق (3): تطور النمو الاقتصادي وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	النمو الاقتصادي(العام)	نمو قطاع المحروقات	نمو قطاع الزراعة	نمو قطاع الصناعة خ.م	نمو قطاع الخدمات	البناء والاشغال العمومية
1990	0.8	4.1	6.2-	3.5	2.7	3.1-
1991	1.2-	0.9	15.4	0.7-	0.5-	7.9-
1992	1.8	1.1	2	5.6-	3.05	0.4
1993	2.1-	0.8-	4.4-	1.3-	0.35-	4-
1994	0.9-	0.4-	5-	2.2-	2.3	0.9
1995	3.8	4.4	15	1.4-	2.4	2.7
1996	4.1	6.3	21.3	8.6-	3	4.5
1997	1.1	6	13.5-	3.8-	2.7	2.5
1998	5.1	4	11.1	8.4	4	2.4
1999	3.2	6.1	2.7	1.6	3.25	1.4
2000	3.8	4.9	5-	1.2	2.1	5.1
2001	3	4.9	**13.5**	2	4.25	6
2002	5.6	1.6-	1.3-	2.9	4.5	5.3
2003	7.2	3.7	19.7	1.6	4.35	4.2
2004	4.3	3.8	3.15	2.6	5.85	7.7
2005	5.9	5	1.6-	1.8	5.1	6.1
2006	1.7	2.5-	4.9	2.8	6.5	11.6
2007	3.4	0.9-	5	0.8	6.8	9.8
2008	2.4	2.3-	5.3	4.4	7.8	9.8
2009	1.6	6-	6.5	4.7	6.8	9.2
2010	3.6	2.14-	6.7	4.9	6.3	9.03
2011	2.9	3.3-	11.6	4.2	5.5	5.2
2012	3.4	3.4-	7.2	5.1	4.1	8.2
2013	2.8	6-	8.2	4	3.9	6.8
2014	3.8	0.6-	2.5	3.8	4.5	6.8
2015	3.7	0.2	6.4	4.3	3.7	4.7
2016	3.3	7.7	1.8	3.8	1.5	5
2017	1.6	3-	1.2	4.8	2.4	4.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، - بنك الجزائر

-**نقلا عن**: ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990- 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص: (166- 170).

الملحق(4): تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) الوحدة: مليار دينار

السنوات	ق.م.للمحروقات	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م.للمحروقات	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	125.2	24.5	2008	4997.6	48.1
1995	505.6	27.6	2009	3109.1	33.6
2000	1616.3	41.9	2010	4180.4	37.18
2001	1443.9	36.8	2011	5242.1	38.3
2002	1477	35.63	2012	5536.4	36.8
2003	1868.9	38.58	2013	4968	32.4
2004	2319.8	40.67	2014	4657.8	29.1
2005	3352.9	47.43	2015	3134.2	20.4
2006	3882.2	48	2016	3025.6	18.8
2007	4089.3	46.6	2017	3608.8	20.6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3– 9)، والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق (5): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بشقيه (السوقية، غير السوقية) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	ق.م.خ. خ.ا.ع	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م.خ. خ.ا.ع	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	112.7	22.1	2008	2113.7	20.34
1995	459.6	25.1	2009	2349.1	25.36
2000	842.7	21.9	2010	2586.3	23
2001	921.9	23.5	2011	2862.6	20.9
2002	1004.2	24.22	2012	3205.6	21.3
2003	1112.2	22.96	2013	3849.8	25
2004	1302.2	22.83	2014	4186.4	26.2
2005	1518.7	21.48	2015	4546.6	29.6
2006	1708.4	21.2	2016	4837.8	30.1
2007	1910.7	21.77	2017	5153.9	29.4
السنوات	ق.م.خ.ا.ع	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م.خ.ا.ع	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	81.6	16	2008	1074.8	10.35
1995	261.4	14.3	2009	1197.2	12.94
2000	424.8	11	2010	1587.1	14.12
2001	472.2	12.06	2011	2386.6	17.4
2002	499.4	12.05	2012	2654.4	17.6
2003	552.3	11.4	2013	2551.2	16.5
2004	603.2	10.57	2014	2738.4	17.2
2005	631.9	8.94	2015	2910.7	19
2006	677.9	8	2016	3018.9	18.8
2007	782.4	8.9	2017	3175.5	18.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3– 9)، والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق (6): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	ق.م. للفلاحة	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م. للفلاحة	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	62.7	12.3	2008	727.4	7
1995	196.6	10.7	2009	931.3	10.1
2000	346.2	9	2010	1015.2	9
2001	412.1	10.5	2011	1183.2	8.7
2002	417.2	10.06	2012	1421.7	9.5
2003	515.3	10.64	2013	1640	10.6
2004	580.5	10.18	2014	1772.2	11
2005	581.6	8.23	2015	1935.1	12.6
2006	641.3	9	2016	2140.3	13.3
2007	704.2	8	2017	2318.9	13.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3– 9)، والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق (7): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	ق.م.للصناعة.خ.م	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م.للصناعة.خ.م	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	66.9	13.1	2008	519.6	5
1995	193.9	10.6	2009	570.7	6.17
2000	290.7	7.5	2010	617.4	5.5
2001	315.2	8	2011	663.8	4.9
2002	337.6	8.14	2012	728.6	4.9
2003	355.4	7.34	2013	771.8	5
2004	390.5	6.85	2014	837.7	5.2
2005	420.1	5.94	2015	904.6	5.9
2006	444.4	5.5	2016	975.7	6.1
2007	463.7	5.3	2017	1037	6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (3– 9)، والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق (8): تطور القيمة المضافة لقطاع البناء وأشغال عمومية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017). **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	ق.م. للبناء وأشغال عمومية	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)	السنوات	ق.م. للبناء وأشغال عمومية	نسبة المساهمة في ن.م.إ (%)
1990	61.8	12.1	2008	956.7	9.21
1995	213.1	11.1	2009	1094.8	11.83
2000	335	8.7	2010	1257.4	11.2
2001	358.9	9.14	2011	1333.3	9.8
2002	409.9	9.89	2012	1491.2	9.9
2003	445.2	9	2013	1627.4	10.5
2004	508	8.9	2014	1794	11.3
2005	564.4	7.98	2015	1917.2	12.5
2006	674.3	8.3	2016	2069.3	12.9
2007	825.1	9.43	2017	2213.6	12.6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3– 9)، والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق (9): تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)

الوحدة: نسبة مئوية

	LRGDP	LEX	LCF	LRP
1990	11,43	10,7	0,15	-0,45
1991	11,42	10,69	0,44	-0,65
1992	11,44	10,73	0,45	-0,8
1993	11,41	10,71	0,38	-0,92
1994	11,41	10,68	0,48	-1,04
1995	11,44	10,74	0,44	-0,86
1996	11,48	10,81	0,23	-0,5
1997	11,49	10,87	0,18	-0,41
1998	11,54	10,89	0,13	-0,79
1999	11,57	10,95	0,02	-0,56
2000	11,61	11,01	0	0
2001	11,64	10,98	0,26	-0,22
2002	11,7	11,03	0,44	-0,42
2003	11,77	11,11	0,4	-0,25
2004	11,81	11,14	0,59	-0,33
2005	11,87	11,2	0,56	-0,06
2006	11,88	11,18	0,59	0,06
2007	11,92	11,17	0,74	-0,1
2008	11,94	11,14	1,02	-0,18
2009	11,96	11,03	1,27	-0,74
2010	11,99	11,03	1,34	-0,53
2011	12,02	11,01	1,4	-0,43
2012	12,05	10,97	1,59	-0,52
2013	12,08	10,91	1,75	-0,71
2014	12,12	10,91	1,84	-0,85
2015	12,15	10,92	1,91	-1,28
2016	12,19	10,98	1,77	-1,33
2017	12,2	10,92	1,71	-1,15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

الملحق (**10**): اختبار الحدود (Bounds test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LRGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 03/21/21 Time: 09:05
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.691792	0.401947	-1.721102	0.0999
LRGDP(-1)*	-0.076968	0.069688	-1.104465	0.2819
LEX(-1)	0.145386	0.066442	2.188150	0.0401
LCF**	0.031337	0.024293	1.289942	0.2111
LRP**	-0.008936	0.015629	-0.571762	0.5736
D(LEX)	0.391486	0.084274	4.645390	0.0001

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	1.888921	1.053921	1.792280	0.0875
LCF	0.407142	0.126306	3.223465	0.0041
LRP	-0.116102	0.201748	-0.575480	0.5711

EC = LRGDP - (1.8889*LEX + 0.4071*LCF -0.1161*LRP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.194775	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	27			
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845

		Finite Sample: n=30	
	10%	3.008	4.15
	5%	3.71	5.018
	1%	5.333	7.063

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-1.104465	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ملحق رقم (11): نموذج تصحيح الخطأ (في الاجل القصير)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LRGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 03/21/21 Time: 09:51
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.691792	0.147478	-4.690817	0.0001
D(LEX)	0.391486	0.066411	5.894926	0.0000
CointEq(-1)*	-0.076968	0.015794	-4.873145	0.0001

R-squared	0.616878	Mean dependent var	0.028519
Adjusted R-squared	0.584952	S.D. dependent var	0.021430
S.E. of regression	0.013806	Akaike info criterion	-5.622940
Sum squared resid	0.004575	Schwarz criterion	-5.478958
Log likelihood	78.90968	Hannan-Quinn criter.	-5.580126
F-statistic	19.32165	Durbin-Watson stat	2.122845
Prob(F-statistic)	0.000010		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.194775	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.873145	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق (12): اختبار lm

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.139656	Prob. F(1,20)	0.7126
Obs*R-squared	0.187228	Prob. Chi-Square(1)	0.6652

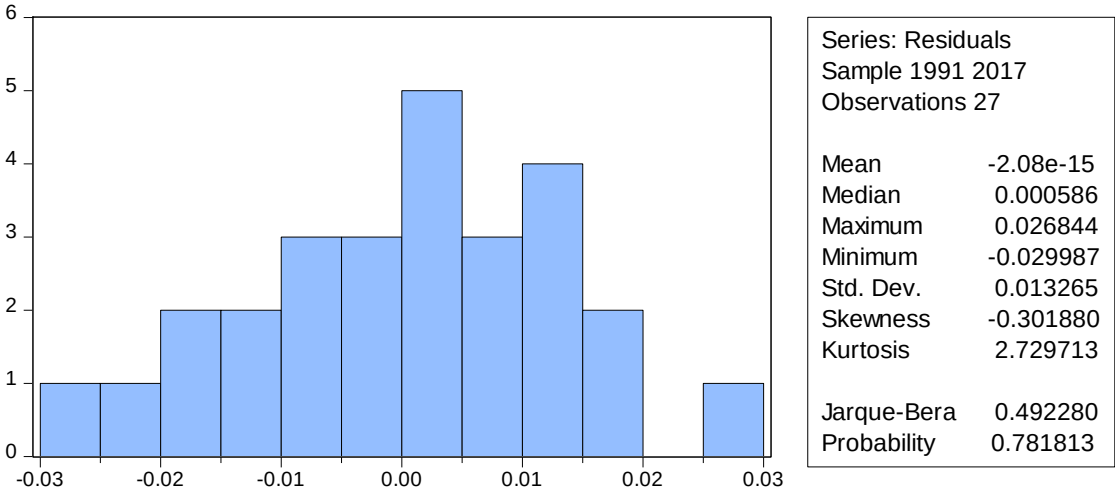
Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 03/21/21 Time: 09:56
Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDP(-1)	0.003172	0.071665	0.044263	0.9651
LEX	0.009861	0.090010	0.109554	0.9139
LEX(-1)	-0.014195	0.083090	-0.170833	0.8661
LCF	-0.000111	0.024808	-0.004481	0.9965
LRP	0.001545	0.016486	0.093718	0.9263
C	0.011035	0.411504	0.026816	0.9789
RESID(-1)	-0.094894	0.253927	-0.373706	0.7126

R-squared	0.006934	Mean dependent var	-2.08E-15
Adjusted R-squared	-0.290985	S.D. dependent var	0.013265
S.E. of regression	0.015072	Akaike info criterion	-5.333602
Sum squared resid	0.004543	Schwarz criterion	-4.997644
Log likelihood	79.00362	Hannan-Quinn criter.	-5.233704
F-statistic	0.023276	Durbin-Watson stat	1.923787
Prob(F-statistic)	0.999930		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق (13): اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق (14): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.848782	Prob. F(5,21)	0.5309
Obs*R-squared	4.539138	Prob. Chi-Square(5)	0.4747
Scaled explained SS	2.374808	Prob. Chi-Square(5)	0.7952

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/21/21 Time: 16:25
Sample: 1991 2017
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.003644	0.006276	-0.580623	0.5677
LRGDP(-1)	0.000441	0.001088	0.405485	0.6892
LEX	-0.001619	0.001316	-1.230444	0.2321
LEX(-1)	0.001514	0.001130	1.339417	0.1948
LCF	-0.000363	0.000379	-0.958272	0.3488
LRP	-0.000159	0.000244	-0.649819	0.5229

R-squared	0.168116	Mean dependent var	0.000169
Adjusted R-squared	-0.029951	S.D. dependent var	0.000227
S.E. of regression	0.000230	Akaike info criterion	-13.71986
Sum squared resid	1.12E-06	Schwarz criterion	-13.43190
Log likelihood	191.2182	Hannan-Quinn criter.	-13.63424
F-statistic	0.848782	Durbin-Watson stat	2.545114
Prob(F-statistic)	0.530854		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10